

٧

منشورات لجنة تاريخ الأردن

سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة

القضاء العشائري في الأردن

الدكتور محمد أبو حسان



اهداءات ١٩٩٨
اللجنة العليا
لكتابة تاريخ الأردن

القضاء العشائري في الأردن

الدكتور محمد أبو حسان

محمد أبو حسان

القضاء العشائري في الأردن / محمد أبو حسان.-
عمان: لجنة تاريخ الأردن، ١٩٩٣ .

ص (١٧٢) (منشورات لجنة تاريخ الأردن؛ ٣٠)
(سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة؛ ٧)
رأ (١٩٩٣ / ٥ / ٥٤١) ،

١ . القضاء العشائري - الأردن أ. العنوان

ب. السلسلة ج. السلسلة: سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة

(تمت الفهرسة بمعرفة المكتبة الوطنية)

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

في العشرين من شوال ١٤٠٧ هـ الموافق ١٦ حزيران ١٩٨٧ م، وجه صاحب الجلالة الهاشمية الملك الحسين رسالة إلى صاحب السمو الملكي الأمير الحسن ولي العهد، طلب جلالة فيها أن يتولى سموه تأليف لجنة مستقلة «من المفكرين والمؤرخين المرموقين من الجامعات ومراكز البحث العلمي من الذين يواكبون تطور بلدنا، ويشاركون في مسيرته المباركة، ليقوموا بوضع خطة متكاملة المراحل لكتابة تاريخ الأردن، في إطار تاريخ أمته العربية، ونشر بحوث ودراسات ذات مستوى علمي رفيع، ومنهج موضوعي يتوخى الحقيقة وحدها، ولا يقصد الا وجه الحق، وتستخلص من هذه البحوث والدراسات سلسلة من الكتب لختلف الفئات من الناشئة إلى جبهة المثقفين إلى كبار المتخصصين: للتعليم والمطالعة والمراجعة». ورأى جلالة «ان يشارك في هذه اللجنة كل من المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية (مؤسسة آل البيت) والجامعات الأردنية والجمعية العلمية الملكية».

وقد ألف سموه «اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن» من رؤساء:

- المجمع الملكي

- الجامعة الأردنية

- جامعة اليرموك

- جامعة مؤتة

- جامعة العلوم والتكنولوجيا الأردنية

- الجمعية العلمية الملكية

واتخذت اللجنة مقرها في المجمع الملكي بعمّان.

وشكلت اللجنة عدداً من اللجان المتخصصة، ووضعت خطة متكاملة لعملها، لحصر المصادر والمراجع والوثائق المتعلقة بتاريخ الأردن ولكتابة تاريخ الأردن منذ أقدم العصور حتى التاريخ المعاصر، واستكثبت ما يزيد على مئة وعشرين من الباحثين المتخصصين من داخل الأردن وخارجه لاعداد البحوث.

وباشرت اللجنة بنشر البحوث التي تردّها تباعاً في أربع سلاسل فور إنجازها، دون التزام بتسلسلها الزمني. وهذه السلاسل هي:

- سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن.

- سلسلة كتب المطالعة.

- سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة.

- سلسلة المصادر والمراجع.

ويسر اللجنة أن تقدم للقراء هذا الكتاب عن «القضاء العشائري في الأردن» الذي أعده المحامي الدكتور محمد أبو حسان القاضي في محكمة الاستئناف بوزارة العدل في المملكة الأردنية الهاشمية، وهو الكتاب السابع في سلسلة «البحوث والدراسات المتخصصة».

وكانت اللجنة قد أصدرت قبله ثمانية وعشرين كتاباً في السلاسل الأربع التي اعتمدتها، يجد القارئ الكريم ثبثاً بها في نهاية هذا الكتاب.

والله نسأل أن يجد القارئ - وخاصة جمهرة الشباب - في هذه المنشورات الفائدة المرجوة، انه نعم المولى ونعم النصير.

مقرر اللجنة العليا

عثمان في:

جمادى الأولى ١٤١٤ هـ

تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣ م

تمهيد:

قضيت فترة - أعتبرها من أفضل الأوقات في حياتي - وهي تلك التي قمت خلالها بالبحث والتنقيب والتسجيل للأعراف العشائرية: - أصولها وفروعها، والاصطلاحات القضائية، وأنواع القضايا وطرق حل كل نوع منها، واجتهاد القضاة وطرق استنباط الأحكام لديهم، وأوجه الخلاف والتشابه بين العشائر المختلفة ... الخ.

لقد كان من حسن حظي أن أتيمحت لي فرصة الدراسة الميدانية لتلك الأعراف من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٤ م. حين كانت المؤسسة القضائية العشائرية في أوج نشاطها وعملها في مجتمع البادية، حيث كانت جميع القضايا في ذلك المجتمع تدخل ضمن اختصاص محاكم البدو، وأعرافهم، إبتداء من قضايا القتل والعرض وحتى قضايا الدم والقدح. ومن قضايا الأحوال الشخصية وحتى قضايا التجارة والحيول والمراعي، فحين كانت تعرض على قاضي العشيرة التقليدي كان يلجأ إلى تطبيق الأعراف الشفوية لحل تلك القضايا.

لقد كنت أشارك في تهيئة القضية وإعدادها، باعتباري مديراً لشرطة معان والبادية الجنوبية، وذلك منذ بداية وقوع القضية بالإخبار عنها ومروراً بمراحل التحقيق وإحالتها إلى القاضي العشائري الذي يختاره الطرفان وحتى صدور القرار النهائي سواء كان هذا القرار من الدرجة الأولى أم الثانية أم الثالثة.

وكنت أيضاً أتابع - بحكم عملي - تنفيذ قرار القاضي العشائري وحتى لإسدال الستار على القضية نهائياً، مما مكنتني من الإحاطة بالثقافة القانونية في المجتمع العشائري بما في ذلك المبادئ الموضوعية والنواحي الأصولية والإجرائية.

إن هذا البحث الذي أقدمه يشكل العمود الفقري في القضاء العشائري الأردني، فهو يتناول الأسس على المستويين الموضوعي والإجرائي بالإضافة إلى شموله الاصطلاحات القضائية التي تشكل ثروة قضائية كبيرة لا بد من التعرف على معانيها لمن أراد أن يلمح بحر هذه الثقافة الغنية المتشعبة، بعد أن أصبح هذا القضاء في عداد التاريخ الاجتماعي والثقافي الأردني بعد تاريخ ١٦/٦/١٩٧٦م أي بعد العمل بقانون إلغاء القوانين العشائرية.

ولا بد من التنويه في هذه المناسبة بالجهد العلمي الكبير الذي بذله الباحث البريطاني

البروفيسور فرانك ستيفارت الذي نشر بحثاً أصيلاً حول (القانون العشائري في العالم العربي) في (مجلة دراسات الشرق الأوسط) المشهورة، حيث تتبع ذلك الباحث المؤلفات والدراسات المتخصصة في القانون العشائري على امتداد الوطن العربي مع ذكر المؤلفين من عرب وأجانب، وتقويم تلك الأبحاث، وقد خلص إلى نتيجة مفادها أن أفضل المؤلفين الأجانب في هذا الموضوع هو الأستاذ شلحود من جامعة السوربون في باريس، وأن أفضل ما كتبه الباحثون العرب في هذا الموضوع هو كتابي (تراث البدو القضائي: نظرياً وعملياً). وبعد أن عقد مقارنة بين كتابي المذكور وكتاب الأستاذ شلحود توصل إلى النتيجة التالية:^(١).

«إن الكتاب الذي يقف بشكل واضح مقابل كتاب شلحود هو الدراسة الدقيقة والغنية بالمعرفة التي صدرت سنة ١٩٧٤م للمؤلف محمد أبو حسان، ضابط الأمن الأردني المتخصص بالقانون والأنثروبولوجيا، إن كتاب أبو حسان تضمن معلومات جمعت بالطريقة المباشرة من العشائر البدوية الأردنية، كما وأنه يعتبر أكثر المؤلفات استشهاداً بالقضايا.... الخ».

ولا بد لي في هذا المجال من أن أتقدم بالشكر والعرفان إلى قضاة العشائر وشيوخها وكبارها على امتداد الساحة الأردنية الذين شكلوا مصادر هذه الدراسة سواء بالاعتماد على ممارستهم القضائية التي كنت أشاهدها، أم بما رده لي من روايات تؤكد من صدقها.

واود أن أتقدم بالشكر والتقدير أيضاً إلى «لجنة تاريخ الاردن» التي أخذت على عاتقها إحياء تاريخ هذه الأمة واعتباره قاعدة للإندفاع نحو حضارة علمية معاصرة. والله من وراء القصد وهو ولي التوفيق

الحامي
الدكتور محمد أبو حسان

FRANK H. STEWART: "TRIBAL LAW IN THE ARAB WORLD", PAGE (١) 477, PUBLISHED IN THE "INTERNATIONAL JOURNAL OF MIDDLE EAST STUDIES", VOL. 19, NOV. 1987, NO. 4.

الفصل الأول:

أسس النظام القضائي العشائري:

تمهيداً لموضوع الكتاب، ويشمل بحثين هما:

١ - المبحث الأول: البدو في الأردن: دراسة في المصطلح والأنثروبولوجيا القانونية الأردنية:

أ - تحديد معنى المصطلح.

ب - القبيلة والدولة.

ج - البدو في الأردن.

د - الوضع القانوني للعشائر البدوية في الأردن.

هـ - العلاقة بين القرابة والمنازعات ودور القضاء العشائري في حسم المنازعات.

٢ - المبحث الثاني: نظرية العقوبة في نظام البدو القانوني:

أ - تصنيف العقوبات في النظام القانوني البدوي.

ب - المرحلة الانتقالية.

ج - الحق العام والحق الخاص.

د - مبادئ أساسية في النظام القانوني البدوي.

هـ - العدالة القضائية ومستقبل الدراسات البدوية.

المبحث الأول: البدو في الأردن:

(دراسة في المصطلح والأنثروبولوجيا القانونية الأردنية):

أ - تحديد معنى المصطلح:

وجدت خلال دراستي للمؤلفات المتعلقة بالبدو أن هناك غموضاً في ما يعنيه اصطلاح (البدو) عند المؤلفين العرب والأجانب على السواء، فبعضهم يعتبر سكان الضفة الشرقية بأكملها من البدو بخلاف آخرين يقصرون اصطلاح البدو على سكان الصحراء، ويشمل غيرهم بهذا الاصطلاح سكان الأغوار.

وقد تعارف المؤرخون على تقسيم العرب إلى ثلاثة أقسام هي:

١ - العرب البادية: وهم العرب للأوائل الذين لم تصلنا أخبارهم لتقادم عهدهم وهم عاد وثمود وجهم الاولى.

٢ - العرب العاربة: وهم عرب اليمن من نسل قحطان.

٣ - العرب المستعربة: وهم نسل إسماعيل بن إبراهيم عليه السلام.

هذا من ناحية علم التاريخ والأنثروبولوجيا، أما من ناحية علم اللغة فنجد عالم اللغة المشهور الإمام الرازي في كتابه (مختار الصحاح) يذكر بأن «العرب جيل من الناس، والنسبة اليهم عربي وهم أهل الأمصار، والأعراب منهم سكان البادية خاصة، والنسبة اليهم أعرابي».

وفي مجال علم الأنساب يذكر القلقشندي في كتابه (قلائد الجمان) بأن العرب جيل من الناس وهم أهل الأمصار والأعراب سكان البادية. ويعتبر هذا العالم من كبار

المتخصصون في علم الأنساب^(١).

وقد ذهب الإمام الرازي في كتابه المذكور أحلاه خطوات إلى الأمام حين أورد النص التالي:

«بدأ القوم خرجوا إلى باديتهم... والبدو بالنسبة إليه بدوي، وفي الحديث «من بدأ جفاء» أي من نزل البادية صار فيه جفاء الأعراب، والبدواة ضد الحضارة، وتبدى الرجل أقام بالبادية وتبدى تشبه بأهل البادية».

ويتبين من تحليل النصوص السابقة أن مصطلح «البدو» يطلق على العرب الذين يقيمون بالبادية ويسمون في هذه الحالة «أعراباً»، أما العرب الذين يقيمون في المدن والأمصار فيظل أسمهم عرباً. وبناء على ما تقدم فإن البدو ليسوا عرقاً أو سلالة متميزة لأن القبائل البدوية هي قبائل عربية لا زالت في مرحلة البدواة، ويقابلها قبائل عربية أخرى تجاوزت مرحلة البدواة إلى مرحلة الاستقرار في القرى والمدن ومراكز الحضارة.

ويقرر العلامة ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع في مقدمته بأن وجود البدو سابق لوجود المدن والأمصار، لأن وجود المدن والأمصار من مظاهر الترف والدعة التي هي متأخرة عن مظاهر الضرورة المعاشية في البادية.

ولقد استطاع هؤلاء العلماء وأمثالهم أن يضعوا الضوابط الأساسية من أجل تحديد معنى القبائل البدوية.

المعايير المعتمدة في تعريف القبائل البدوية من غيرها:

هناك معايير تحدد القبائل البدوية من غيرها من القبائل العربية الأخرى، وأهم تلك المعايير:

١ - سكن البادية: إن سكن البادية يشكل المعيار الأول والرئيسي الذي يميز البدو من غيرهم، لأن إسم البدو مشتق من البادية فالبدو أصلاً هم سكان البادية، ولهذا ترتبط

(١) ألف القلقشندي ثلاثة مؤلفات في هذا الموضوع هي:

أ - صبح الأحرش.

ب - نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب.

ج - قلائد الجمان.

صفة البداوة بالسكن في البادية.

٢ - عماد المعيشة: والمعيار الثاني هو عماد المعيشة للإنسان البدوي، ويساعدنا هذا المعيار في تصنيف البدو، وقد قسم إبن خلدون وغيره من العلماء العرب البدو إلى ثلاثة أصناف:

أ - الصنف الأول: ويضم البدو الذين يعتمدون في حياتهم على الإبل، ويطلق عليهم اسم (الإباله).

ب - الصنف الثاني: ويضم البدو الذين يعتمدون في معاشهم على الأغنام ويسمون (الشاوية)، ويشمل هذا الصنف أصحاب الأبقار أيضاً.

ج - الصنف الثالث: ويضم البدو الذين يمارسون نوعاً من الاستقرار ويمتهنون الزراعة البدائية البسيطة التي تسمح بها طبيعة البادية حيث يخف المطر وتكثر الرمال مما يحول دون نشوء زراعة مستقرة يمكن الاعتماد عليها بشكل أكيد ودائم.

٣ - الرحيل: أي الحركة، وهذا المعيار يساعدنا في التمييز بين أهل الإبل من البدو حيث يقطعون مسافات طويلة خلال رحلتهم السنوية هي أطول بكثير من المسافات التي يقطعها البدو أهل الأغنام في المدة نفسها ويتم عملية الرحيل طبقاً لقرار مدرّوس يجري اتخاذه على أعلى المستويات، فالرحيل لا يتم ارتباطاً دون تفكير بل تجري دراسة الموضوع من جميع الجوانب لأن حياة البدوي تعتمد إلى حد كبير على اتخاذ قرار سليم يمين الجهة الصحيحة للرحيل حيث يتوافر في تلك الجهة الماء والكأ والأمن.

إن التقدم العلمي والتكنولوجي الحديث قد قضى على حدود الطبيعة في البيئة، فقد أصبح بالإمكان إنشاء المراكز الصناعية والتجارية في البادية، كما أنه أصبح من الممكن إقامة المدن والقرى المستقرة، وإيجاد زراعة سليمة، ووقف عملية الرحيل بانتشار زرائب للإبل والماشى وتزويدها بالماء والكأ وهي في زرائبها.

والانقلاب الكبير الذي تشهده البادية اليوم لم يحدث مثله خلال تاريخ الإنسان البدوي على ربوع تلك البادية، فقد ساعد على سرعة تغير معالم الحياة وأسلوبها لدى القبائل البدوية.

٤ - النصوص القانونية: وهذا هو المعيار الذي تنهه المشرع الأردني حين عدّد - على سبيل الحصر- العشائر البدوية في الأردن، وبذلك يكون المشرع الأردني قد حسم هذا الموضوع عن طريق النص القانوني، ونتيجة ذلك فإنه لا يصح الاجتهاد في مورد النص، أي لا يصح إضافة عشيرة أو حذفها من العشائر التي عدّها القانون.

وللاحظ أن المشرع الأردني لم يلجأ إلى هذا التحديد اعتباطاً بل استرشد بالمعايير المتعارف عليها من قبل في تعريف البدو، فاعتبر القبائل التي تسكن الصحراء، أي في الجزء الشرقي من الضفة الشرقية، هي قبائل بدوية. في حين اعتبر السكان الذين يقيمون في المناطق الغربية من الضفة الشرقية سكاناً من غير البدو.

وإذا استعرضنا قانون الإشراف على البدو لسنة ١٩٢٩م فإننا نجد أن المادة الثانية من هذا القانون قد عرفت البدو بأنهم عشائر شرقي الأردن الزحل، وحددت تلك العشائر البدوية حصراً حسب الترتيب التالي:

- | | | |
|---------------|-----------------------|---------------|
| ١ - بني صخر | ٢ - السرحان. | ٣ - بني خالد. |
| ٤ - العيسى | ٥ - السلايطة. | ٦ - الكعابنة. |
| ٧ - الحويطات. | ٨ - المناحين. | ٩ - النجادات. |
| ١٠ - الرشادة. | ١١ - الحجابا وتوابهم. | |

أما قانون الإشراف على البدو لسنة ١٩٣٦م فقد حصر العشائر البدوية حسب نص المادة الثانية منه بالترتيب التالي:

- | | | |
|---------------|---------------|---------------|
| ١ - بني صخر. | ٢ - السرحان. | ٣ - بني خالد. |
| ٤ - الحويطات. | ٥ - الحجابا. | ٦ - السعيدين. |
| ٧ - بني عطية. | ٨ - الشرارات. | ٩ - العيسى. |

وقد تكرّر هذا التعداد في الفقرة (ج) من المادة الثانية من قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٦م.

وللاحظ أن قانون سنة ١٩٢٩م لم يذكر عشائر السعيدين وبني عطية والشرارات. أما قانون سنة ١٩٣٦م فلم يذكر عشائر السلايطة والكعابنة والمناحين والنجادات.

والرشادة، إلا أن هذين القانونين لم يذكرنا عشائر السردية ضمن العشائر البدوية الأردنية مع أن عشائر السردية كانت قد لعبت دوراً هاماً في تاريخ الأردن زمن الدولة العثمانية، ولكن عذر المشرع الأردني بعدم ذكر هذه العشائر يعود - على ما يظهر - إلى أن المشرع السوري قد اعتبر عشائر السردية من العشائر البدوية في جنوبي سوريا وذلك بموجب القرار رقم ١٣٢ ل. الصادر عن المفوضية الفرنسية العليا في بلاد الشام سنة ١٩٤٠م، وربما تكون الحجة في ذلك أن عشائر السردية كانت تنتقل بين الحدود السورية والأردنية لأن البدوي بطبيعته يرتبط بديوره أي وطنه، ويعتبر بلاد العرب كلها وطناً له ولا يتقيد بالحدود السياسية التي تفصل دولة عربية عن دولة عربية أخرى أثناء رحلاته في طلب الماء والكلأ والأمن، ويقوم انتمائه للبادوة مقام جواز السفر في كثير من الحالات، فيستمر في رحلته قاطعاً الحدود السياسية بين الدول مصطحباً مواشيه.

ب - القبيلة والدولة:

ولا بدّ في هذا المجال من التاء الضوء على حالة القبيلة في العصر الجاهلي أي قبل وجود الدولة، وحالتها في ظل الدولة الإسلامية. إذ إن الفارق الذي نلاحظه في وجود القبائل البدوية قبل الاسلام وبعده هو أن القبيلة كانت تمثل قبل الإسلام وحدة سياسية مستقلة، ولكن هذا الاستقلال لم يكن مطلقاً نظراً لوجود الأحلاف السياسية المديدة التي كانت تجمع بين عدد من القبائل، كما كانت القبيلة تمثل وحدة اجتماعية مستقلة لها نظمها وأعرافها وتقاليدها، ومع ذلك فإن القبيلة لم تكن تعيش بعزلة عن سائر القبائل نظراً لوجود المصاهرات بين أبناء القبائل المختلفة، وانتشار أسواق التجارة والخطابة حيث تلتقي القبائل في تلك الأسواق.

وحين جاء الإسلام تخلت تلك القبائل عن استقلالها السياسي لتميش في ظل الدولة الإسلامية الواحدة، حيث حل الولاء للعقيدة الجديدة محل الولاء للقبيلة، وقد أحدث هذا التحول في الولاء انقلاباً هائلاً كان الشراة التي انطلقت منها الفتوح العربية الإسلامية إلى سائر أنحاء العالم. والشاعر البدوي يعبّر عن هذا التحول في الولاء من القبيلة إلى العقيدة الإسلامية بقوله:

يا سعد سنّ جاهلاً نهار بمخالفين الشريعة
يرتاح من هذاب النار ومحظي بجنة وسعة

ومن الأمثلة الحديثة على تحول الولاء من العشيرة إلى العقيدة، الشعار الذي رفعه الأنحران من الحركة الوهابية في الحروب التي خاضوها بعد الحرب العالمية الأولى، فقد كان شعارهم الذي يرددونه (هت هبوب الجنة وين أنت ياهاغيها)، فقد كان البدوي الوهابي يردد هذه الأقوال بدلاً من تربيده لخواة عشيرته في الحروب القبلية حيث كان يذكر أمجاد عشيرته ونخوتها ليستمد الحماس.

ويلاحظ أن الرابطة القبلية أخلت تضعف عند العرب الذين انتقلوا للإقامة في المدن والقرى، فأخذوا ينسبون تدريجياً أصولهم الأولى وأنسابهم القديمة، ولا بد هنا من التمييز بين العشائر التي انتقلت إلى المدن وتلك التي أنتقلت للسكن في القرى:

أ - إن أفراد العشائر الذين انتقلوا للسكن في المدن واتخذوها مقرألهم يندمجون في حياة المدينة بالتدريج وما أن تمر عدة أجيال حتى ينسوا أصولهم في الغالب أو لا بد من التمييز بين حالتين:

١ - إذا انتقلت العشيرة بكاملها إلى المدينة فإنها على الغالب تسكن حياً محدداً يميزها عن غيرها، ولهذا فإنها تستمر مدة طويلة تحافظ خلالها على شخصيتها القبلية وأصولها، ويكون اندماجها مع السكان الآخرين بطيئاً ونسيان أصولها وأنسابها أبطأ.

٢ - أما إذا انتقل أفراد من العشائر المختلفة إلى المدينة فإنهم يسكنون مواقع مختلفة مما يسهل اندماجهم مع السكان الآخرين، ولا تمر فترة طويلة حتى ينسوا أصولهم.

ب - أما العشائر التي انتقلت للسكن في القرية فلا بد من التمييز بين الحالات التالية:

١ - إذا شكلت العشيرة قرية خاصة بها فإن إسم تلك العشيرة يطلق على سكان تلك القرية، مثل عشيرة الحميدات في حرثا، والبدول في البتراء، والزعبية في حلان، والليائلة في وادي موسى. ويلاحظ أن كل فخذ من تلك العشيرة يسكن حياً خاصاً به داخل تلك القرية.

٢ - أما إذا سكنت عدة عشائر من أصول مختلفة في قرية واحدة فإن تلك العشائر بمجموعها تنسب إلى تلك القرية بالنسبة لعلاقاتها خارج القرية، أما فيما يتعلق بالعلاقات داخل القرية فإن أفراد كل عشيرة ينسبون إلى عشيرتهم

مثال: قرى الشوبك يُطلق على العشائر التي تسكنها عشائر الشوابكة في حين تستمر كل عشيرة داخل تلك القرى بانتساب أفرادها إليها مثل عشيرة الهبابية، وعشيرة الدحيات،.... الخ وكل عشيرة تسكن حياً معيناً خاصاً بها، وينسب هذا الحي إلى تلك العشيرة.

٣ - أما إذا انتقل أفراد للسكن في القرية فإنهم غالباً ما يسكن كل منهم في أحد أحيائها، وبسبب المعاشرة مع العشيرة التي تسكن ذلك الحي وما يتبع ذلك من علاقات أخرى مثل الجوار والمصاهرة فإن ذلك الفرد غالباً ما ينسب إلى تلك العشيرة فيأخذ أسمها هو وأفراد عائلته.

ولا بد في هذا المجال من إبداء الملاحظات التالية:

١ - إذا كان الأفراد الذين انتقلوا للسكن في القرية أو المدينة ينتسبون إلى أصول عشائرية حريقة فإنهم يحافظون على تلك الأصول ويلقبونها للأجمال القادمة للإحتفاظ بها، بعكس الأفراد الذين ينسبون إلى أصول عشائرية متواضعة فهم سرعان ما ينسون أصولهم.

٢ - إذا كان سبب الانتقال للسكن في القرية أو المدينة يعود إلى ظروف أمنية كالهرب من جريمة أو ثأر... الخ، فإن هؤلاء الأفراد ينادرون إلى انكار أصولهم وأشخاصهم خوفاً من العواقب بعكس الأفراد الذين ينتقلون إلى المدن والقرى بسبب طلب المعيشة أو رعي المواشي.

٣ - إن عملية دمج الأفراد والجماعات الغريبة عن العشائر في تلك العشائر يكون أسرع في حالة غياب سلطة الدولة نظراً لحاجة هؤلاء الأفراد وتلك الجماعات إلى جهة تهميهم وسط ذلك المجتمع، ويترك لكل فرد أو مجموعة حرية اختيار العشيرة التي يرغب في الانضمام إليها أو التحالف معها، وفي حالة وجود الأفراد يكون الانضمام المباشر إلى العشيرة، والارتباط بها بالمصاهرة هو الطريقة المفضلة حيث ينتسب إلى تلك العشيرة هو وأولاده من بعده.

أما في حالة وجود المجموعات الصغيرة فإن المرحلة الأولى تبدأ في الغالب بالتحالف مع تلك العشيرة، ومع مرور الزمن يتحول التحالف إلى انضمام واندماج ويسهل هذه العملية وجود روابط الجوار والمصاهرة مع أفراد تلك العشيرة، فيصبح الجميع أبناء جد جامع

واحد سواء كان هذا الإنتساب صحيحاً أم مفترضاً.

وكثيراً ما تسج القصص لإثبات وحدة الجذ الجامع بين جميع الذين ينتسبون إلى عشيرة واحدة.

ج - أما القبائل التي آثرت سكنى البادية وقيمت بعيدة عن مراكز الحضارة فقد ظلت محتفظة بكيانها الاجتماعي وطابعها القبلي، ويعود ذلك إلى طبيعة الحياة البدوية حيث العزلة والاستقلال نسبياً، فقيمت تلك القبائل تمارس أسلوب حياتها بالطريقة نفسها التي كانت سائدة منذ أقدم العصور حتى اليوم. لقد استمرت الدول الإسلامية المتعاقبة في منح القبائل البدوية التي تقيم في البادية حرية التنقل وإدارة شؤونها بنفسها، فأخذ زعيم القبيلة يدير شؤونها داخلياً ويمثلها عند القبائل الأخرى، كما كان يمثل قبيلته عند الدولة. وبقي البدو يمارسون تقاليدهم وأعرافهم وعاداتهم ويحلون خلافاتهم وقضاياهم بأنفسهم وفق أعرافهم.

لقد كانت الدولة تحرص على بقاء علاقة ولو رمزية بينها وبين القبائل البدوية من أجل تحقيق أغراض كثيرة، أهمها: الحملولة دون قيامها بالغزو والاعتداء على القبائل الأخرى والفلاحين المجاورين لها، وضمان عدم تعرض القبائل البدوية لقوافل الحجاج.

لقد كانت هذه العلاقة تبرز بعدة مظاهر، منها: زيارة يقوم بها زعيم القبيلة للحاكم أو ممثله في المناسبات وإعلان الولاء للدولة، وتقديم الزعيم أموالاً للدولة تمثل الضرائب على المواشي التي تملكها القبيلة، وبالمقابل فقد كان الحاكم أو ممثله يقوم بزيارة زعيم القبيلة كلما دعا تامين العلاقة الى ذلك، كما كانت الدولة تقدم لبعض زعماء القبائل الهدايا والأموال في المناسبات تعبيراً عن تقديرها للخدمات التي يقدمونها سواء في منع الاعتداء على قوافل الحجاج أم التجار أم الفلاحين أم عابري السبيل ... الخ.

وحين كانت إحدى هذه القبائل تسيء فهم طبيعة تلك العلاقة مع الدولة كانت الدولة تنظم حملة أو حملات تأديبية لإعادتها إلى الولاء، ومنعها من التعدي والغزو، وهكذا فإن العلاقة بين الدولة وقبائل البدو كانت متموجة عبر المراحل المتعاقبة، إذ كانت الدولة تكثفي من القبيلة بإعلان الولاء السياسي لها بينما تترك لزعيم القبيلة إدارة شؤونها ضمن حدودها مما أدى إلى إزدهار المؤسسة القضائية، فظهر الاختصاص القضائي عند البدو، كما ظهر أسلوب التقاضي على درجات.

ج - البدو في الأردن:

من المعروف أنه كان للدولة العثمانية وجود شبه دائم في المناطق الغربية من الضفة الشرقية مما أدى إلى ازدهار مراكز حضارية مستقرة مثل: الكرك والسلط وعجلون... الخ، إلا أنه وعلى الجانب الآخر لم يكن لها وجود يذكر بين القبائل البدوية في المنطقة الصحراوية الشرقية من الضفة الشرقية في الأردن.

وحين انتهت الدولة العثمانية انقسمت الولايات العربية التي كانت تشكل جزءاً منها إلى أقسام عديدة، فظهر إلى الوجود دول عربية لها حدودها السياسية التي لم تكن معروفة من قبل. وقد انعكس هذا الوضع بشكل أساسي على حياة البدو، فقد أصبحت القبائل البدوية موزعة ضمن الحدود السياسية للدول العربية، فبعضها ضمن العراق، وبعضها ضمن سوريا، وبعضها ضمن الأردن.... الخ، ومع ذلك بقيت بعض القبائل البدوية موزعة بين دولتين أو أكثر حيث أن ديرة تلك العشائر تمتد عبر الحدود السياسية لتلك الدول. وقد تركت دول العراق وسوريا والأردن وفلسطين للقبائل البدوية المقيمة ضمن حدودها المؤسسة القضائية البدوية التقليدية لحل الخلافات والقضايا بين أفراد تلك القبائل.

وقد قامت الحكومة السورية بإلغاء قانون العشائر الذي كان معمولاً به في الجمهورية السورية وذلك بموجب القانون رقم ١٦٦ تاريخ ١٩٥٨/٨/٢٨م كما ألغت الحكومة العراقية نظام دعاوى العشائر سنة ١٩٥٨م.

ولكن القبائل البدوية الأردنية استمرت بتطبيق أعرافها القضائية كما استمرت المؤسسة القضائية البدوية بممارسة وظيفتها مدة طويلة جداً أي حتى سنة ١٩٧٦م، إلا أن الحكومة الأردنية لم تكتف باستمرار العلاقة الرمية التي كانت قائمة بين الدولة العثمانية والقبائل البدوية، بل لجأت في أول عهدها إلى تشجيع أبناء البدو على الانخراط في صفوف القوات المسلحة والأمن العام، وبذلك فقد عملت، وبخطوة ذكية، وبشكل غير مباشر، على منع الغزو عن طريق استيعاب شباب البدو في صفوف الجيش والأمن العام، كما شكلت منهم قوة رادعة لمنع اعتداء القبائل على بعضها وعلى غيرها. وبذلك فقد أرسيت قواعد الأمن والطمأنينة في ربوع الصحراء التي كانت مسرحاً لعمليات الغزو والاعتداء. كما أدخلت الحكومة الأردنية المدارس والمدارس المتنتقلة لتعليم أبناء البادية وخاصة الذين يعدون للانضمام إلى صفوف الجيش أو المنضمين إلى الجيش فعلاً. وقد

أثرت هذه العمليات في الإسراع بعملية التوطين والتنمية بين القبائل البدوية، خاصة بعد إدخال التعليم وعمليات الاحتكاك بين البدو والحضر في القوات المسلحة والأمن العام والاطلاع على أسلوب الحياة الحديثة. وفي الوقت نفسه ترك لزعيم القبيلة إدارة شؤون أفراد قبيلته في الأمور الداخلية، وبقي متمتعاً بالصفة التمثيلية لقبيلته لدى القبائل الأخرى ولدى الدولة.

الوضع القانوني لدى العشائر البدوية في الأردن:

لم تخضع العشائر البدوية الأردنية للدولة العثمانية الا خضوعاً رمزياً إذ بقيت تلك العشائر تمارس عاداتها وتقاليدها، وتحفظ بكيانها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري والقانوني، فقد كانت القبيلة تشكل دولة صغيرة لها حدودها الإقليمية وزعامتها السياسية ومواردها الاقتصادية وتركيبها الاجتماعي ومؤسساتها القضائية، وقد كانت المحاكم العشائرية تقوم بوظيفة المحاكم النظامية في الدولة، كما كانت الأعراف القضائية البدوية تقوم بوظيفة القوانين في الدولة الحديثة. وقد كان عامل الوراثة يلعب دوراً أساسياً في كل من الأعراف القضائية، حيث يرثها الخلف عن السلف، وكذلك القضاة البدو، حيث نجد أن الأصل هو أن يرث الابن أباه في تقلد وظيفة القاضي، فقد كان أكثر هؤلاء القضاة ينتسبون إلى عائلات معروفة بسعة المعرفة والقدرة على حل المشاكل المستعصية، وقد زاد عنصر الوراثة هذه العناصر رسوخاً.

وحين انفصلت الأردن عن الدولة العثمانية استمرت العشائر البدوية الأردنية بتطبيق أعرافها والاحتفاظ بمؤسساتها القضائية حيث أضفى المشرع الأردني الصفة الشرعية على تلك المؤسسة، حين أصدر قانون محاكم العشائر سنة ١٩٢٤م الذي استبدل به فيما بعد قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٦م. وقد حصر كل من هذين القانونين العشائر البدوية التي تخضع لأحكامها، ثم تركا لأفراد تلك العشائر الحرية في عرض قضائهم على قضائهم التقليديين لحلها حسب الأعراف القضائية لديهم، وبعبارة أوضح فإن كلا من هذين القانونين قد حرص على استمرار المؤسسة القضائية البدوية القديمة مع إدخال تعديلات اقتضتها الظروف الجديدة، ومن أهم التعديلات التي أدخلت بموجب هذين القانونين: تحديد طريقة التقاضي، وقيام رابطة بين المحاكم البدوية والجهات الإدارية أو رجال الأمن العام، وخاصة شرطة البادية. كما أن المادة التاسعة من قانون محاكم العشائر، لسنة ١٩٢٤م حظرت على محاكم العشائر الموافقة على سوق البنات من قبيل الدثمة وهو ما

يعرف بـ (زواج الغرة)، وهو الحكم نفسه الذي ورد في قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٦م. إلا أن المادة التاسعة المذكورة نصت على حكم لم يتطرق له قانون سنة ١٩٣٦م، وهو أنها حظرت على محاكم العشائر قبول ادعاء الأقارب بأولوية الزواج من قريباتهم، ويلاحظ أن هذا الحظر لم يقتصر على بنات العم وإنما شمل القريبات بشكل عام، ولم يحدد جهة القرابة هل المقصود بها قرابة الأب فقط أم قرابة الأب والأم معاً. أما المادة ١٦ من قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٦م فقد أناطت بقائد الجيش العربي صلاحية تنفيذ أحكام العشائر في منطقة البادية والمناطق الأخرى التي تختص بالعشائر الرحل فقط، كما أن الفقرة (ب) من المادة الثانية من قانون محاكم العشائر المذكور قد أعطت قائد الجيش العربي ومن يئيب عنه صلاحيات متصرف أي حاكم إداري في منطقة البادية، وكذلك في المناطق الأخرى في القضايا التي تختص بالعشائر الرحل فقط.

كما يلاحظ أن المشروع الأردني قد أدرك قوة الأعراف في المجتمع الأردني بجميع فئاته سواء في المدن أم القرى أم البادية، ولهذا فقد ساوى بين العشائر الرحل والأعراف الأخرى من غير هذه العشائر، إذ اعتادوا قديماً على اتباع أصول تلك العشائر وذلك في دعاوى الدية والعرض وكفالة الوجه والاشتراك في الخيل الأصائل وتعيين محل الجلاء.

وعلاول ممارسة المؤسسة القضائية البدوية لوظائفها أتيحت لي الفرصة لتسجيل تراث البدو القانوني من خلال دراسة ميدانية قمت بها واستمرت عدة سنوات كانت حصيلتها إصدار كتابي (تراث البدو القضائي) في طبعته الأولى الذي أصدرته دائرة الثقافة والفنون سنة ١٩٧٤م، وقد كان هذا الكتاب سجلاً أميناً لعمليات المؤسسة القضائية البدوية وأعتبر أن تلك الفرصة لن تتكرر بعد أن تلاشت تلك المؤسسة القضائية، ففي ١٩٧٦/٦/١م صدر قانون إلغاء القوانين العشائرية حيث ألغى هذا القانون قانون محاكم العشائر لسنة ١٩٣٦م، كما ألغى قانون تأسيس محكمة الاستئناف العشائرية لسنة ١٩٣٦م، وقانون الإشراف على البدو لسنة ١٩٣٦م. وبذلك فإن القانون الجديد يكون قد ألغى محاكم العشائر التقليدية من ناحية، كما منع تطبيق أعراف البدو من أجل حل قضاياهم من ناحية أخرى، وحلت المحاكم النظامية محل المحاكم العشائرية، كما حلت القوانين الأردنية محل أعراف البدو القضائية، ولهذا فقد وضع القانون الجديد حداً للجزلة القانونية التي عاشها البدو آلاف السنين حين أعلن أن جميع الأردنيين أمام المحاكم والقانون سواء دون تمييز بين بدوي أو قروي أو حضري، وبعبارة أوضح فإن هذا القانون قد وضع نهاية للمؤسسة

القضائية البدوية بحيث أصبح البحث في أمور تلك المؤسسة بعد تاريخ ١٦/٦/١٩٧٦م، وهو تاريخ نفاذ هذا القانون، يدخل في عداد دراسات وأبحاث تاريخ القانون والأنثروبولوجيا القانونية في هذه البلاد.

أهداف الأعراف القضائية في المجتمع البدوي:

ترمي تلك الأعراف إلى ضبط سلوك الأفراد لتحقيق الانسجام بين أبناء المجتمع، ولا بد من تحقيق ثلاثة أهداف حتى تحقق تلك الأعراف وظائفها داخل المجتمع البدوي:

أ - تحقيق الأمن على مستوى الفرد والعشيرة: - ويتحقق هذه الهدف عن طريق استعمال الوسائل اللازمة لمنع الاعتداء بين الأفراد والجماعات من ناحية، وتوفير وسائل تعويض الأضرار الناتجة عن الاعتداء عند وقوعه من الناحية الأخرى.

ب - تحقيق العدالة: - ويدور هذا الهدف في مجمله حول المساواة أمام الأعراف مما يؤدي إلى حفظ التوازن في المجتمع البدوي وعدم الشعور بالظلم والعدوان.

ج - تحقيق الاستقرار الاجتماعي: - حيث إن كل فرد وكل مجموعة تلزم بأحكام الأعراف التي لا يصبح تجاوزها، إذ إن كل انحراف عن تلك الأعراف يشكل جريمة يُعاقب عليها مرتكبها، ولهذا يتحقق الاستقرار في ظل شرعية تلك الأعراف.

هـ - العلاقة بين القرابة والنزاعات ودور القضاء العشائري في حسم المنازعات:

إن من أبرز ما يميز المجتمع العشائري البدوي عن غيره من المجتمعات ظاهرة سرعة تحول عناصر الفرقة والتفكك والنزاع داخل العشيرة لتشكيل عناصر وحدة وقوة لمواجهة العدوان القادم من خارج تلك العشيرة.

وفي هذا المجال يقول البدوي «أنا وأخوي على ابن عمي وأنا وابن عمي على الغريب»، ويمكن أن توضح هذه القاعدة بالشكل التالي «ابن عمك، ولو كان عدوك، فهو عدو عدوك» وقد حاولت تحويل هاتين القاعدتين إلى قاعدة أنثروبولوجية يمكن صياغتها على الشكل التالي:

«إن النزاع بين الأفراد والجماعات الذي يقع على المستوى القرابي الضيق سرعان ما يتحول إلى اتحاد وتحالف بين نفس هؤلاء الأفراد والجماعات بالإضافة إلى من يجتمعون

معهم على المستوى القرابي الأوسع من أجل مواجهة العدوان الخارجي متناسين خلافاتهم الداخلية لصعد ذلك العدوان».

ومن أجل توضيح أحكام تلك القواعد أذكر ما يلي:

١ - إذا وقع نزاع لسبب ما بين الأخ وأخيه لمجد أنه في حالة حصول نزاع بين أحد الأخوين وابن العم فسرعان ما يتناسى الأخوان نزاعهما فيتحدان مع باقي إخوانهم لمواجهة ابن العم.

٢ - إذا وقع نزاع بين أبناء العم داخل فخذ العشيرة لمجد أنه في حالة تعرض أبناء العم لتهديد أو عدوان من خارج أبناء العمومة فإن أبناء العم سرعان ما يتناسون نزاعهم فيتحدون مع باقي أبناء عمهم لصعد التهديد أو العدوان الواقع من الخارج.

٣ - إذا وقع نزاع بين مجموعات تنتسب إلى فخذ واحد داخل العشيرة، ففي حالة تعرض إحدى تلك المجموعات المتنازعة مع بعضها إلى عدوان من قبل مجموعة من فخذ آخر داخل العشيرة فسرعان ما تتناسى المجموعات المتنازعة نزاعها. فتتحد مع بقية المجموعات التي تنتسب إلى ذلك الفخذ لمواجهة الاعتداء الخارجي الواقع من قبل مجموعة من الفخذ الآخر من تلك العشيرة.

٤ - إذا وقع نزاع بين عشيرتين تنتسبان إلى قبيلة واحدة، ففي حالة تعرض إحدى هاتين العشيرتين إلى اعتداء عشيرة من قبيلة أخرى فسرعان ما تتناسى العشيرتان المتنازعتان نزاعهما فتتحدان مع العشائر الأخرى التي تنتسب إلى القبيلة نفسها لمواجهة العدوان الخارجي الواقع من قبل عشيرة أو عشائر تنتسب إلى قبيلة أخرى.

إن من يطلع على هذه الصبورة يدرك عملية التسارع في تطور المنازعات إلى مستويات قرابية أوسع، وبناءً على ذلك فهو يعتقد أن المجتمع العشائري بأجمعه يفرق في منازعات دائمة وهذا التصور الخطائي الذي توصل إليه بعض الباحثين من العرب والأجانب على السواء يعود إلى قصور اطلاعهم وإحاطتهم بالثقافة العشائرية بشكلها الشمولي أولاً، وإلى قصور اطلاعهم على تفصيلات عمل الأجزاء المختلفة داخل المؤسسة القضائية العشائرية ثانياً.

ولهذا فإنه لا بد من الإشارة هنا إلى أن القضاء العشائري قد خفف بوسائله المختلفة

من حوادث النزاع والعداوات في المجتمع العشائري من ناحية، كما أنه حال دون توسيع شقة المنازعات والعداوات عن طريق تجميدها وضبطها وإيجاد الحلول المناسبة لكل منها من ناحية أخرى^(١).

ومن يدرس الآلية التي تؤدي من خلالها تلك الوسائل وظائفاها عن قرب في الواقع العملي يتبين له صحة ذلك، إذ لولا قيام المؤسسة القضائية العشائرية بدورها الفعال لما تمتع المجتمع العشائري البدوي المتمدن في أرجاء بادية الشام الواسعة بالأمن والأستقرار خلال مئات السنين حين كانت صحارى تلك البادية تعاني من الفراغ بسبب غياب سلطة الدولة عن أرجاء تلك البادية الممتدة بين العراق وسوريا والأردن والسعودية قبل أن توجد الحدود السياسية التي اصطنعها المستعمرون لفرض التجزئة على شعوب هذه الأمة.

لقد أفرز المجتمع العشائري أحرافاً قضائية تُعتبر أقوى من النصوص القانونية، كما ابتدع وسائل لحسم النزاع والعداء تعتبر أكثر فاعلية من الوسائل القانونية التي تهتبا الدول الحديثة.

ولهذا فقد وضع المجتمع العشائري منهجاً متكاملأً لمحاربة الجريمة وهي في مهدها، وبذلك فهو لم يُمكن الجريمة من أن تصبح ظاهرة خطيرة يستعصي ضبطها وحلها كما هي الحال في المجتمعات الحديثة.

والبحت في هذا الموضوع يقودنا الى القاعدة العربية القديمة (أنصر أخاك ظالماً أو مظلوماً)، هذه القاعدة التي أدخل الإسلام تفسيراً جلياً في أحكامها حيث احتفظ بالنص وغير المعنى وأصبح معنى (أنصر أخاك) إمنعه من الإعتداء على الآخرين وظلمهم، وبذلك يكون الإسلام قد قلب معنى هذه القاعدة رأساً على عقب، وكثيرون من كبار العشائر وشيوخها يتبنون هذا المعنى الإسلامي.

(١) للمزيد من المعرفة في هذا المجال، راجع كتابنا (تراث البدو القضائي: نظرياً وحملياً)، الطبعة الثانية الصادرة عن دائرة الثقافة والفنون سنة ١٩٨٧م.

المبحث الثاني: نظرية العقوبة في نظام البدو القانوني:

أ - تصنيف العقوبات في النظام القانوني البدوي:

يمكن تصنيف العقوبات في المجتمع البدوي إلى ثلاث فئات:

١ - الفئة الأولى: وتشمل العقوبات القضائية، وهي التي يفرضها القاضي البدوي. والبدوي بطبيعته يحترم قرار القاضي البدوي وينفذه عن طيب خاطر تبعاً للقاعدة البدوية (إن قضى القاضي تراني بحقه راضي). وأهم عقوبات هذه الفئة:

١ - العقوبات البدنية.

٢ - العقوبات البدلية.

٣ - العقوبات التبعية.

٤ - العقوبات المادية وتشمل:

أ - الدية.

ب - التعميض.

٥ - العقوبات التأديبية.

٦ - الرزقة (رسوم المحاكمة).

٢ - الفئة الثانية: وتشمل التدابير الاجتماعية، وهي التي يفرضها المجتمع البدوي على من يخالف قيمه، وأهمها:

أ - التدابير الأمنية: وتهدف إلى إعادة الأمن والتوازن إلى المجتمع البدوي عن طريق عدة وسائل أهمها:

١ - الوجه. ٢ - الدخالة والحيرة. ٣ - الكفالة.

٤ - العترة. ٥ - الجلاء. ٦ - الصلح.

ب - التدابير العقابية: وتهدف إلى معاقبة الطرف الجاني، وأهمها:

- ١ - تجنب السكن مع الجاني.
- ٢ - تجنب التعامل مع الجاني.
- ٣ - المعاملة القبلية السيئة له.
- ٤ - الجلاء والطرْد (الخلع).

٣ - الفقرة الثالثة: وتشمل العقوبات الانتقامية، وهي التي يقوم بها الطرف المجني عليه ضد الطرف الجاني، والقاعدة التي يتبعها البدو هي أن (الحق على قدر أهله)، أي أن الحصول على الحقوق يتطلب وجود القوة لدى صاحب الحق، ويستثنى من هذه القاعدة قضايا الخطأ وقضايا المرأة المعروفة بسوء أخلاقها طبقاً للقاعدة (الفاقة والهاجة ما ينحكي بها)، ومن هذه العقوبات:

١ - الطرد. ٢ - الثأر.

٣ - نهب الممتلكات. ٤ - الغزو.

العقوبة البدنية: قد يصدر القاضي البدوي قراراً بإيقاع عقوبة بدنية على الجاني، وقد جرت العادة أن يضع القاضي بجانب فقرة العقوبة البدنية فقرة عقوبة بدنية بأن يقول مثلاً (تقطع يد الجاني أو يشترىها من ماله)، وفترة قطع اليد غالباً ما تكون في القضايا التي يعتبر استعمال اليد بها ضرورياً لتنفيذ الجريمة مثل قضايا السرقة والخيانة، ومثل أن يقول القاضي (قص لسان الجاني وحت أسنانه أو يشترىها من ماله). ويحكم القاضي بقص اللسان وخلع الأسنان في قضايا معينة يكون استعمال اللسان هو الذي أنشأ الجريمة كقضايا القذف والتعرض لسلامة النسب والشتم والتحقير... الخ، ومثل أن يقول القاضي (قطع رجل الجاني أو يشترىها من ماله) ويحكم القاضي بقطع الرجل في القضايا التي يكون استعمال الرجلين هو الذي ساهم في ارتكاب الجريمة مثل قضايا الخطف، لأن الجاني استعمل رجله من أجل التمكن من ارتكاب جرمه.

العقوبة البدنية: يلاحظ أن القاضي البدوي حين يصدر قراراً بإيقاع عقوبة بدنية على الجاني فإنه - وفي القرار نفسه - يذكر بدلاً للعقوبة البدنية، وهذا البديل قد يكون مبلغاً من المال أو عدداً من المواشي، فإن حدد القاضي العقوبة البدنية فإن على الطرف الجاني إذا أراد تخفيف العقوبة البدنية أن يؤدي العقوبة البدنية، أما إذا حكم القاضي بالعقوبة البدنية ونص على إمكانية شرائها، فمن واجب الطرف الجاني أن يوسط للطرف المجني عليه من

أجل تحديد الثمن البديل الذي يقبل به هذا الطرف من أجل إسقاط العقوبة البدنية. العقوبة التبعية: قد يصدر القاضي قراراً بإيقاع عقوبة أصلية على الجاني كأن يقرر (قص لسانه أو يشتره)، ثم يضيف إلى هذه العقوبة الأصلية عقوبة أخرى هي العقوبة التبعية كأن يقول (وأن يقوم الجاني بتبيض وجه المجني عليه في ثلاثة بيوت من بيوت الشيوخ)، ويعني ذلك أن على الطرف الجاني أن ينفذ العقوبة الأصلية وهي قطع لسانه أو يشتره، كما أن عليه أن ينفذ الفقرة الحكمية الخاصة بالعقوبة التبعية وهي أن يقوم بعملية التبيض للمجني عليه بثلاث بيوت من بيوت الشيوخ يحددها القاضي، وفي حالة عدم تنفيذها فإن الطرف المجني عليه هو الذي يحدد البيوت الثلاثة، وتعني عملية التبيض أن يقوم الجاني بالاعتذار من المجني عليه في البيوت الثلاثة، ويعلن أنه لم يكن صادقاً بالهاماته للمجني عليه، وتشكل هذه العملية إعادة اعتبار للطرف المجني عليه من ناحية، كما تؤدي إلى عدم قبول شهادة الجاني مستقبلاً من الناحية الأخرى.

العقوبة التأديبية: ويحكم القاضي بها على صغار السن الذين لا يدركون كنه أفعالهم إذا أتوا أعمالاً ممنوعة بموجب القانون العرفي البدوي، وبأمر القاضي ولي أمر ذلك الصغير يتولى عملية التأديب كالضرب وحسبه في بيت الشعر مدة محدودة، وذلك بقصد ضبط سلوك الصغار في حدود المعارف عليه في المجتمع البدوي.

ب - المرحلة الانتقالية:

إن طريقة الحياة في المجتمع البدوي تشكل مرحلة حضارية قائمة بذاتها، فلهذا المجتمع أنساقه ومؤسساته العديدة التي طورها خلال مراحلها المختلفة، لتمكنه من الاستمرار في هذا النمط من الحياة، ولتساعده على إيجاد جو من الاستقرار، وعلى رأس هذه الأنساق النسق القرابي، والنسق السياسي، والنسق الاقتصادي، والنسق القانوني. الذي يتعلق به بحثنا، ولا بد من أن أشير إلى أن الدراسة الميدانية للنسق القانوني في المجتمع البدوي أصبحت غير واردة بعد صدور القانون رقم ١٩٧٦/٣٤م الذي ألغى الأحكام العشائرية والأعراف القانونية، فأصبح الإلتجاء إلى القضاء البدوي بعد تطبيق هذا القانون جريمة يعاقب عليها. وبذلك فقد وضع قانون ١٩٧٦م حداً للعزلة القانونية التي كان يعيشها المجتمع البدوي، فأصبح البدو يخضعون للمحاكم والقوانين النظامية. ومن هنا فإن الدراسات والأبحاث التي صدرت بعد القانون المذكور أصبحت قيمتها العملية محدودة لأنها دراسات نظرية وتستند إلى أدلة غير مباشرة، لأن القانون البدوي أصبح في عداد

تاريخنا القانوني، ومن هنا تأتي الأهمية والقيمة العلمية للدراسات الميدانية التي صدرت قبل هذا التاريخ في ميدان القانون البدوي، وتنحصر هذه الدراسات بثلاثة مؤلفات، هي: كتاب (القضاء البدوي) لعودة القسوس الصادر سنة ١٩٣٦م، و(القضاء بين البدو) لعارف العارف الصادر سنة ١٩٣٣م، وكتابي (تراث البدو القضائي) الذي صدر في طبعته الأولى سنة ١٩٧٤م. ويتضمن كتاب عودة القسوس مبادئ وأسساً قانونية سليمة لأن مؤلفه رجل قانوني، بينما يميل كتاب العارف إلى أن يكون مجموعة من معارف البدو العامة، لأن عارف لم يكن قانونياً ولهذا طغى الجانب الاجتماعي في هذا الكتاب، أما دراستي الواردة في كتاب تراث البدو القضائي فقد وظفت لها معلوماتي القانونية والنظرية والعملية كرجل قانون مارست القضاء المدني مدة من الزمن قبل أن أضع هذا الكتاب، كما وظفت معلوماتي الأكاديمية الأنثروبولوجية في هذه الدراسة. أما اليوم، وبعد انتهاء الدراسات الميدانية بعد سنة ١٩٧٦م، فإننا أصبحنا بحاجة ماسة إلى من يقوم بتأصيل وتفرع الأعراف القانونية البدوية مستنداً إلى المعلومات الواردة في الدراسات الميدانية الثلاث، ومن هنا فإني أهيب بزملائي المحامين والقضاة وأساتذة القانون في الجامعات من الذين لديهم الخلفية السليمة أن يتصدوا لهذا العمل الكبير لأنهم المؤهلون لهذا النوع من الدراسة التخصصية العالية، كما أهيب باساتذة علم الاجتماع والأنثروبولوجيا لإيجاد علم (اجتماع بدوي) تمهيداً لإيجاد دراسات اجتماعية وأنثروبولوجية عربية تعبر عن هوية هذه الأمة.

إن الأعراف القانونية البدوية قد وجدت قبل أن تولد الدولة، وهذا يؤكد نظرية القانونيين الذين يقولون بأسبقية وجود القانون على وجود الدولة، كما أن القانون البدوي يتكون من أعراف قضائية غير مكتوبة ترتبط بالقيم البدوية العليا ووظيفتها حفظ التوازن بين الأفراد والعشائر وتهيئة أجواء الأمن والاستقرار في المجتمع البدوي. لقد وجدت أن البدو لا يميزون بين القضايا الحقوقية والقضايا الجزائية، فهم يعتبرون كل فعل وكل امتناع عن فعل مخالف للقيم البدوية جريمة يستاهل فاعلها العقوبة، فالعرف البدوي المستند إلى القيم البدوية هو الذي يقرر الأمور التالية:

- ١ - تحديد أنواع الأفعال وأنواع الترك التي تعتبر جرائم بالمفهوم القانوني البدوي.
- ٢ - تحديد الطرف الجاني ومدى حدود المسؤولية الجماعية. وما هي واجبات هذا الطرف.
- ٣ - تحديد الطرف المجني عليه والحدود القرابية لهذا الطرف وما هي حقوقه.
- ٤ - تحديد العقوبة التي تتناسب مع خطورة الجريمة من وجهة النظر البدوية.

- ٥ - تحديد صاحب الصلاحية من القضاة للبت بالقضية المطروحة.
 - ٦ - تحديد الإجراءات الشكلية الواجب اتباعها في كل قضية.
 - ٧ - تحديد الطريقة الموصلة إلى إنهاء القضية إلى الأبد طلباً لاستقرار المجتمع.
- ج - الحق العام والحق الخاص:

وإذا لم يميز النظام القانوني البدوي بين القضايا الحقوقية والقضايا الجزائية فإني قد وجدته من الناحية الأخرى يميز بين الحق العام وبين الحق الخاص في إطار المسؤولية القانونية، وقد تمكنت بعد دراسة طويلة أن أحصر هذا التمييز في حالتين هما:

١ - الحالة الأولى: إذا وقعت الجريمة بين طرفين من العشيرة نفسها فإن الذي يمثل الحق العام في هذه الحالة هو العشيرة نفسها، وسندها في ذلك هياج الرأي العام الذي يعبر عن قيم المجتمع، لأن الجريمة تضر بالعشيرة كلها، فيكون من مصلحتها أن يوقع العقاب على الجاني حفظاً لوحدها ومستقبل أفرادها. بينما يمثل الحق الخاص أقارب المجني عليه حتى الدرجة الخامسة باعتبار أن حق المجني عليه يلدوب في حق أقاربه المذكورين، ويصبح غير قابل الفصل عنه، ويترتب على ذلك نتيجة هامة هي أنه يجوز للمجني عليه وأقاربه حتى الدرجة الخامسة بلسان كبيرهم أن يتنازلوا عن استيفاء حقهم بعقوبة الجاني وأقاربه، كما أن لهم أن يصروا على استيفاء ذلك الحق وقرارهم هو الذي يقرر مصير عقوبة الطرف الجاني وجوداً وعدماً.

٢ - الحالة الثانية: أما إذا وقعت الجريمة بين طرفين من عشيرتين مختلفتين فإن المجتمع البدوي في هذه الحالة هو الذي يمثل الحق العام لأن الجريمة هنا تشكل تهديداً حقيقياً لأمن هذا المجتمع واستقراره، ومن مصلحة هذا المجتمع كاملاً أن يعاقب الجاني منعاً لانتشار الجريمة وعدم تكرارها بالثأر أو بالطرق الأخرى، بينما يمثل الحق الخاص في هذه الحالة عشيرة المجني عليه لأن حق المجني عليه وأقاربه يلدوب في حق العشيرة كلها ولا يقبل الفصل عنه، ويترتب على ذلك نتيجة هامة وهي أنه يجوز لعشيرة المجني عليه بلسان عليهما^(١) - إن كان لها عليهم - وألا بلسان كبيرها أن تتنازل عن حقها في استيفاء العقوبة من الطرف الجاني، أو أن تصر على هذا الاستيفاء. وقرار هذه العشيرة

(١) حول أهمية الدور الذي يقوم به (العلم) في المجتمع البدوي راجع كتاب الدكتور محمد أبو حسان، تراث البدو القضائي.

هو الذي يحدد مصير العقوبة وجوداً وعدمًا.

وتشبه هذه النظرية القانونية البدوية التي تقضي بالتمييز بين الحق العام والحق الخاص ما ورد في قانون العقوبات بالنص على أن بعض الجرائم يتوافر فيها حقان هما: الحق العام، والحق الخاص، فإذا أسقط المشتكي حقه الشخصي أي الحق الخاص أدى ذلك إلى سقوط الحق العام في جرائم محددة، وبهذا الاتجاه يأخذ المشرع البدوي: فالحق العام في المجتمع البدوي يرتبط مع الحق الخاص، فإذا تنازل الطرف المجني عليه عن حقه الخاص أدى إلى سقوط الحق العام، ولا يمكن أن نتصور وجوداً للحق العام وحده في المجتمع البدوي.

إن من مظاهر أهمية ووضوح الحق العام في المجتمع البدوي أن الجاني إذا ارتكب فعلاً خطيراً يمس بالقيم العليا فإن أقاربه وعشيرته نفسها تعاقبه عقوبة إضافية، وقد تطرده وتخلى عنه، كما أن مثل هذا الجاني قد لا يجد من يجيره أو يقبل أن يساعده من عشيرته أو من العشائر الأخرى، فكل بدوي متى عرف مدى خطورة فعل الجاني يستنكر عمله ولا يقبل مساعدته. ومن الناحية الثانية نجد الطرف الذي تعرض لاعتداء من قبل من هو أقوى منه يكون بإمكانه أن يلجأ إلى عشيرة قوية تحميه من ناحية، وتؤمن له الحصول على حقوقه كافة من الطرف المعتدي من الناحية الأخرى. وهذا الموقف يشير إلى أن الحق العام يعبر عن ترابط المجتمع البدوي في وجه الجرائم الخطيرة التي تهدد أمنه ومصيره، والنتيجة التي توصلت إليها أنه رغم وجود الحق العام بجانب الحق الخاص إلا أن الراجح هو الحق الخاص، والمرجوح هو الحق العام، فإسقاط الأول يسقط الثاني وليس العكس.

د - مبادئ أساسية في النظام القانوني البدوي:

إن هذا النظام القانوني بحاجة إلى علماء قانون يؤصلون نظرياته في مختلف المجالات وأرى أن هذا النظام يعتمد على أسس عديدة، أهمها:

- ١ - القاعدة الأولى: (المجالس هي المدارس) وبتعبير عشائر بلقاوية الجنوب (الكبار دفاتر الصغار) وهذا يعني أن الثقافة القانونية يتلقاها الفرد البدوي في المجالس عن طريق الاستماع إلى أقوال الكبار وقصصهم وأحاديثهم، وأقصد الكبار من حيث السن ومن حيث المركز، وهذه الطريقة توحد المفاهيم القانونية في المجتمع البدوي، ويجري تسجيل تلك المفاهيم بمقول الصغار لينتشأوا على احترامها والالتزام بالعمل بموجبها.
- ٢ - القاعدة الثانية: (اللي يعرفه القاضي يعرفه الراعي)، وتفترض هذه القاعدة علم جميع

أفراد العشائر بالأعراف القضائية، ولهذا فإنه لا يقبل احتجاج هؤلاء الأفراد بهجمل تلك الأعراف في المجتمع البدوي، إذ يفترض علم الفرد بها بحكم تربته، وإلا كان من السهل الإفلات من أحكامها بزعم جهلها وعدم العلم بها. ولا يخفى ما يجره هذا الإفلات من خطورة على مصير المجتمع البدوي بأسره، وهنا تبرز حكمة المشرع البدوي حين وضع حداً حاسماً للتهرب من حكم هذه الأعراف، وبذلك فإنه حال دون وجود التسبب الذي تعاني منه مؤسسات الدولة الحديثة.

٣ - القاعدة الثالثة: (الحقان بسوالف العربان)، أي أن الطريق إلى الحق يكون باتباع سوالف العربان أي أعرافها وعاداتها، فالعادة يفرضها عدم الرضا الاجتماعي عن خرقها وإيجاد العقوبة المناسبة لهذا الخرق بقصد منع تكراره، بينما يفرض القانون عن طريق القسر الاجتماعي الذي تقوم به الدولة. ففي المجتمع البدوي تستمد طاعة العرف سلطتها رأسياً أي تاريخياً عبر الأجيال المختلفة، كما تستمد سلطتها أفقياً من المجتمع بجميع أفراد وعائلاته وعشائره وقبائله. كما يقول البدو (السوالف تغذي الموارف) ويعني ذلك أن طريق تقوية القضاة أي الموارف يكون بالاستزادة من معرفة العادات والتقاليد.

٤ - القاعدة الرابعة: يقول القاضي البدوي (حنانيع لا نلشع شرع ولا نفرع فرع)، وهذا يعني أن الأصل هو العمل بالسوادي البدوية أي الأعراف القضائية البدوية المعروفة والمتوارثة جيلاً عن جيل وتطبيقها على كل قضية، فالقاضي لا يستطيع ابتداع الأحكام أو تغييرها، ولهذا نراه حين يصعب عليه الحكم في قضية من القضايا يتساءل عن مثيلاتها أي السابقة القضائية البدوية لها، يُستثنى من هذه القاعدة حالة التغيير الاجتماعي، وذلك عندما يقتضي تطبيق عرف قضائي معين الإضرار بمصلحة المجتمع البدوي نظراً لتغير الظروف، عندها يدعو قاضي القلطة إلى اجتماع عام لكبار القبيلة، ويعرض الموضوع ويصدر قراراً بتعديل ذلك العرف أو إلغائه بإجماع الكبار.

٥ - القاعدة الخامسة: (الفعل اللي ما عليه شهود كذبة والولد اللي ماله أب زنوة)، وتعني هذه القاعدة أن القاضي ملزم أن يحكم استناداً إلى البيانات التي تقدم أمامه في جلسة علنية وحضور الطرفين أو ممثليهما، فإن لم ترد البينة المطلوبة فلا يستطيع القاضي أن يصدر قراراً بالإدانة، وبهذا المعنى يقول البدو (ما ينفع المفلوج كثر الطلايب)، أي إن الطرف الخاسر لا يفيد كثرة طلباته ومطالبته، لأن الحق بين والباطل بين، ووظيفة

القاضي أن يميز بينهما.

٦ - القاعدة السادسة: (الرجل يفرع في ماله ورجاله لا في بخته)، أي إن البدوي يستطيع أن يقدم المساعدة المادية والمساعدة بالرجال لمن يشاء، أما حين يكون البدوي قاضياً أو شاهداً أو خبيراً في قضية فلا يستطيع أن يساعد إنساناً على إنسان آخر إلا بما يتوصل إليه من معرفة صحيحة، لأن أداء هذه الوظائف الثلاث يتضمن واجباً تلقيه الأعراف البدوية على عاتق من يقوم بها، فهو يؤدي أمانة لخدمة العدالة، وبالتالي خدمة المجتمع البدوي بأسره. وبهذا المعنى يقول البدو أيضاً (هاون بسيفك ولا تعاون في بختك).

٧ - القاعدة السابعة: (الدم ما عليه ورود والعيب ما عليه شهود)، لأن القيم البدوية تفرض على الجاني أن يعترف بجريمته، لأنه إن لم يفعل فيكون قد أضاف إلى جرمته الأصلية جريمة جديدة هي الإنكار، ويعتبر الإنكار ظرفاً مشدداً يؤدي إلى زيادة العقوبة، ولذلك لا حاجة للشهود إذا كانت الجريمة مشهودة، وأما البند الثاني من القاعدة فيعني أن قضايا العيب أي قضايا الاعتداء على العرض لا يتطلب إثباتها ورود الشهود لأن القاعدة في قضايا العرض أن (كاذبة النساء صادقة)، فحين تدعي فتاة بدوية بأن زيدا اعتدى عليها فهي مُصدّقة حتى يثبت العكس أي حتى يثبت المتهم براءته. ويلاحظ أن الأصل عند المشرع البدوي في هذين النوعين من القضايا هو (الإدانة)، وعلى المتهم أن يثبت البراءة ويُقبل يمين المتهم لإثبات براءته من التهمة المسندة إليه، والمقصود بهذه القاعدة إعفاء المشتكي من إثبات وقوع الجريمة في قضايا العرض والقتل لأنها موجودة بالفعل، ومن حق المتهم إيراد البينات بما فيها الشهود لإثبات براءته. كما يلاحظ أن هذه القاعدة ينحصر مفعولها في قضايا القتل والعرض، أما القضايا الأخرى فتتطبق عليها قاعدة (البينة على المدعي واليمين على من أنكر).

٨ - القاعدة الثامنة: (العلم الجديد يلغي العلم القديم)، ويعني أن القرار القضائي الحديث يلغي وينسخ القرار السابق له، وأهمية هذه القاعدة أنها تحول دون ازدواجية الحكم في القضية الواحدة، ويجري إطلاق هذه القاعدة على جميع تصرفات البدوي القضائية منها وغير القضائية.

٩ - القاعدة التاسعة: (كل واردة لها صادرة)، ويعني ذلك أن القاضي البدوي ملزم بالرد تفصيلاً على كل نقطة يثيرها أحد الطرفين، فإن أغفل هذه القاعدة كان قراره عرضة للطلعن فيه إلى مرجع أعلى ومن ثم إلغائه لهذا السبب.

١٠ - القاعدة العاشرة: (مرونة العقوبة)، فهناك قواعد ومبادئ يعتمد عليها قضاء البدو من أجل الوصول إلى قراراتهم، ويلاحظ أن أحكامهم في الجريمة من نوع واحد تختلف من حالة إلى أخرى، ومن قاضي إلى آخر ومن عشيرة إلى أخرى، ويفسر هذا الاختلاف على أنه يعود إلى الاختلاف في فهم القضية واختلاف الظروف، بالإضافة إلى أن القاضي البدوي حين يصدر قراره فإنه يأخذ بعين الاعتبار الأسباب الخفيفة والأعداء المحلة إن وجدت، مثل ما يفعل القاضي النظامي، فإذا كان القاضي البدوي ينظر إلى هذه الأمور من زاوية العرف البدوي فإن القاضي النظامي ينظر إليها من زاوية النص القانوني لأن الاجتهاد ممنوع في هذه الأمور.

ومن المعروف أن القانون هو وليد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئة والفكر في حدود الزمان والمكان، ولهذا يجب أن يتطور القانون بما يناسب تغير تلك العوامل والظروف، وإلا فإنه يصبح عقبة في سبيل تقدم المجتمع ورفقه. كما يلاحظ أن مرونة العرف البدوي أبعدت المجتمع البدوي عن سلبية القانون في هذه الناحية.

١١ - القاعدة الحادية عشرة: (المشاركة في تحمل المسؤولية)، فمن المعروف أن المجتمع البدوي يقوم على نظرية المسؤولية الجماعية، فلا تقتصر العقوبة على الجاني وحده بل تمتد إلى أقاربه حتى الدرجة الخامسة، أو حتى تشمل عشيرته بأكملها حسب ظروف كل قضية.

١٢ - القاعدة الثانية عشرة: (التي تقوله وانت قاعد ما تلحقه وانت واقف)، وهذه من أهم القواعد في المجتمع البدوي، وتعني في المجال القانوني أن على الطرف الذي يريد أن يطلع بقرار القاضي أن يهدي رغبته هذه فور سماع القرار والتعبير عن هذه الرغبة قد يكون بالنص، أي بكلام يعني اعتراضه على القرار ورغبته في الطعن به، كما أنه يمكن أن يعبر عن رغبته دلالة، وذلك عن طريق نفخ شليله، أي أن يهز طرف ثوبه مجرد انتهاء القاضي من تلاوة القرار، فإذا نهض الطرفان من الجلسة القضائية دون إبداء الرغبة في الطعن به امتنع عليهم ذلك، ويكون القرار قد تحصن وأصبح قطعياً لعدم إبداء الرغبة في الطعن به بالوقت المناسب.

١٣ - القاعدة الثالثة عشرة: (الدولة قتيلا هافي وحققا وافي)، وتعني هذه القاعدة أنه إذا حصلت مواجهة مسلحة بين أفراد السلطة وأحد المظلومين من البدو، والنتيجة تمكن أفراد السلطة من قتله لمقاومته ومحاوَلته الاعتداء عليهم، فإنه لا يمكن مطالبة الدولة

بالحقوق العشائرية، لأن القاعدة واضحة ومفادها أن الجناية في هذه الحالة مباحة ولا توجد عقوبة، وبالتعبير القانوني فإن البدو يعتبرون قتل السلطة لأحد الأفراد تنفيذاً للواجب من أسباب الإباحة المانعة للمسؤولية. وتعتبر هذه القاعدة من القواعد المستحدثة، حيث ظهرت إلى حيز الوجود بعد أن سيطرت الدول على مناطق العشائر البدوية ضمن الحدود السياسية الجديدة.

أما الشق الثاني من القاعدة فيعني أن حقوق الدولة تظل ثابتة سواء كان الملتزم بها هو الفرد المقتول أم أقاربه وعشيرته، فحق الدولة لا يتأثر بارتكاب أفرادها جريمة ضد من يخالف القوانين إن كان ذلك تنفيذاً للواجب.

١٤ - القاعدة الرابعة عشرة: (اللي يفرش فراش يقعد عليه)، وتعني هذه القاعدة (المعاملة بالمثل)، أي أن على الطرف البدوي الذي يتخذ موقفاً محدداً في قضية معينة أن ينتظر تعرضه للموقف نفسه من قبل الآخرين حين يواجه قضية مشابهة، ولهذا فإن هذه القاعدة تشكل دافعاً لكل فرد بدوي أن يكون أكثر تسامحاً وكرماً مع الآخرين حتى يتلقى المعاملة نفسها عندما يواجه القضية نفسها، فما يقدمه للآخرين في الوقت الحاضر يُعتبر بمثابة رصيد له في المستقبل.

١٥ - القاعدة الخامسة عشر: (الفاتية والهاتية ما ينحكي بهما)، وتعني هذه القاعدة أن الفاتية أي (قضايا الخطأ)، والهاتية أي (قضايا المرأة المشهورة بفساد أخلاقها)، تجد طريقة إلى الحل دون تعقيد، لأن البدو لا يتشددون بالحل إلا في الجرائم العمدية وجرائم الاعتداء على العرض خاصة قضايا الصابحة سواء أكانت صابحة مساء أم صابحة ضحى.

١٦ - القاعدة السادسة عشرة: (الجرها يطلوها أهلها)، وتتعلق هذه القاعدة بنظرية المسؤولية الجماعية، كما أن المسؤولية تتناول أقارب الجاني وربما عشيرته بكاملها حسب طبيعة القضية، فمن واجب هؤلاء الأقارب أن يمنعوا قريبتهم من الاعتداء على الآخرين، كما أن المرأة إذا فرطت بشرفها في بيت الزوجية، أو آتت عملاً يجافي القيم البدوية فإن مسؤولية فعلها تقع على عاتق أقاربها وليس على عاتق زوجها، وفي هذه الحالة على الزوج أن يعيدها إلى أهلها لأنهم أولى بحمل مسؤولية أفعال ابنتهم واصلاحها لأن (الجرها يطلوها أهلها) وليس زوجها.

١٧ - القاعدة السابعة عشرة: (ما وراء النار معيار)، يحرص المشرع البدوي دائماً على إنهاء ذيول القضايا مهما كان نوعها حتى لا تؤدي تلك الذبول إلى قضايا جديدة، ولهذا فإن على البدوي أن يحترم نتيجة قرار القاضي البدوي، ونتيجة عملية البشمة أي النار مهما كانت تلك النتيجة، وكل من يحاول إثارة القضية بعد صدور القرار بها يعرض نفسه للعقوبة على اعتبار أن هذا القرار يستند احترامه من كونه يعبر عن الحقيقة عند البدو.

١٨ - القاعدة الثامنة عشرة: (لا ينحر الطرف المطلوب برمحين)، ويعني ذلك أن البدو لا يجيزون ازدواج العقوبة بالنسبة للطرف المعتدي.

١٩ - القاعدة التاسعة عشرة: (من أعطاك منحرة لا تنحره)، ويعني ذلك أنه لا يصح للطرف المعتدي عليه أن يغالي في عقوبة الطرف المعتدي إذا احتكم هذا الطرف إلى عوائد البدو وعاداتهم، ويضيف البدو إلى هذه القاعدة حكماً آخر هو أن (المطلوب يُمان لو كان سلطان)، أي لا بد من مساعدته لاجتياز هذه الحنة التي يمر بها، وهذا يعبر عن بروز وجه التعاون ورسوخه في هذا المجتمع.

هـ - العدالة القضائية ومستقبل الدراسات البدوية:

يمثل التراث البدوي طريقة الحياة التي رضي بها الناس، يستذكرونه في المناسبات ويعودون إليه كلما عصفت بهم الأزمات أو استبد بهم الجهل، يستمدون منه القوة للتغلب على ما يواجههم من صعوبات وعقبات لأن استلهام هذا التراث يعني انتماء الشعب لتاريخه، ويشكل هذا الاستلهام نقطة انطلاق نحو مرحلة جديدة.

ويحبر التراث القانوني جزءاً مهماً من التراث الشعبي العام، وينهض التراث القانوني البدوي بوظيفته تجاه المجتمع البدوي في حالتين هما:

أ - حالة غياب الدولة وبالتالي عدم وجود قانون تتولى تشريعه وتنفيذه السلطة المتخصصة في تلك الدولة، عندها ينهض تراث البدو القانوني بوظيفته في ذلك المجتمع.

ب - حالة عدم قدرة قانون الدولة على حل قضايا المجتمع البدوي حلاً شاملاً، وفي هذه الحالة يلجأ البدو إلى تطبيق تراثهم القانوني لمعالجة الجوانب التي أهمل قانون الدولة معالجتها. ومن أوضح الأمثلة في هذا المجال ما يلاحظ من أن قانون العقوبات يتطرق

إلى العلاقة بين المعتدي وبين المجتمع ممثلاً بالنيابة العامة، ولا يتطرق إلى حل الإشكال بين المعتدي والمعتدى عليه الخصم الحقيقي في الجريمة. ولهذا نرى أن تراث البدو القانوني يسد هذا النقص في قانون العقوبات حيث يتدخل لحل النزاع بين المعتدي والمعتدى عليه طبقاً للأعراف البدوية، ويلاحظ أن هذا التراث القانوني كان يمتد حيث تمتد سلطة العشائر البدوية، ويتلشى نفوذ الدولة، فكان يشمل تطبيقه القطاعات الريفية كما أن هذا التراث كان يتراجع تطبيقه عند انحسار سلطة العشائر البدوية وامتداد سلطة الدولة.

إن هذا التراث القانوني ينبع من ضمير المجتمع البدوي ويعبر عن إرادة العشيرة، فهو لم يفرض من أحد ولا توجد سلطة تنفذه بالقوة، ولذلك لمجدد بشكل رابطة قوية بين أبناء المجتمع الواحد تشد الفرد إلى العشيرة كما تشد العشيرة إلى الفرد، وتدعم تماسك الأسرة ووحدة العشيرة حيث تبرز المساواة القانونية في المجتمع بأجلى وأوضح صورها، فشيخ المشايخ وشيخ العشيرة والفرد البدوي العادي جميعهم متساوون أمام القانون العرفي البدوي. حيث لا يتمتع أي إنسان في هذا المجتمع بالحصانة القضائية أمام القانون كما لا يتمتع أي فرد بأي امتياز قضائي عن غيره، فالقاعدة العرفية عامة تشمل الجميع ذكوراً ولساءً وشيوخاً وشباباً لا فرق بين إنسان وآخر من حيث اللون والعرق والدين.

إن التطور التدريجي البطيء لهذا التراث القانوني مكنه من الاستقرار في ضمائراً الأفراد وعقولهم، كما وأن الممارسة اليومية تتطلب - بشكل أو بآخر - الاحتكام إلى هذا التراث لتمييز السلوك السوي من السلوك المنحرف، ومحصلة هذه العملية المستمرة تكون ضبط السلوك في المجال المقبول بمقياس هذا التراث دون حاجة إلى إصدار تعليمات أو إلقاء محاضرات أو عقد ندوات.

فالأمور واضحة، وحدود الأعمال المباحة وغير المباحة مرسومة بدقة بالغة، وما على الفرد إلا الاختيار.

إن التطبيق اليومي لهذه القواعد العرفية يكسبها احتراماً وقوة، فهي التي تحكم حياة البدوي وأعماله ابتداءً من تنظيم طريقة السلام والرد عليه إلى طريقة شرب القهوة وحقوق الضيف والجار وأداب المائدة وانتهاءً بقضايا القتل والعرض وتقطيع الوجه ... الخ. إن هذا الميدان الواسع الذي تعمل خلاله القواعد العرفية يبرز الوجه التنظيمي

للعلاقات الأسرية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية في المجتمع البدوي.

وليس غريباً أن نرى البدوي يبادر عن طيب خاطر إلى تحكيم تلك القواعد العرفية فيلزم نفسه بتنفيذها بكل رحابة صدر، لأن الالتصاق بها يعني استمرارية الحياة، أما الابتعاد عنها والتخلي عن أحكامها فيعني الانهيار والقوضى والموت للفرد والجماعة على السواء.

إن المجتمع البدوي يتيح المجال لبروز العدالة القضائية كإحدى ركائز هذا المجتمع، ويمكن توضيح صورة هذه العدالة إذا أجرينا مقارنة بسيطة بين إجراءات البدو القانونية وإجراءات قانون الدولة من خلال استعراض القضايا التالية:

١ - **المصاريف:** المعروف أن كثرة المصاريف تشكل عبء كبير في سبيل الوصول إلى العدالة القانونية، فصاحب الحق قد لا يستطيع توفير المال الكافي لدفع رسوم المحاكم وأتعاب المحاماة والمصاريف الأخرى، وبدون هذه المصاريف لا يمكن لصاحب الحق أن ينال حقه، هذا في ظل قانون الدولة.

أما في ظل تراث البدو القانوني فصاحب الحق لا يحتاج إلى دفع هذه الأموال مما يزيل هذه العقبة أمامه ليصل إلى العدالة القضائية باسترداد حقه.

٢ - **الفترة الزمنية:** إذ أن استمرار المحاكمة سنوات عديدة من أجل الحصول على قرار المحكمة بالإضافة إلى إجراءات التنفيذ التي قد تستغرق سنوات إضافية أخرى، إن هذه الفترة الزمنية الطويلة تشكل عبء في سبيل الوصول إلى العدالة أيضاً، فما معنى أن يقرض الإنسان شخصاً ألف دينار مثلاً ولا يستردها عن طريق المحكمة إلا بعد مرور سنوات عديدة، وماذا تكون قيمة هذا المبلغ الحقيقية في ظل التضخم النقدي المستمر بالإضافة إلى المعاناة النفسية التي يمر بها المدعي وهو يرى حقه يموت أمام عينيه، هذه العقبة موجودة في ظل قانون الدولة ومحاكمها، بينما تختفي تماماً في ظل تراث البدو القانوني حيث تكون الإجراءات فورية، ولا تتطلب الانتظار مدة طويلة.

٣ - **التحايل على نصوص القانون:** إذ يحاول كل طرف أن يتهرب من تطبيق نصوص القانون ويدفع الثمن لتلك الحيل، وقد يؤدي به ذلك إلى ارتكاب جرائم إضافية في حين نلاحظ أن تراث البدو القانوني يعمل بكفاءة أعلى، فالبدوي لا يبحث عن طريقة للتهرب من تطبيق (العوائد القضائية) أي الأعراف القضائية.

٤ - المحاكمة: تبرز المحاكمة والتغيب أثناء المحاكمة عن طريق ابتداع الحجج والأعذار لتعطيل سير العدالة في حين يتلشى ذلك في ظل تراث البدو القانوني.

٥ - الشكليات: إن كثيراً من الحقوق يفقدها أهلها لعدم مراعاة الشكليات التي تتطلبها قانون الدولة، بعكس تراث البدو القانوني حيث لا تؤثر الشكليات على موضوع الحق.

ويعلق بعض فقهاء القانون الغربي على ذلك بقولهم إن (العدل البطيء الغالي الثمن هو نوع من أنواع الظلم)^(١) مما يدل على أن المجتمع المعاصر، أي مجتمع الدولة، أصبح أمام التحديات العديدة بحاجة ماسة إلى إعادة النظر بنظامه القانوني والقضائي، لأن الجماعة التي تضع تصوراً قانونية صريحة شاملة لقواعد السلوك يمكن أن تعمل بكفاءة أقل من الجماعة التي تفتقر إلى مثل تلك النصوص، فأكثر الدول نجاحاً هي التي تكون فيها مواقف الفرد من الدولة أقرب إلى مواقف الفرد البدائي من قبيلته كما يرى العالم الأنثروبولوجي رالف لتون^(٢). فالنصوص القانونية بحد ذاتها لا تعدو أن تكون وسيلة بدائية غير فاعلة، ولهذا وجدت المؤسسات واللجان التي تسهر على تنفيذ أحكامه^(٣).

إنه من الممكن أن يُعهد إلى علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع أن يقوموا بدراسات ميدانية جادة على مستوى محلي أو إقليمي أو دولي للمجتمعات البدوية لاستخلاص العناصر الفاعلة في تراثها القضائي واستلهاهم تلك العناصر في إعادة صياغة قانون الدولة بعد تطعيمه بها، وأن توضع نتائج الدراسات والأبحاث بصرف الأمم المتحدة وفروعها المتخصصة في سبيل الاستعانة بها في عملية تنمية شعوب العالم الثالث.

ومن الغريب أن ينسخ علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا في عالمنا العربي ما توصل إليه زملاؤهم في العالم الغربي، ولهذا فإن علماءنا لم يقدموا للمجتمع الانساني جديداً يذكر في هذه العلوم. وقد كان عليهم -وهم يعيشون في مجتمع يعتبر من أغنى مجتمعات العالم ثقافياً- أن يدرسوا الجوانب المختلفة لتلك الثقافة ليضيفوا جديداً إلى تلك العلوم، ومن هنا المنطوق فقد كان من أخطائهم أن أخذوا تصنيف العلوم الاجتماعية الثنائي من الغرب وهي:

(١) الدكتور محمد حامد فهمي، قانون المرافعات التجارية والمدنية: ٦ .

(٢) رالف لتون، دراسة الانسان: ٢٦٧ ، ٣٣٦ . (ترجمة عبد الملك الناشف).

(٣) ادوارد بيرنز، النظريات السياسية المعاصرة: ٨٦ (ترجمة عبد الكريم أحمد).

أ - علم الاجتماع الحضري الذي يعنى بدراسة حياة المدينة كظاهرة اجتماعية مستقلة مع دراسة المشاكل التي تواجهها على اعتبار أن المدينة أصبحت قطب الجاذب للسكان، وتحمل في مضمونها عناصر التغير الاجتماعي السريع.

ب - علم الاجتماع الريفي، ويعنى بدراسة حياة القرية بما فيها من جماعات ونظم ومشاكل.

وكان على علمائنا أن يضيفوا إلى هذا التصنيف الثنائي صنفاً ثالثاً أساسياً هو (علم الاجتماع البدوي) أو (علم الأنثروبولوجيا البدوي) والذي توجه الدراسة به إلى الجماعات البدوية وأنظمتها المختلفة والمشاكل التي يواجهها المجتمع البدوي من أجل إيجاد الحلول المناسبة لها للوصول إلى مرحلة التنمية والاستقرار.

إن المجتمعات الغربية ليست لديها مجتمعات بدوية، فهي ليست بحاجة إلى دراسة تلك المجتمعات، أما نحن العرب فإن نسبة الصحارى التي يقطنها البدو تشكل ٩٠ ٪ تقريباً من مجموع مساحة الوطن العربي ولذلك كان من الواجب أن نبني دراسة المجتمعات البدوية كمرحلة حضارية أولى، ثم دراسة المجتمعات الريفية وأخيراً مجتمعات المدينة العربية، فالانتقال من البيئة البدوية التي تعتمد على ثلاثة عناصر متحركة هي: الحيوان والمرعى والأمطار مما اضطر الإنسان البدوي أن يعيش في حركة دائمة مستمرة إذا أريد له أن يستمر في وجوده مروراً بالبيئة الريفية المستقرة حيث المنازل الثابتة والأعمال الزراعية إلى البيئة الحضرية في المدينة حيث تغلب الصناعة على طابعها.

إن كل بيئة من هذه البيئات الثلاث تتميز ببعض الملامح التي تكسيها صفاتها المميزة التي تتركز حولها المواضيع الأساسية لعلم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا.

إن خطة دراسة المجتمع العربي - كما أعتقد - يجب أن تبدأ من دراسة المجتمع البدوي بجماعاته وأنظمتها العديدة والمشاكل التي تواجه هذا المجتمع، هذا هو الأساس الذي يمهّد الطريق للدراسات الأخرى، وبعد دراسة هذا المجتمع تنتقل إلى دراسة المجتمع العربي الريفي بجماعات القرية وأنظمتها والمشاكل التي تواجه سكانها، وهذه هي المرحلة الثانية من دراسة المجتمع العربي.

أما المرحلة الثالثة فهي دراسة المجتمع الحضري، أي دراسة المدينة بجماعاتها السكانية وأنظمتها والمشاكل التي تواجهها.

وهذا المنهج الذي أقرحه لدراسة المجتمع العربي يؤدي إلى نتائج سليمة، يمكن لعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا والاقتصاد والسياسة والسكان الخ أن يتوصلوا على ضربها إلى التخطيط السليم في الحقول المختلفة.

ومن المعروف أن دراسة ثقافة المجتمع البسيط كالمجتمع البدوي تمهد الطريق أمام الباحث لفهم المجتمع الأكثر تعقيداً كمجتمع القرية أو المدينة. فمن غير الجائز دراسة ظهور الدولة العربية الحديثة بالمقارنة مع ظهور الدول الغربية الحديثة، دون دراسة المجتمع البدوي وكيفية إجراء التحول من عهد القبيلة إلى عهد اللا دولة إلى عهد الدولة الحديثة، وذلك نظراً لاختلاف عوامل كل من الدول العربية والدول الغربية الحديثة وظروفها وبيئتها.

ولا يمكن لأي باحث مهما أوتي من الحديثة أن يفهم المجتمع العربي أو أن يفسر الظواهر الاجتماعية العديدة المنتشرة على امتداد الوطن العربي إذا أهمل دراسة المجتمع البدوي، إذ إن دراسة هذا المجتمع مقدمة لا بد منها في سبيل تعميق معرفتنا بالمجتمع العربي وما يجري في داخل هذا المجتمع من ناحية، وتأسيس وشمول جوانبه الثقافية المختلفة على ضوء جذور هذه الجوانب الثقافية الممتدة في أعماق تراث المجتمع البدوي من الناحية الأخرى.

إن اللجوء إلى الدراسة التاريخية من منظور أنثروبولوجي شمولي يمثل ضرورة دائمة في حقن دراسة المجتمعات، وذلك لمعرفة الظروف والعوامل المتصلة بجذور الظاهرة الاجتماعية أولاً، ومن أجل فهم وتفسير تلك الظاهرة ثانياً، ومن أجل التخطيط الواحي للمستقبل ثالثاً.

الفصل الثاني:

عملية التقاضي واجراءاتها:

ويشمل هذا الفصل الأبحاث التالية:

١ - المبحث الأول: طريق تسوية المنازعات:

- أ - طرق تسوية المنازعات.
- ب - طرق الوصول إلى القضاة.
- ج - أهمية التقاضي.

٢ - المبحث الثاني: الصيغ القضائية:

- أ - صيغ الإيجاب والقبول في عملية التقاضي.
- ب - صيغ الحجج القضائية.

٣ - المبحث الثالث: شروط القاضي ومصادر معرفته:

- أ - شروط التقاضي.
- ب - مصادر معرفة القضاة.

٤ - المبحث الرابع: صلاحيات القاضي وطريق اختياره:

- أ - صلاحيات القاضي البدوي.
- ب - طريق اختيار القاضي.

٥ - المبحث الخامس: فرض القاضي:

- أ - موضوع فرض القاضي.
- ب - الطعن في فرض القاضي.
- ج - الأسس المعتمدة في إصدار قرار القاضي.

٦ - المبحث السادس: المواعيد والاجراءات:

أ - المواعيد القضائية عند البدو.

ب - إجراءات المحاكمة.

٧ - البحث السابع: الكجارة (التمثيل القضائي).

٨ - البحث الثامن: الرزقة (رسوم المحاكمة).

المبحث الأول: طرق تسوية المنازعات:

أ - طرق تسوية المنازعات:

ان الخلافات التي تنشأ في البداية كثيرة وأغلبها من النوع البسيط وتنشأ هذه الخلافات والمنازعات عن قضايا جزائية أو حقوقية يحلها القاضي البدوي بطرق عديدة وأهمها:

١ - طريق الاعتذار: وذلك بأن يقف المذنب بين جمع خفير ويعلم اعتذاره ويحصل ذلك في القضايا البسيطة التي تكون في الغالب غير مقصودة، وكثيراً ما تنتهي هذه القضايا بالسماح أي العفو مجاًناً.

٢ - طريق الوساطة: وهذه طريقة تسوية القضايا المتوسطة الأهمية، إذ يتدخل طرف ثالث بين الخصمين وينتهي النزاع سواء بالتعويض أم بالسماح.

٣ - الصلح: ويكون ذلك في القضايا المهمة، والصلح هو الحل الصحيح لقضايا البادية، وخاصة أنه يختلف عن الطريقتين السابقتين في أنه يشتمل على كفيل دفاء بعدم الاعتداء، وكفيل وفاء بدفع الأموال المحكوم بها.

٤ - القضاء: ويحصل في القضايا الخطيرة، ويلاحظ بأن عدداً بسيطاً من هذه القضايا يصل الى القضاء لأن أغلبها يحل عن طريق الصلح، واللجوء للقضاء يكون في حالات أهمها:

أ - عندما يقبل الطرفان بحل خلافهما بالطرق الثلاث السابقة.

ب - عندما ينكر المتهم ارتكابه الجريمة.

ج - إذا اعترف المتهم بالجريمة ولكن وقع الاختلاف على قيمة التعويض.

وفي جميع هذه الحالات يسير الطرفان إلى أحد العوارف ليفصل بينهما أي (يطلع الحق) بلفة البدوي.

ب - طرق الوصول الى اللقضاء:

وهناك مراسم كثيرة تتبع الذهاب إلى القاضي تختلف باختلاف الطريق التي تؤدي الى وضع القضية أمام القاضي المختص، وأهم هذه الطرق:

١ - اتفاق الطرفين: فحين يقع الخلاف بين طرفين، ويتفقان على تحديد نوع النزاع فإنهما غالباً ما يتفقان على خلع القضية واختيار قاضٍ من بينهما لحل النزاع.

٢ - بواسطة البادي: وحين يختلف الطرفان يرسل احدهما وغالباً ما يكون صاحب الحق إلى الآخر شخصاً يسمونه (بادي) ليلفقه رغبة ذلك الطرف باتباع طريق القضاء، فإن اتفق الطرفان بواسطة البادي سارا إلى القاضي الذي يتفقان عليه.

٣ - الدخالة: وإذا أنكر أحد الطرفين أو اعترض على مطالبة الطرف الآخر فإن هذا الطرف يلجأ الى شيخ عشيرة معروف ويضع ظلامته أمامه، ويقوم هذا الشيخ بدوره بالضغط على الطرف الذي أعرض عن اتباع طريق القضاء لإلزامه باتباعها.

٤ - قضاء التمهيد: وإذا لم يتفق الطرفان على تعيين قاضٍ بينهما فإنهما يلجآن الى قضاء التمهيد، وهؤلاء يقومون بدراسة القضية لمعرفة نوعها، وعلى ضوء ذلك يقومون برسم الطريق أمام الطرفين للوصول إلى القاضي المختص.

٦ - الوساطة: (الحجز الاحتياطي) حين يكون لأحد البدو حق عند آخر لم يعترف بحقه، فلصاحب الحق أن يفتنم فرصة مرور مواشي أو أي شيء يملكه ذلك الشخص أو أحد أقاربه خاصة إن كانا من عشيرتين ويلجأ إلى وسق هذه المواشي ليمارس ضغطاً على الطرف الآخر للرضوخ للحق، وهناك عادة منتشرة وهي أن الواسق يأخذ الماشية ويضعها (برسم الأمانة) لدى طرف آخر يقوى على حمايتها لنتيجة القضية، فإذا أن يدفع له الطرف الآخر حقه أو أن يوافق على مقاضاته.

ج - أهمية القاضي:

إن حل النزاع بين البدو عن طريق القضاء أمر مهم وضروري لإنهاء المضاعفات التي قد تنجم عن ترك الأمور دون إيجاد الحلول المناسبة لها. وحين يتهم طرف الطرف الآخر بارتكاب فعل ما فإن على هذا الأخير أن يبيد استعداده لاتباع سوادي البدو أو (عوايدهم) كما يحلو لبعضهم أن يدعوا، ويعبرون عن ذلك بقولهم (حقان بسوالف العربان)، أي

الوصول الى الحق عن طريق عوايد البدو. أما الطرف الذي يتمتع عن اتباع هذه العوايد فهو في نظرهم شاذ عن مجتمع البادية ولذلك يصبح إرغامه على التقاضي بطرق عديدة أياحتها أعراف البدو، وقد يمتد الأمر الى أكثر من ذلك حين يعتبر الطرف المدعي ان رفض الطرف المتهم عملية التقاضي هو نوع من التحدي فيقوم بعملية ثأر ضده إذ يقول البدو (إن فات الفوت ما ينفع الصوت)، لأن لكل مرحلة إجراءات تتناسب معها. ويقول بدو الجنوب في الأردن عن الطرف الذي يرفض عملية التقاضي بأنه (عاط و عن الحق ناط). كما يمر بدو الوسط والشمال في الأردن عن هذا الطرف بقولهم (شق لا يأخذ حق ولا يعطي حق). ولا يخفى على القارئ ما تجره هذه الأقوال من آثار اجتماعية سبقة على هذا الطرف لأنها تنبه الرأي العام الى مخالفته الأعراف والتقاليد وبالتالي خروجه على المألوف عند البدو. ومما تجدر الإشارة اليه أن البدو يناصرون صاحب الحق إذ يقولون - (الحق وصاحبه إثنان) إذ باستطاعته أن يلجأ الى أي شيخ من شيوخ البدو للاستعانة به من أجل الحصول على حقه رضاء أو قضاء. كما أن البدو يقولون (كل معتدي خسران) أي أن المعتدي على الآخرين يكون خاسراً في النهاية، إذ لا بد لصاحب الحق أن يحصل عليه أجلاً أو عاجلاً. كما أنهم يذهبون الى أكثر من ذلك حين يستعينون بالله سبحانه على هذا المعتدي بقولهم (الله يجهل ولا يهمل) فهم ينتظرون - بالإضافة الى كل ما سبق - أن يعاقبه الله جزاء اعتدائه على الآخرين.

المبحث الثاني: الصيغ القضائية:

أ - صيغ الإيجاب والقبول في عملية التقاضي:

المطالبة بالتقاضي لها أصول لا بد للطرف المدعي من اتباعها مع الطرف المتهم، فقد يخاطب الطرف المدعي الطرف الآخر مباشرة أو عن طريق محاميه بأقوال منها:

أ - عطني الحق.

ب - عطني القانون.

ج - توسع بالبلاد (كناية عن أن المتهم يجب أن يجلي لارتكابه الجريمة وبمباراة أخرى أنه متهم رئيسي بالجريمة).

د - نظف حالك من القضية القلانية (ويعني ذلك أن الشبهات تقوم حوله ولا بد من اتباع طريقة القضاء لإثبات براءته).

هـ - دور حولك عن القضية القلانية (ويعني ذلك أنه متهم ولا بد له إذا أراد البراءة من اتباع طريق القضاء فإما أن يبرأ وإما أن يدان).

وقد جرت العادة أن يرد عليه الطرف المتهم بأقوال منها:

أ - أنا اللحم وأنت السكين (ويعني ذلك أن الطرف المتهم يترك اختيار طريق الحل إلى الطرف المدعي ويسلم سلفاً بما يطلبه، وهذا النوع من التسامح يترك أثراً عميقاً في نفس الطرف المدعي).

ب - هذا رسني فدني إلى القاضي أو المبتع الذي ترضاه (وهذا يدل على رضاه الطرف المتهم بعملية التقاضي أو عملية التبتيع وذلك حسب رغبة المدعي).

ج - حياك الله على الحق (وهذا يعني أن المدعي عليه يرحب بطلب الطرف المدعي واستعداده لسلوك الطريق الموصل إلى ذلك).

د - لك ثلاثة من خشم تسعة (ويعني ذلك اتباع طريقة قضاة التمهيد من أجل معرفة

القاضي المختص وطبيعة الحق المتنازع عليه).

هـ - أنا وإياك والحق، وما يجيب المرازم غير هرج الملازم (أي أن الطرف المتهم مستعد لسلوك طريق الحق ولكنه يشرح للطرف المدعي أن مجرد ادعائه لا يفنده إذ لا بد من إثبات ادعائه بالبيّنات، ويعني بالمرازم: الإبل، أما هرج الملازم فهو الكلام الملازم المدعوم بالبيّنات).

ب - صيغ الجميع القضائية:

حين يحضر الطرفان أو يمثلهما أي (كبيراهما) أمام القاضي فإن كلا منهما يقدم أقواله متضمنة شرح القضية من وجهة نظره، والأدلة التي يستند إليها في إثبات حقه، كما يقوم الطرف الثاني بسرد أقوال يفند بها أقوال الطرف الأول، ثم يعود الحق للطرف الأول وهو المدعي لإكمال أقواله بالرد على ما أثاره الطرف الثاني وهو المدعى عليه من أمور جديدة تتشبا مع القاعدة البدوية المعروفة (المدعي أبو حجتين).

وقد جرت العادة أن يبدأ كل طرف حجته بأقوال تقليدية تبدأ بمخاطبة القاضي لإيقاظ ضميره بتحميله المسؤولية أمام الله والرسول وعشائر البادية وتخليده من الانسياق وراء العاطفة لأن الله سبحانه بنفسه وأبنائه وأمواله، إذ يقول البدو أن (الرجل يفرغ في ماله ورجاله لا في حظه)، ويعني ذلك أن بإمكان القاضي أن يساعد أحد الطرفين بماله الخاص ورجاله، ولكنه لا يستطيع أن يساعد أحد الطرفين على حساب الآخر عن طريق القرار الذي يصدره، لأنه إن فعل ذلك يكون قد خان المجتمع البدوي بأسره.

ومن أبرز تلك الأقوال التقليدية الصيغ التالية التي يمكن استعمالها في أية قضية مهما كان موضوعها:

أ - أن يمهّد أحد الطرفين لأقواله بمخاطبة القاضي بالصيغة المشهورة التالية: (ياقاضي العرب يا فكاك النشب، جيتك هدي قدي وأفلح من صلبى على النبي، اليوم بين عينك وياكر بين متنيك، إن اطلعها تسرك وأن غيبها تضرك، وبالولد الفالاح والمال السارح، والحامل وما تجهب وحلايات الحليب وثارات العسب)^(١) ثم يسرد حجته موضعاً وجهة نظره.

(١) ثارات العسب: هي الخيول.

ب - وقد يمهّد الطرف الآخر لأقواله بالصيغة التالية: (يا قاضي يا قاضينا ياللي بالحق
ترضينا، جيتك بالنبى وخيرته ما تنقضي الحاجات غير بالصلاة على النبى، تسرح مع
الخلال وتروح مع العيال، بيمونك السود وريمك القعود، أن أطلعها تسرك وان
خبيتها تضرك..).

ج - ومنهم من يمهّد لأقواله بالمقدمة التقليدية التالية: (يا قاضي القضاة من شاف حق الله ما
خفاه، يا جاحد يا مجعود يا واقع بالآبار السود، تحلب البرغوث من قلة الرغوث^(١)،
تعبط الشجرة من قلة المرة، تلاعب الفار من قلة الصغار، إن خبيتها تضرك وأن
أظهرتها تسرك. بالصلاة على محمد .. الخ).

د - ومنهم من يمهّد لأقواله مخاطباً القاضي بما يلي: (أسوق عليك أربعة وأربعين نبى أولهم
محمد وآخرهم علي من حق عليك بينّ وعليّ خفي..).

وبعد هذه المقدمات التقليدية العامة ينتقل كل طرف إلى سرد أقواله بالنسبة للقضية
موضوع الخلاف، ومن أبرز الأمثلة في هذا المجال ما يلي:

أ - قضية الاعتداء على ضيف:

١ - حجة المشتكى وهو العرب الذي كان ينزل عنده الضيف حين تعرض
للضرب من قبل شخص آخر. ولقد أدعى المزعّب أمام القاضي بحجة طويلة منها:

(ويش عندك يا قاضينا باللي ضرب ضيفي وخلف شهوده على خدوده إن شاء الله
أن لي الحق قطع يمينه وسبي ماله وبنينه)، ويعني ذلك أن الضيف قد ضرب من قبل
المشتكى عليه، وأن آثار الضرب واضحة في وجهه وتقوم مقام الشهود دليلاً على
الاعتداء، كما يطالب المشتكى بقطع يمين المعتدي والحكم له بجميع أمواله وأبنائه
نظراً لاعتدائه على ضيفه.

٢ - حجة المشتكى عليه، ومن أقوال المشتكى عليه أمام القاضي (ويش بك يا قاضينا باللي
ما شفته لا حزة ليل ولا حزة نهار وإن شاء الله أن أبرأ من عندك وأؤخذ حقي من
المدهي).

(١) الرغوث: هي إناث الأختام المرضمة الحلوب.

٣ - قرار القاضي: وقد أصدر القاضي قراراً طويلاً منه (أنا إن كان عندك يا المشتكى شاهدين نقيين تأخذ حقك، وإن ما كان عندك شاهدين فعلى المشتكى عليه اليمين انه لاهف ولارف، وإن حلف اليمين فقط برأ..).

ب - قضية عرض:

١ - إن البدو يعتبرون القاضي (العقبي) بمثابة الوالد لجميع النساء، ولذلك نجدهم يخاطبونه في قضايا العرض بقولهم (ويش بك يا أبوهن).

٢ - حجة المدعي (أذكر الله يا أبوهن بالبنت التي بطلحها حتى سوى مراده^(١))، وعلى مكاده إن شاء الله من عندك ومن عند العنان وسبعين الأذهان^(٢) لي الحق غلام مكتوف أو أربعين وقوف^(٣) وإلا من بطلحو إياها يفرم بعدد خطاها).

٣ - حجة وكيل المتهم، وكانت طويلة، ومن فقراتها (أذكر الله يا أبوهن باللي ما دناها ولا رماها على قفاها لا مس لها خد ولا شق لها قد).

ج - قضية أرض:

هناك أقوال خاصة ومتداولة يرددها أطراف القضية، ومن هذه الأقوال:

١ - يقول أحد أطراف القضية مخاطباً القاضي (ويش بك بالأرض اللي صمرت من خممس الأجيال بالشهود حبال الحلال والقول اللي ما عليه شهود كذبه والولد اللي ما له أبو زنوه). أي أنه يستند إلى إحصائها ويثبت ذلك بالشهود.

٢ - ويقول أحد الأطراف مقتناً أقوال الطرف الآخر: (ويش بك بالأرض اللي من خلق أترابها ونفط خرابها وأنا كرابها أثبتها بالشهود أو بالآيمان السود). أي أن صاحب الحجة يهدي بحرارة الأرض منذ الأزل يرثها الأبناء عن الآباء، ويريد أن يبالغ بالتعبير عن ذلك بقوله إنه بحرثها منذ خلق ترابها، ومنذ أن دب فوقها أول خراب وهو الطير المعروف وجوده هناك، كما يهدي بإثبات ذلك بالشهود أو باليمين.

(١) سوى مراده: أي اعتدى على مرضها.

(٢) العنان وسبعين الأذهان: هم للمفكرين أصحاب الرأي.

(٣) أي الأربعين من الإبل.

وفي نهاية الحجة فإن طرف القضية يختصمها مخاطباً القاضى بأقوال مؤثرة تؤكد حقه وقوة حجته وضعف حجة خصمه بقوله: (إن شاء الله يوم حنثه وعلى فراشك نتيته، وبالكفيل اعتليته، إني ألحق خصمي بتعزيمه وشل ماله وحريمه).

وهناك أقوال معينة على الكبير أن يرددها حين يريد الاعتراض على تصرفات المكبور له (وهو الذي يدخل في رعاية ذلك الكبير) إذ يبدأ الكبير حجته مخاطباً القاضى بقوله: (وشى بك يا قاضى العرب بأفكاك النشب باللي أضربه على زوره وأرده عن شوره وائي أقول) ثم يسرد تفصيلات القضية موضوع الاعتراض بعد هذه المقدمة.

ملاحظة: إن الارتباط وثيق بين الزور أي الحلق وهو عبارة عن (الوارد في الحجة المذكورة) والكلام من ناحية، وبين الشور (الوارد في الحجة وهو عبارة عن الرأي) والعقل من ناحية أخرى، ويعني ذلك أن للكبير الحق بالاعتراض على أقوال المكبور وتصرفاته في القضية موضوع الاعتراض حفاظاً على مصلحة الأخير، لأن الكبير أدرى بمصلحة مكبوره من أي شخص آخر وحتى من المكبور نفسه.

المبحث الثالث: شروط القاضي ومصادر معرفته:

أ - شروط القاضي:

والقضاة المشهورون يتمتعون بصفات كثيرة أهمها:

- ١ - عنصر الوراثة. وتوجد حالات اشتهر أفرادها بالقضاء حتى أصبح حامل الوراثة من العوامل المهمة في تاريخ القضاء البدوي.
- ٢ - أن يتمتع القاضي بسيرة حسنة، وأن يكون نزيه اليد، واسع الصدر.
- ٣ - أن يتمتع بمركز اجتماعي في عشيرته وغيرها من العشائر.
- ٤ - أن يكون من عصبه قوية ليعطي على حكمه هيبة، وليكون موضع احترام الجميع.
- ٥ - أن يكون ذكياً حاضراً بالبدية، لأن قواعد القضاء البدوي غير مكتوبة ولا تعرف التأجيل، لذا وجب أن يكون جوابه حاضراً، وأن يرد بحجج قوية على أقوال كل طرف.
- ٦ - أن تكون لديه خبرة كافية ومعرفة وافية بالأعراف والمادات البدوية والمثيلات المختلفة المهمة (السوابق القضائية البدوية).
- ٧ - وأما بالنسبة للعمر فلا يشترطون سناً معينة للقاضي، ولكنهم يفضلون القاضي المتقدم بالسن، رغم أن هناك قضاة من الشباب.

ب - مصادر معرفة القضاة البدوي:

الأصل أن هناك حالات مشهورة، وأن أبناءها يتشاورون من أول حياتهم وكأنهم في مسرح القضاء، فينشأ عند بعضهم ميل فطري ويروحون يتقصون أخبار مشاهير القضاة في البادية، ويلاحظ بأن جوانب معرفة القاضي تتناول ناحيتين: النظرية، والعملية.

- أ - المعارف النظرية: ويستقيها القضاة الناشئون عن طريق مجالس العشيرة حيث تروى أشهر القضاة في تاريخ القضاء البدوي، ثم يأخذ العوارف والشيوخ بشرح القضية

ومدى مطابقة الحكم لها، ويتتقنون الخطوات غير الصحيحة ويبنون وجهة الخطأ. وفي تلك المجالس يبحثون طبقات قضية البدو ويروون أقوالهم المشهورة في القضاء (المبادئ القضائية)، ومن هنا يستقي القاضي الناشيء معلوماته النظرية، وينظر إلى قاض مشهور فيتخذ من سيرته مثلاً أعلى. فمجالس العشيرة لا يمكن تحديد قيمتها، ففيها يتعلم المبادئ الأساسية والقواعد التفصيلية في القضاء، ولذلك يقولون (المجالس هي المدارس) أي أن مجالس العشيرة تقوم في المجتمع البدوي مقام الجامعات والمدارس في المجتمع الحديث.

وهناك عنصران مهمان يزيدان في أهمية المجالس هما:

١ - الرواة: وهم الذين يروون الحوادث السابقة وقصص أسلافهم من غزو وقضاء وكرم الخ.. ويعتبر البدو الرواة المعمرين (دفاثر الصغار) أي مصدر معلومات الجيل الجديد.

٢ - الشعراء المتجولون: وهم الذين يروون الأشعار البدوية المهمة، وكثير من هذه الأشعار يتعلق بالقضاء البدوي، ولذلك يشرحون مناسبة القصيدة ويغنون قصائدهم بمصاحبة العزف على الزبابة وهم يقضون حياتهم متجولين بين العشائر فيشرون الجيل الجديد بالمعرفة والتسليّة.

ب - المعارف العملية: إن القاضي هو عضو في العشيرة، ولذلك يمارس وظائفه على اعتبار أنه جزء من العشيرة، فتارة يكون طرفاً في النزاع وتارة أخرى يكون طرفاً ثالثاً في نزاع آخر بين عشيرتين، وبصفته وسيطاً يتدخل بين الطرفين لإنهاء النزاع. وسواء كان طرفاً أم وسيطاً في نزاع فهو بذلك يمارس العمل في مؤسسات تتصل بالقضاء، وهذه الممارسة تجعله يتعلم الأصول القضائية عملياً بالإضافة إلى أن من لديه ميل إلى القضاء يواصل حضور جلسات القضاء في القضايا المهمة سواء كانت في عشيرته أم في عشائر أخرى، ولذلك تتكون لديه منذ سن مبكرة الأصول الصحيحة للقضاء والمثلثات المهمة لكل نوع من أنواع القضايا أي (السوابق القضائية). هذا، وبدأ القضاء حياتهم القضائية بحل القضايا البسيطة، ثم يتدرجون بالنظر في القضايا الأهم. وبعد أن قضى على ممارستهم القضاء سنوات طويلة وتتكون لديهم الخبرة القضائية البدوية يصبحون مؤهلين لفصل القضايا الخطيرة، يضاف إلى ذلك أن (قضاة الرسان) يكونون من عائلات عرفت باقتنائها الخيول الأصيلة العديدة وأن (قضاة الأراضي) هم

من عائلات لديها أراضي واسعة ولذا فإن معارفهم تنمو عفوياً وهكذا.

ومن العوامل التي تدفع إلى الإستزادة من المعرفة ما يلي:

١ - إنه يحصل على الرسوم من أحد الطرفين ولذلك فإنه يحصل على فائدة مادية.

٢ أن مركزه الاجتماعي يرتفع بمقدار إثبات موجوديته في القضاء البدوي.

٣ - أن للطرفين المتنازعين حرية اختيار القاضي، أي أنهما ليسا ملزمين بالتقاضي إلى محكمة معينة فهما يقصدان القاضي الأكثر إلحاحاً بشؤون القضاء.

٤ - أن قراره يكون عرضة للطعن من قبل أي من الطرفين، ولذلك فإنه لا يصدر القرار إلا إذا تأكد من مطابقته للوقائع المعروضة، ووفقاً للسوادي البدوية.

المبحث الرابع: صلاحيات القاضي البدوي وطريقة اختياره:

أ - صلاحية القاضي البدوي:

تحدد النصوص بشكل واضح صلاحية القاضي النظامي، أما قاضي البادية فيتمتع بصلاحيات واسعة جداً تتعلق بالأشخاص والزمان والطلبات المتعلقة بالقضية، وبما يذكر أن طرفي القضية إذا كانا يخضعان لعوايد واحدة فإنه لا يوجد أي إشكال، أما إذا اختلفت عوايد الطرفين فقد جرى العرف على تطبيق عوايد الطرف العارذ أي المحتدى عليه إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.

أ - فصلاحيات القاضي البدوي مطلقة بالنسبة إلى الأشخاص، ولا تنحصر في القضايا الناشئة بين أفراد عشيرته، فمن حقه أن ينظر القضية التي تصل إليه بغض النظر عن العشائر التي ينتمي إليها أطراف النزاع، وبغض النظر عن كون أطرافها من الحضر أو البدو أو من كليهما.

ب - أما بالنسبة للمكان فإن صلاحية قاضي البادية واسعة جداً إذ لا تنحصر في القضايا التي تقع في ديرة عشيرته (وطن العشيرة) بل تمتد لتشمل الخلاف الناشئ عن قضية (ما) بغض النظر عن المكان الذي حدثت فيه القضية وبغض النظر عن الدولة التي يمش فيها أي طرف، فلو حدث الخلاف على قضية وقعت في بلد خارج الأردن كالسعودية أو العراق أو سوريا، وطرح النزاع أمام قاضي بدوي أردني فإن له الصلاحيات الكاملة في نظر القضية وإصدار القرار الذي يراه مناسباً.

ج - أما بالنسبة للزمان فإن قاضي البادية يستطيع النظر في أية قضية مجرد وصولها إليه بغض النظر عن تاريخ حدوث تلك القضية أو ارتكاب الجريمة التي نشأت عنها، إذ أن الحقوق الناتجة عن هذه القضايا لا تسقط بمرور الزمن، فهناك قضايا ينظرها قضاة البادية اليوم مضى على وقوعها أكثر من جيلين أو ثلاثة أجيال. ومرد ذلك يعود إلى القاعدة البدوية المعروفة (ما يموت حق ورائه مطالب)، أي أن الحق لا يسقط ما دام هناك مدعي مطالب به.

د - أما بالنسبة للطلبات فإن القاضي ينظر القضية التي اتفق الطرفان على طرحها أمامه. ولا صعوبة في ذلك ما دامت القضية تتضمن موافقة الطرفين، أي أن الخلاف انحصر في جهة واحدة، ولكن الصعوبة تظهر إذا كانت القضية الواحدة تتضمن طلبات متعددة، أي أنها تنفرع في هذه الحالة إلى عدة قضايا، وهنا يجري تحديد صلاحية القاضي تبعاً لاتفاق الطرفين الذي يكون قد جرى قبل الوصول إلى مرحلة التقاضي، وهذا الاتفاق يتضمن أحد أمرين هما:

١ - دفن الحصى (صلاحية القاضي مطلقة): ويتفق الطرفان هنا على أن ينظر القاضي جميع الطلبات المتفرعة عن القضية، ويعني ذلك أن صلاحيته عامة، لأن كلا من الطرفين انتخب كقياً يضمن تمسكه بالاجراءات القضائية على أن يكون القرار ساري المفعول وينهي القضية برمتها، ويقول البدر هنا أن القضية بجميع جوانبها قد (تطوقت بالكفل)، أي أن كلا من الطرفين قد دفن حصى القضية بكفالة أحد الوجهاء.

٢ - قرط الحصى (صلاحية القاضي محدودة): إذا تعددت الطلبات في القضية، واتفق الطرفان على التقاضي بالنسبة إلى جميع الطلبات ما عدا طلباً واحداً فإنهما يكونان قد قرطا حصى هذا الطلب، أي استثنياه من التقاضي، وقد جرت العادة أن يؤجل البت في أمر ذلك الطلب إلى أن تنتهي قضية الطلبات الأخرى.

تطبيقات:

وقعت قضية قتل حوالي ١٩٣٠م وكان الجني عليه أحد أفراد عشيرة الربابعة من الحويطات، وكان المتهمون في هذه القضية أكثر من واحد، وقد تقاضى أحد المتهمين مع الربابعة، وفي النهاية صدر القرار بأن يحلف المتهم اليمين بأنه لم يقتل الجني عليه شرطاً أن يركبه أعواه الاثنان فحلف المتهم اليمين وتبرأ من القضية وكان (وجه الدفء) أي وجه الحماية الشيخ محمد بن حمد الجازي. وبعد ذلك نشأت ظروف جديدة حين مقابلة أحد المتهمين الآخرين لعشيرة الربابعة، وعلى أثر ذلك قام الربابعة بمطالبة المتهم الذي حلف اليمين، فادعى محمد الجازي بأن الربابعة قد (قطعوا وجهه)، واتفق محمد مع عشيرة الربابعة على أن يتقاضوا عند القاضي صد الله جلال أبو ركيه في قضية تقطيع الوجه. وبعد أن استمع القاضي إلى حجة الطرفين، وبعد الأخذ والعطاء تقرر تأجيل النظر في قضية

الوجه الى حين البت بالظروف الجديدة التي نشأت بعد حلف اليمين في قضية القتل، أي أنه اعتبر قضية الوجه قضية مستأخرة لا يمكن النظر بها إلا بعد انتهاء النظر بقضية القتل على ضوء الظروف الجديدة، على اعتبار أن قضية الوجه قضية تيمية، وأن قضية الدم هي القضية الأصلية إذ لولا قضية الدم لما وجد الكفيل الذي ادعى بتقطيع وجهه. ومعنى آخر فإن الجميع قد اتفقوا على قرط حصص قضية الوجه إلى حين البت بقضية القتل وظروفها الجديدة.

ب - طريقة اختيار القاضي البدوي:

حين يقع خلاف بين طرفين حول قضية ما فغالباً ما يسارع طرف ثالث للتوسط بينهما، وعن طريق هذا الطرف الحيادي يلتقي الطرفان المتنازعان أو يمثلهما في أحد البيوت للاتفاق على قاض معين يحكم بينهما. ويسمى هذا البيت الذي يجتمعون به للعداوت في القضية واختيار القاضي (بيت الخط) إذ هناك عائلات بدوية معروفة تعتبر بيوتها بيوتاً لخط القضية. ويمر اختيار القاضي في مرحلتين:

أ - مرحلة خطط القضية (تسميتهم) وتتكون هذه المرحلة من تسمية القضية الثلاثة عن طريق رسم ثلاثة خطوط في الرمال يمثل كل خط قاضياً واحداً، وهناك ثلاث طرق لتسمية القضية:

١ - إما أن يقوم المدعى عليه بخط (تسمية) ثلاثة قضاة من قضاة البدو المعروفين واختصين للنظر بالقضية المطروحة.

٢ - وإما أن يقوم المدعى عليه بخط قاض والمدعى بخط القاضي الثاني ثم يقوم المدعى عليه بخط القاضي الثالث.

٣ - وتتكون الطريقة الثالثة من قيام المدعى عليه بخط القاضي الأول، والمدعى بخط القاضي الثاني، والحكومة بتعيين القاضي الثالث.

ب - مرحلة تطويل الخط (طريقة العرف والاستبعاد). وفي هذه المرحلة يشطب كل طرف على خط واحد من القضاة، أي يطيل خطه، وبالنسبة يتقاضون عند القاضي الذي يبقى خطه دون تطويل، وبعد أن يتم خط القضاة الثلاثة الذين ذكرناهم في المرحلة الأولى تتبع الخطوات التالية:

١ - يطلب المدعى عليه من المدعي أن يعين كفيلاً يضمن استعداده للتقاضي عند من جرى خطبهم.

٢ - بعد أن يعين المدعي كفيلاً فإنه يقوم باستبعاد أحد القضاة عن طريق شطب خطه أي تطويل خطه قاتلاً (أنا عازف فلان وإتلى حقي عنده) أي أنه يحتفظ لنفسه بحق الطعن بالقرار عنده إذا لم يكن هذا القرار بجانبه.

٣ - يطلب المدعي من المدعى عليه أن يعين كفيلاً لاتباع الاجراءات القضائية.

٤ - بعد أن يقدم المدعى عليه كفيلاً فإنه يقوم باستبعاد أحد القضاة عن طريق تطويل خطه قاتلاً (أنا عازف فلان وإتلى حقي عليه) أي أنه يحتفظ لنفسه بحق الطعن بالقرار عنده إذا لم يكن هذا القرار بجانبه.

٥ - وبعد أن تنتهي عملية تطويل الخط يتقاضى الطرفان أمام القاضي الذي لم يستبعده بعد أن يتفقا على موعد معين.

ملاحظات:

أ - يستى الطرف الذي يربح القضية (الفاليج) ويسمى الذي يخسرها (المفلوج).

ب - إن القضاة الذين يتفق الطرفان على خطبهم يسميهم البدو (المخاطيط).

ج - أما القاضي الذي يعرفه أحد الطرفين فيسمى (معروف) ذلك الطرف، فإن كان الذي عزفه هو المدعي سمي (معروف المدعي) وإن كان العازف هو المدعى عليه سمي (معروف المدعى عليه).

د - يلاحظ أن عدد القضاة المخطولين يجب أن يكون فرداً وذلك تسهيلاً لعملية الاختيار عن طريق العزف، هذا من ناحية، ولتسهيل عملية الطعن في القرار الصادر والوصول إلى نتيجة نهائية من ناحية أخرى.

هـ - إن الكفيل الذي يعينه كل طرف يكون واجبه مزدوجاً، فهو يكفل الطرف الذي عينه بأن لا يتغيب عن الموعد المحدد للتقاضي، وأن يستعد لدفع الرزقة. ويقول البدو في هذا المجال بأن الكفيل يكفل كل طرف عن (غيبه وهيبه) أي عن الغياب عن الموعد وعن التهيب في دفع الرزقة.

و - جرت العادة أن لا يقدم أي من الطرفين على عزف القاضي الذي يكون موجوداً عند إجراء عملية العزف، وذلك من باب اللياقة الأدبية واحتراماً لقضاة البادية.

تعليقات:

حصلت قضية تقطيع وجه كان المدعي فيها جدوع العودات من عشيرة العودات والمدعي عليه عفاش راعي الجدوى من الجدوان/الخويطات، وبعد المداولة بينهما في مكنتي في شرطة محافظة معان، خط عفاش ثلاثة قضاة هم القاضي عضوب الزين من بني صخر والقاضي حسين بن لجاد من الخويطات، والقاضي محمد أبو تايه من الخويطات، وكان محمد أبو تايه حاضراً في مكنتي عند إجراء عملية الخط والعزف، فقام جدوع بعزف القاضي عضوب، وقام عفاش بعزف القاضي حسين بن لجاد، وبذلك أصبح محمد أبو تايه هو الذي اتفق عليه الطرفان لرؤية القضية.

حق الركبة:

ويشبه إلى حد كبير جرائم الجلسات التي تقع أثناء انعقاد المحكمة في القوانين النظامية، ويعتبر البدو (حق الركبة) من أخطر القضايا، ولذلك فإنها تتميز عن غيرها بصفة الاستعجال، ومن الواجب عقد جلسة قضائية فورية لحل النزاع في الجلسة نفسها التي حدثت بها الجريمة والا تطورت الأمور الى مضاعفات خطيرة تكون أخطر من القضية الأصلية لأنها تجر أطرافاً جديدة في النزاع لم يكونوا أطرافاً في القضية الأصلية.

المبحث الخامس: فرض القاضي البدوي:

أ - موضوع فرض القاضي:

حين يعرض طرفا القضية على القاضي موضوع الخلاف فإن أول ما يلجأ إليه القاضي هو عرض الصلح عليهما قبل البدء بعملية القضاء، فإن لم يستطع إقناعهما بحل الخلاف عن طريق الصلح فإنه يبدأ بالاستماع إلى حجة كل طرف، وبعد أن يسمع بينات الطرفين فإنه يدرسها، وعلى ضوء هذه الدراسة يصدر (فرضه) أي قراره بالمنع القانوني الحديث. وأما موضوع فرض القاضي فيختلف من قضية إلى أخرى، كما أنه يختلف من قاض إلى قاض آخر، ولوعرضت القضية نفسها عليهما، وهذا يبرر (سوم الحق) أي استئناف قرار القاضي إلى قضاة آخرين. وقد يتضمن فرض القاضي البدوي أحد العناصر التالية أو بعضها أو جميعها:

١ - الغرامة: إذا وجد القاضي أن الفعل يشكل خرقاً واضحاً لسوادي البدو فإنه يفرض على الفاعل غرامة قد تصل إلى أربعة أضعاف قيمة الضرر الناجم عن الفعل أو أكثر من ذلك.

٢ - التعويض: أما إذا وجد القاضي أن الفعل الذي أقدم عليه الفاعل لا يشكل ذلك الخرق الفاضح لسوادي البدو بل يوجد ما يطفئ من وقعه، فإن القاضي يفرض تعويضاً يعادل قيمة الضرر الناجم عن ذلك الفعل تقريباً.

٣ - القصاص: وإذا وجد القاضي أن الفاعل قد أساء إلى المجتمع البدوي وخرج عن تقاليدته بشكل يهدد تلك التقاليد فإنه يفرض عليه عقوبة جسدية مثل الجلد أو قطع اليد أو اللسان أو الرجل الخ .. ويضع قهراً آخر بالفرض نفسه يتيح للمعتدي المجال لكي يدفع مالا إلى المعتدى عليه بدلاً من عملية قطع اليد أو اللسان أو الرجل الخ ... وقد جرت العادة أن يتنازل المعتدى عليه عن عملية القطع مقابل حصوله على مبلغ من المال أو دون مقابل.

٤ - التشهير: وقد يصدر القاضي فرضه على الفاعل بالتشهير كأن يقرر بأن يمشي وهو

عاري الجسم في مكان ارتكاب الجريمة الخ.. ويلزم الفاعل بذلك ما لم يتنازل المعتدى عليه وعشيرته عن حقهم هذا.

٥ - إعادة الاعتبار: وقد يقرر القاضي أن يقوم الفاعل بإعادة الاعتبار للمعتدى عليه، وذلك عن طريق (البياض والتبيض) في عدد من بيوت كبار شيوخ البدو، ويعرب في هذه العملية عن أسفه للفعل الذي وقع، وفي الوقت نفسه يشكر المعتدى عليه وعشيرته.

٦ - إعادة الحال إلى ما كانت عليه: وكلما كان ذلك ممكناً أصدر القاضي فرضه بذلك كأن يحكم بإعادة الأموال المسروقة إلى صاحبها.

٧ - التقاض: فإذا عرض الطرفان على القاضي قضيتهما وتبين له أن لكل منهما حقاً عند الآخر، فإنه يجري عملية التقاض بينهما ويصدر فرضه بالنتيجة بعد إجراء التقاض بين الفعلين.

٨ - وملاحظ بأن القاضي البدوي لا يصدر قراراً بالحبس بالرغم من أن البدو يعرفون نظام التوقيف فحين تشبه العشيرة بأنسان ما فإنها تعتقله في بيت شعر أو في مغارة ربما تتحقق من أمره، وكذلك الحال حين تحصل العشيرة الغازية على أسرى من العشيرة الأخرى.

٩ - حلف اليمين: وقد يصدر القاضي فرضه بإلزام أحد الطرفين بحلف اليمين.

١٠ - البشعة: كما قد يصدر القاضي قراره بإلزام أحد الطرفين بإجراء عملية البشعة.

ب - الطعن في فرض القاضي البدوي:

ويسميه البدو (سوم الحق) أو (عرض الحق)، ويسمونه أيضاً (طوق الحق) أو (المرفعانية).

وإذا أراد الطرف الذي عسر الدعوى أن يطعن بالقرار فلا بد له من اتباع إجراءات شكلية معينة حتى يحصل على موافقة القاضي الذي أصدره إذ بدون ذلك فإن يستحيل على هذا الطرف أن يطعن به. وتتكون هذه الاجراءات من الخطوات التالية:

١ - يقوم الطرف الخاسر بمراجعة القاضي الذي أصدر القرار طالباً منه الموافقة على الطعن به أمام القاضي الذي سبق لهذا الطرف وأن قام بعزفه، وقد جرت العادة أن يقول هذا الطرف مخاطباً القاضي (أرفني على القاضي فلان) وهو الذي سبق وعزفه، وقد يخاطبه بأقوال أخرى كقوله (الحقني علمي من عند فلان أو أرفني الى فلان) ويقصد بذلك القاضي الذي سبق وعزفه.

٢ - جرت العادة أن يوافق القاضي على طلب الخاسر للطعن بقراره، ولكن القاضي يشترط لهذه الموافقة أن يدفع هذا الطرف رزقة إضافية فيقول له (ثقل حتى أرفعك إلى فلان)، ويعني ذلك أنه يطلب رزقة إضافية غير التي كان قد دفعها عند هذا القاضي.

٣ - إذا دفع هذا الطرف الرزقة الإضافية فتكون الموافقة قد حصلت على الطعن وبعبارة أخرى يتفق مع الطرف الثاني على موعد للتقاضي عند القاضي الذي جرت الموافقة على الطعن أمامه.

٤ - إذا أهدى القاضي الثاني (وهو من سبق للطرف الخاسر وأن قام بتطويل خطئه) القرار السابق فإن القضية تكون قد أغلقت نهائياً، ويبقى القرار ملزماً للطرفين، ويترتب على ذلك خسارة الذي طعن بالقرار للرزقة الإضافية التي دفعها.

٥ - أما إذا نقض القاضي الثاني القرار السابق فيسترد الطرف الذي طعن بالقرار الرزقة الإضافية التي دفعها إلى القاضي الأول. وفي هذه الحالة تبدأ عملية جديدة، إذ يكون الحق للطرف الذي ربح الدعوى في قرار القاضي الأول وتخسر في قرار القاضي الثاني أن يطلب من القاضي الثاني الموافقة على الطعن بقراره أمام القاضي الثالث وهو الذي سبق لهذا الطرف وقام بعزفه.

٦ - وبعد أن يدفع طالب الطعن الرزقة الإضافية للقاضي الثاني تكون الموافقة قد حصلت على الطعن، فيتفق الطرفان على موعد التقاضي أمام القاضي الثالث، وفي هذه الحالة يكون قرار هذا القاضي هو فصل المقال ونهاية المطاف - بالنسبة إلى القضية، فالقرار الذي يؤيده القاضي الثالث يكون هو القرار النافذ المفعول لأنه تأيد بالأكثرية إذ أقره إثنان من ثلاثة، ويقول البدوي في ذلك (حق اثنين يأكل حق واحد) وبذلك يطلو القرار الآخر المنفرد.

مدة الطعن:

حين يصدر القاضي قراره فمن واجب كل من الطرفين أن يدي وجهه نظره إن كان لديه ما يقال. وقد جرت العادة أن يقول الطرف الذي يرفع الدعوى (قضى القاضي وأنا بحقه راضى). أما الطرف الذي خسر الدعوى فعليه - إذا أراد الطعن - أن يفصح عن نيته في الاعتراض على القرار في الجلسة نفسها فيقول للقاضي (أنا نافض حقك) أي (رافض حقك)، وقد يقول (أرفعني على القاضي فلان) ويقصد به معزوفه، فإن لم يد اعتراضه على الحكم في الجلسة نفسها فلا يجوز له الطعن فيما بعد تطبيقاً للقاعدة البدوية (اللي ما تقوله وأنت قاعد ما تلحقه وانت واقف).

وقد جرت العادة أن يقوم المحترض بالإضافة إلى استعمال تعابير الطعن اللفظية السابقة بتهمير حركي يؤكد إصراره على الطعن بالقرار وذلك عن طريق نفخ (أي تحريك) أذبال ثوبه ثلاث مرات، ويهر البدو عن هذه الحركة بقولهم إنه (بنفخ شليله)، شريطة أن تصدر عنه تلك الحركة في جلسة تلاوة القرار، وفور سماعه له.

ج - الأسس المعتمدة في إصدار قرار القاضي البدوي:

يختلف دور القاضي البدوي اختلافاً أساسياً، عند إصدار الأحكام عن دور قاضي المحاكم الجزائية: ففي حين يتمتع الأول بمرونة كبيرة تمكنه من إصدار القرار الذي يعتقد أنه يحقق العدالة الجزائية، فإن قاضي المحاكم الجزائية لا يتمتع بتلك المرونة، لأنه مقيد بنص قانون العقوبات، ولا يستطيع القياس عليه، لأن القاعدة: (لا جريمة ولا عقوبة بلا نص)، تشكل أساس الشرعية الجزائية في القانون. ومع ذلك ترى أن القاضي البدوي ليس حراً في إصدار قراراته كيفما شاء، فهناك قيود عرفية يتحتم عليه الالتزام بها، وهناك أسس ثابتة عليه أن يسترشد بها عند إصدار قرار الحكم، ويمكن ذكر هذه الأسس وفق التسلسل التالي:

١ - يبدأ القاضي أولاً، وبمساعدة أطراف القضية، بالبحث عن القاعدة العرفية التي تنطبق على القضية المعروضة أمامه، فإن وجد تلك القاعدة أصدر قراره استناداً إليها. (يلاحظ أن القاضي عند عشائر بني صخر يكثر من الاعتماد على التشاور مع الآخرين، ويكثر من الطلب إلى أطراف النزاع موافاته بالسوابق القضائية بعكس القاضي عند عشائر الحويطات).

٢ - في حالة عدم وجود تلك القاعدة فإن القاضي - بمساعدة أطراف القضية - يبحث عن السوابق القضائية (المثيلات)، فإن وجدت السابقة التي تنطبق على القضية المعروضة أمامه فإنه يصدر قراره بالاستناد إليها.

٣ - في حالة عدم وجود أي من القاعدة أو المثيلة فإن القاضي يلجأ إلى استعمال القياس، فمستعرض القضايا المشابهة للقضية المعروضة أمامه، واستناداً إلى ذلك يصدر قراره قياساً على أقرب القضايا وأشبهها بظروف القضية المعروضة.

٤ - في حالة عدم وجود أي من القاعدة أو المثيلة (السابقة القضائية) بالإضافة إلى تعلل إجراء القياس فإن القاضي في هذه الحالة يصدر قراره بعد دراسة طويلة استناداً إلى المبادئ العامة التي تسودها روح الأعراف القضائية البدوية هادفاً إلى تحقيق العدالة القضائية.

وفي حالة عدم قدرته على إصدار القرار وفقاً للأسس السابقة فإنه يحيل القضية المعروضة أمامه إلى قاضي القلطة^(١) الذي يتمتع بصلاحيه وضع أسس ومبادئ جديدة تسير التطور والتغير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في المجتمع البدوي.

(١) حول صلاحيات هذا القاضي ودوره في المؤسسة القضائية العشائرية راجع كتاب الدكتور محمد أبو حسان، تراث البدو القضائي: ١٠٩ .

المبحث السادس: المواعيد والاجراءات:

أ - المواعيد القضائية:

إن تحديد موعد معين لكل إجراء قضائي على غاية من الأهمية، إذ إن الطرفين يتفقان على زمان الاجتماع ومكانه، وهما يثبتان ذلك بأن يضع كل طرف كتيلاً يضمن وجوده في الموعد المحدد، فإن أخل أي من الطرفين بهذا الموعد فإنه يعتبر (مفلوجاً) أي خاسراً للدعوى دون الرجوع إلى أي مرجع آخر، ويلتزم بجميع ما ينتج عن ذلك من حقوق الطرف الآخر، فإن كان مدعياً سقطت دعواه وإن كان مدعى عليه فإن الحقوق التي يطالبه بها المدعي تكون قد ثبتت عليه. وهم يشبهون الموعد بالدين، ويقولون (الموعد دين لا بد من سداذه) فكما أن أداء الدين وقت استحقاقه واجب فإن تنفيذ الموعد حسب الاتفاق واجب أيضاً.

أعذار التأجيل:

وتسمى البدو (فككات الآجال) كما يسمونها (مخلفات المواعيد): -

الأصل أن الموعد المتفق عليه لا يقبل التقديم أو التأخير، والهدف من ذلك هو سرعة البت في القضايا المتنازع عليها، وخوفاً من نشوب مضاعفات لا تحمد عقباها من جراء المماطلة ومرور الزمن، لأن مرور الزمن لا يؤثر في ثبات حقوق البدوي تجاه أبناء مجتمعه من ناحية، ولأن البدوي يعتبر المماطلة في تأدية الحق اعتداء خطيراً من ناحية أخرى، وهذا يعرضه للاستهزاء من قبل أفراد مجتمعه، ويحط من منزلته في المشيرة مما يدفعه إلى التفكير باتباع طرق أخرى غير طريق القضاء من أجل الوصول إلى ما يعتقد أنه حقه. وبالرغم من الأهمية التي يعلقها البدو على حضور الطرفين في الموعد المحدد فإن عقلية قضاة البدو قد تفتقت عن أفكار مهمة في هذا المضمار هادفين من ورائها إلى مساندة طبيعة حياة البادية ومراعاة أحوال البدوي اليومية وظروفه الاجتماعية. ومن هنا فقد اتفق قضاة البدو على حصر الحالات التي يصح اعتبارها أعذاراً من أجل التأجيل، وهي التالية:

- ١ - الوفاة: إذ إن وفاة فرد من عائلة أحد الطرفين تعتبر عذراً يبرر تأجيل الموعد المحدد.
- ٢ - الأمطار والسيول الجارفة: ويشترط لقبول هذا العذر أن تكون الأمطار غزيرة والسيول جارفة قوية تحول دون السفر في الموعد المحدد.
- ٣ - الفرقة: وهي أن تتعرض عشيرة أحد الطرفين للفرق من قبل عشيرة أخرى فتبدأ العشيرة تجمع أفرادها من أجل المجابهة، وهذا يحول دون مغادرة أي فرد من أفراد العشيرة.
- ٤ - المرض المقلع: ويشترط في هذا المرض أن يقعد صاحبه وبعبارة أخرى أن لا يمكنه من ركوب الفرس أو الجمال.
- ٥ - طلب الحكومة: ويشترط أن يكون هذا الطلب إلزامياً لا يقبل التأجيل، فإن قبل التأجيل تعطى الأولوية لحضور الموعد القضائي البدوي. وبالرغم من ذلك فإن بعض قضاة البدو لا يعتبرون طلب الحكومة من فكاكات الآجال، ويقتصرون على اعتبار السجن وحده من الفكاكات، أما باقي طلبات الحكومة فلا يعتبرونها من هذا القبيل، فإذا ادعى أحد الطرفين بوجود أحد فكاكات الآجال فمجرد ادعائه بذلك لا يعفيه من مسؤولية التغيب، بل يجب عليه أن يقدم البيانات لإثبات وجود العذر الذي حال دون حضوره الموعد فإن أثبت ذلك صبح التأجيل. والطريق المتعارف عليها لإثبات (مخلفات المواعيد) هي الشهود ما عدا طلب الحكومة الذي يصح اثباته بورقة صادرة عن جهة رسمية.

ب - إجراءات المحاكمة:

حين يقع الخلاف بين طرفين من عشيرتين مختلفتين فلهذين الطرفين اللجوء إلى القاضي الذي يتفقان عليه، وكثيراً ما يحدث أن يلجعا إلى القاضي عند قاض من قضاة المشيرتين عرف بنزاهته وعلو أخلاقه ومكانته، فهو حين يتصدر للقضاء بين الطرفين فإنه يتجرد عن كونه أحد أفراد عشيرة الطرفين، ويعبرون عن ذلك بقولهم أنه (لا يبيع بخته) لأنهم يعتبرون القضاء أرفع من مستوى المنازعات العشائرية، لأن القاضي البدوي يحكم حسب قناعاته الوجدانية وضميره اليقظ واضعاً نصب عينيه مخافة الله، هادفاً إلى إحقاق الحق دون إضاعة وقت طويل في الأمور الشككية، ومن هنا ندرك أن طريقة إجراء المحاكمة طريقة مرنة، والشكليات لا تحجب الحقيقة عن عين القاضي، والأمر الأساسي في إجراء المحاكمة هو الاستماع إلى حجج الطرفين وما لديهما من بيانات. وأما ما عدا ذلك من

الأمر فيتنصف بالمرونة في وجوده.

خطوات إجراء المحاكمة:

في يوم المحاكمة تتخذ إجراءات أمن مشددة للحيلولة دون اصطدام الطرفين، ولذلك نجد عشيرة القاضي قد تجتمع بكامل أسلحتها لأن الاصطدام في يوم المحاكمة يعني الاعتداء على القاضي وعشيرته، ومن هنا تبرز أهمية كون القاضي من عشيرة قوية، وبالإضافة إلى عشيرة القاضي فإن العشيرة صاحبة الوجه تجمع رجالها بأسلحتهم وتسير إلى مكان القضاء لحراسة عشيرة المعتدي من تعدي عشيرة المعتدى عليه، وغالباً ما يوضع السلاح في بيت معين أعد لذلك.

أبرز خطوات المحاكمة:

ومن أبرز خطوات المحاكمة أمام قضاة البدو ما يلي:

- ١ - في الوقت المعين للمحاكمة يلتقي الطرفان في بيت القاضي أو في المكان المعين لإجراء المحاكمة، ويكون الطرفان أهزلين من السلاح.
- ٢ - تكون المحاكمة علنية وبحضور الكثيرين.
- ٣ - يطلب القاضي من كل طرف أن يقدم كفيلاً يضمن تنفيذ القرار الذي سيصدر في القضية.
- ٤ - يعلن القاضي افتتاح الجلسة، ويطلب من المدعي مد حجته أي (شرح قضيته).
- ٥ - يبدأ المدعي حجته بأقوال تقليدية مثل قوله (ياقاضي العرب يافكاك انشب جيتك قدي^(١) هدي، وأفلح من صلى على النبي اليوم بين عينيك وياكر بين متنيك، ان أطلعها تسرك وان خبيتها تضرك، تسرح مع الحلال وتروح مع العيال، الحامل وما تجيب الخ..). وبعدها يسرد حجته إلى النهاية داعماً إياها بالمثيلات (السوابق القضائية البدوية).
- ٦ - ثم يرد المدعى عليه على دعوى المدعي ويبدأ حجته بأقوال تقليدية كالتي ذكرها

(١) مهتد إلى طريق القضاء ومقتد بالبدو السابقين.

المدعي أو بأقوال أخرى منها: (يا قاضي يا قاضي ياللي بالحق ترضينا، يا قاضي العرب يافكاك النشب، جيتك بالنبي وخبرته وما تنقضي الحاجات غير بالصلاة على النبي) وبعدها يسرد حجته كاملة مفنداً أقوال المدعي، ومستنداً إلى السوابق القضائية البدوية.

٧ - ثم يرد المدعي على أقوال المدعي عليه ويسمى ذلك (تعديل الحجة) وذلك تمشياً مع القاعدة (المدعي صاحب حجتين).

٨ - يقوم القاضي بتحديد مقدار رسوم المحاكمة وتسمى (الرزقة).

٩ - يعيد القاضي أقوال كل من الطرفين ليدلل على استيعابه للقضية بشكل واضح.

١٠ - بعد ذلك يقوم القاضي بالاستماع إلى الشهود الحسنى السلوك بعد عملية التركيز.

١١ - للمدعي عليه أن يطلب رد هؤلاء الشهود ويكتفي يمين المدعي.

١٢ - إذا حلف المدعي اليمين بعد أن كلفه المدعي عليه نفسه بذلك فإن المدعي يريح الدعوى، أما إذا استنكف عن حلفها فإنه يخسر الدعوى.

١٣ - إذا لم يستطع المدعي أن يثبت دعواه فيكلف القاضي المدعي عليه أن يحلف اليمين.

١٤ - إذا حلف المدعي عليه اليمين اعتبر بريئاً.

١٥ - إذا استنكف المدعي عليه عن حلف اليمين أو اجراء البشعة أو أي اجراء بدوي آخر بعد أن كلفه القاضي أو المدعي بموافقة القاضي ألزم بالحق.

١٦ - ينطق القاضي بالحكم بصورة علنية بعد أن يعلله تعليلاً وافياً.

ملاحظات:

أ - للمحكوم عليه أن يطلب إذن القاضي الذي أصدر الحكم من أجل استئنافه، ويسمى هذا الاستئناف (سوم الحق) فإن أذن له جاز استئنافه أما في حالة قاضي (القلطة) فإن أحكام هذه الفئة قطعية ولا تقبل الطعن.

ب - يحق لأي من الطرفين أن يوكل شخصاً آخر يتوب عنه في المرافعة وتقديم البيانات أمام القاضي، ويسمى هذا الشخص (الكبير) أو (الحجيج).

ملاحظات حول إجراءات المحاكمة عند البدو:

وهذه الملاحظات تدور حول أسس وميزات هذه الإجراءات:

أ - أسس هذه الإجراءات: إن أهم أسس هذه الإجراءات هي:

١ - البساطة: فهي إجراءات بسيطة ليست معقدة يمكن لأي بدوي أن يفهمها نظرياً ويمارسها عملياً دون عناء.

٢ - المجانية: إن هذه الإجراءات لا تكلف المتقاضين أية أموال، وإن كلفتهم فتكون المصاريف زهيدة جداً ورمزية.

٣ - السرعة: إن هذه الإجراءات تنصف بسرعة البت بالقضية، ولا يخفى ما لهذه السرعة من أهمية لأنها هي التي تعمق ثقة المواطن البدوي بأعرافه القضائية من ناحية، وتزيد من إحترامه لقضاة البدو من الناحية الأخرى، كما أن من مصلحة الطرفين إنهاء القضية بسرعة.

٤ - العدالة: إذ إن محسن اختيار القاضي البدوي وتوافر الاختصاص القضائي، ووجود درجات التقاضي وتوافر ضمانات تنفيذ الحكم سلفاً، كل هذه الأمور تشكل قاعدة قوية تركز عليها العدالة البدوية في إجراء المحاكمات.

ب - ميزات الإجراءات البدوية:

إن إجراءات المحاكمة في المجتمع البدوي تتمتع بثلاث ميزات هي: (١) العلنية، (٢) المشافهة، (٣) المواجهة. وهذه الميزات تعتبر ضمانات مهمة لحماية حقوق المعتدي والمعتدى عليه على السواء، لأنها تحول دون الانحراف والتعسف في استعمال السلطة الذي تزداد فرص وجوده في الإجراءات السرية والجانبيه التي لا تخضع للمناقشة العلنية والمواجهة بين الأطراف في القضية الواحدة.

نتائج تطبيق الإجراءات البدوية: من أهم النتائج التي تنشأ عن تطبيق تلك الإجراءات ما يلي:

(١) الرقابة على القرار البدوي: لأن علانية المحاكمة والمشافهة والمواجهة تؤدي إلى اهتمام القاضي بإصدار قرار معلل بعد دراسة وافية.

(٢) انتشار القرار، واعتبار كل شخص حضر تلاوته شاهداً لإثبات مضمونه، وخاصة وأن قرارات البدو شفوية وليست مدونة.

(٣) اعتبار القرار سابقة قضائية بالنسبة للقضايا المشابهة حين تعرض على القضاة في المستقبل، ومع مرور الزمن فإن تلك القرارات تتحول إلى مبادئ وأعراف قضائية في المجتمع البدوي.

المبحث السابع: الكبارة:

ان اصطلاح (الكبارة) يعني التمثيل أمام القضاء البدوي، وتشبه الكبارة وكالة الهامي لدى المحاكم النظامية، فمن المعروف أن لكل عشيرة كبيراً يمثلها بين العشائر الأخرى، كما أن لكل عائلة من تلك العشيرة كبيراً يمثل تلك العائلة بين بقية عائلات العشيرة، ويتبع ذلك أن لكل فرد من أفراد العشيرة كبيراً يمثل حين تنشأ المنازعات بين ذلك الفرد وبين أفراد آخرين. وحين تنشأ القضية بين طرفين فغالباً ما يجري التفاهم بين كبيرَي هذين الطرفين على الطريقة لحلها، فإذا حضر كبير أحد الطرفين ولم يحضر كبير الطرف الآخر فإن هذا الأخير يعرب عن عدم استعداده للتفاوض على طريق الحل معتذراً بقوله (أنا مكبور) أي أن له كبيراً ولا يستطيع هو أن يبت بالأمر دون حضور كبيره أي مثله. ويقول البدو: إن الكبير قد (تكبر) للطرف الفلاني، أي قبل تمثيله. كما يقولون إن الطرف الفلاني قد (كبر) فلاناً أي وكله عنه لبت في القضية.

ويلاحظ بأن صلاحية هذا الكبير واسعة، ويشبه عمله عمل الهامي في القضاء الحديث إلى حد كبير، ولكن صلاحياته أوسع، ولا تحتاج ممارستها لها إلى الشكليات التي يحتاجها الهامي. ويقول البدو عن هذا الكبير أنه (كبير هرج) أي أنه يتحدث باسم الطرف الذي يمثل، كما يقولون بأنه (كبير لسان لا يحط رزقة ولا يحلف أيمان)، أي أنه يتكلم باسم الطرف الذي يمثل، ولذلك لا يلزم بدفع الرزقة للقاضي، ولا يحلف اليمين لأنه يمثل أحد الطرفين.

ويشير البدو إلى صلاحيات هذا الكبير بقولهم أنه (إن بني أساس لا يهدمه أحد وإن هدم أساس لا يرفعه أحد)، ويعني ذلك أن قول الكبير هو القول الفصل، وإنه يلزم الطرف الذي يمثل بما يصدر عنه من أقوال أو أفعال. ومن هنا لا نستغرب إذا أصر كل طرف في القضية على حضور كبير الطرف الآخر، لأن غياب الكبير عند حل القضية يؤدي إلى إمكانية إثارتها من جديد، إذ إن للكبير الغالب الحق في أن يطالب بنقص القرار إن لم يكن قد صدر لمصلحة الطرف الذي يعتبر من أتباع ذلك الكبير، لأن جميع الاجراءات والتصرفات التي تمت دون موافقة الكبير تعتبر باطلة، ويعبر البدو عن ذلك بقولهم (جرف انهدم على ظله).

والكبير نوعان: الكبير العام والكبير الخاص.

أ - الكبير العام:

ويسميه البدو (كبير العرب)، ويعبرون عن مدى أهمية وجوده بقولهم (كبير الكبار قواد الجراين)، وصلاحيات هذا الكبير مطلقة بالنسبة إلى الشخص الذي يعتبر كبيراً له. ويمكن تمييز الكبير العام عن الكبير الخاص بما يلي:

١ - إن الكبير العام لا يتقاضى أجوراً من الشخص الذي يمثل، ويعبر البدو عن ذلك بقولهم (انه لا يأكل).

٢ - لا يحتاج إلى قيام كفالة بينه وبين الطرف الذي يمثل لتحديد حقوق وواجبات كل منهما، ولذلك فإن الكبير العام يقوم بتمثله دون وجود الكفالة.

٣ - لا يحتاج إلى تفويض للقيام بعملية التمثيل من الطرف الذي يمثل.

٤ - صلاحيات الكبير العام مطلقة في القضية مجال البحث وفي القضايا الأخرى على حد سواء، إذ يصح له الاعتراض على أي تصرف أو قرار ما زال هذا التصرف أو هذا القرار يخص الطرف الذي يعتبر هو كبيراً له.

٥ - جرت العادة أن يكون الكبير العام من عشيرة الطرف نفسه الذي يمثل، ومن شيوخها المعروفين.

ب - الكبير الخاص:

ويسميه البدو (الكبير البراني).

وصلاحيات هذا الكبير محدودة، ويمكن تمييزه عن الكبير العام بمراعاة الأحكام التالية:

١ - إن الكبير الخاص يتقاضى أجوراً عن التمثيل في أغلب القضايا.

٢ - أنه يحتاج إلى كفالة بينه وبين الطرف الذي يمثل لتحديد حقوق كل منهما وواجباته في عملية التمثيل.

٣ - إنه يحتاج إلى تفويض من الطرف الذي يمثل للقيام بعملية التمثيل، ويعتمد الكبير الخاص قوته من هذا التفويض.

٤ - إن صلاحيات الكبير الخاص محدودة، وتتأول القضية مجال البحث ولا تمتداهما إلى غيرها من القضايا الأخرى.

٥ - غالباً ما يكون الكبير الخاص من عشيرة غير عشيرة الطرف الذي يمثل، ولذلك سمي (الكبير البراني).

أهمية التمثيل القضائي:

إن لكل طرف في النزاع الحق في أن يوكل عنه شخصاً آخر يسميه البدو (الحجيج)، ويعود السبب في ذلك إلى أن سرد الحجج أمام القاضي يحتاج إلى براعة في الأسلوب وسعة في المعلومات، وترداد أقوال واصطلاحات تناسب نوع القضية، وأن البدوي العادي قد لا تتوفر فيه هذه الصفات، ولذلك فإنه يبحث عن أفضل شخص لتمثيله في مجلس القضاء خاصة في القضايا الخطيرة كقضايا المرض والدم، لما يترتب على فرض القاضي في هذه القضايا من نتائج مهمة قد يتوقف عليها مصير ذلك البدوي وعائلته.

أما في القضايا البسيطة فغالباً ما يقوم كل طرف بتقديم الحجج والمرافعة أمام القاضي دون أن يوكل إنساناً آخر. وفي حالة مرافعة الطرفين مباشرة أمام القاضي ينشأ محذور مهم وهو أن الطرف الخاسر في القضية قد يلجأ إلى إثارة كبيرة أي الشخص الذي يفترض أن يكون ممثلاً له، ليقوم بذلك الكبير بالاعتراض على فرض القاضي، بحجة أن الطرف الخاسر لا يملك صلاحية المرافعة في القضية، وكان على القاضي أن لا يت بها دون حضور كبير ذلك الطرف. وتوجد قضايا عديدة جرى فسخها لأن الكبير لم يكن موجوداً في مجلس القاضي.

وصلاحية الكبير تمتد خارج حقل القضاء إذ تشمل المعاملات بأنواعها كافة. فإذا تصرف أي طرف بخلاف مصلحته، فإن لكبيره الحق في أن يعطن بصحة ذلك التصرف ويطلب بطلانه بحجة أن ذلك الطرف لا يملك الصلاحية للتصرف وحده دون استشارة كبيره أو حضوره.

المبحث الثامن: الرزقة:

ان اصطلاح (الرزقة) عند البدو يعادل اصطلاح (الرسوم القضائية) في المحاكم النظامية مع بعض الفوارق. فالرزقة هي الأموال التي يأخذها القاضي البدوي مقابل قيامه بوضع حل للخلاف، ومن هنا يسمي البدو الرزقة (رسن الفكك) أي المقدمة الى فصل الخلاف .. ويلاحظ بأن القاضي يترتب عليه التزامات منها لإكرام الطرفين وحمايتهما، إذ يقوم بإعداد وليمة كبيرة يوم التقاضي لإطعام الطرفين المنازعين والأطراف الحاضرة التي تحضر جلسة القضاء بالإضافة إلى أفراد عشيرة القاضي الذين لا بد من حضورهم في ذلك اليوم حيث يقومون بمرافقة كل طرف من الطرفين عند القاضي إلى أن يخرج من ديرة عشيرة القاضي وعند ذلك تنتهي مسؤولية عشيرة القاضي. ويتبين مما تقدم أن القاضي يؤكد مصاريف إعداد الطعام وبناء البيوت وتجميع أفراد عشيرته وذلك يوم التقاضي. وفي مقابل ذلك لا بد له أن يتقاضى أموالاً تغطي هذه المصاريف تسمى (الرزقة) خاصة وأن القاضي البدوي المعروف قد ينظر في كل أسبوع قضية واحدة أو أكثر ولا يخفى ما يتبع ذلك من التزامات تترتب عليه.

مقدار الرزقة:

ليس هناك قاعدة ثابتة تحدد مقدار الرزقة في كل قضية، إذ أن تقديرها يخضع لعوامل عديدة، ولا بد في هذا المجال من إيراد الملاحظات التالية:

أ - موضوع القضية: فكلما كانت القضية مهمة ومعقدة تكون الرزقة أكثر مما لو كانت بسيطة، علماً بأن قضاة البدو يطلبون مقداراً كبيراً من الرزقة في قضايا العرض بينما يتساهلون في ذلك بالنسبة إلى قضايا الدم، ويهدفون من وراء ذلك إلى قطع دابر الانحلال الأخلاقي على اعتبار أن الرزقة عقوبة إضافية، بينما يتساهلون في تقديرها بالنسبة إلى قضايا الدم وذلك مساهمة من القاضي في حل هذه القضايا عن طريق تخفيض الالتزامات التي تترتب على الطرف المتحدى.

ب - مركز القاضي واتجاهاته: ويختلف مقدار الرزقة في القضايا من النوع الواحد من

قاضي الى آخر. فبعض القضاة يطلب رزقة كبيرة وبعضهم يكتفي برزقة بسيطة وبعضهم يفضل حل القضية برضاء الطرفين وبذلك لا يتقاضى أية رزقة. وهناك قضاة يستعملون مقدار الرزقة كوسيلة ضغط على الطرفين من أجل الصلح قبل الدخول في المراحل القضائية، فهذا النوع من القضاة يطلب رزقة كبيرة قد تساوي قيمة الحق موضوع الخلاف، وهذا الاتجاه يدل على مدى النبل الذي يتمتع به كثير من هؤلاء القضاة إذ يقدمون المصلحة العامة على مصالحهم الخاصة.

ج - أما مقدار الرزقة: فليس له حدود معينة، وبعد دراستي وبحثي مع مصادر مختلفة وموثوقة استطعت أن أعرف أن هناك حداً أعلى للرزقة، وقضاة البدو في هذا المجال اتجهوا:

١ - الاتجاه الأول: يقول بأن الحد الأعلى للرزقة يجب أن لا يتجاوز (عشر الصميلة) أي عشر صافي قيمة الحق المتنازع عليه (عشرة بالمئة من ذلك الحق).

٢ - الاتجاه الثاني: يقول بأن الحد الأعلى للرزقة يجب أن لا يزيد على تسع ثناو من الإبل أو ثمنها، وهذا الاتجاه هو الشائع بين أكثر عشائر البادية، فقد سبق وتقاضى القاضي المرحوم رثمان بن ذهاب من الحويطات رزقة مقدارها تسع ثناو في قضية عرض، كما أن القاضي عضوب الزين من بني صخر تقاضى رزقة مقدارها تسع ثناو في قضية عرض حدثت قبل بضع سنوات، ولكن الخلاف بين عضوب ورثمان أن عضوب تقاضى ثمن التسع ثناو وهو (٢٧٠) ديناراً على أساس أن البدو تعارفوا على أن يكون ثمن الثني الواحد من الإبل (٣٠) ديناراً.

هذا بالنسبة إلى الحد الأعلى للرزقة، أما الحد الأدنى فلا يوجد له تحديد بين البدو إذ كثيراً ما يتسامح القاضي بالرزقة ولا يتقاضاها.

قواعد الالتزام بتقديم الرزقة:

لقد تعارف البدو على قواعد تحدد الطرف الذي يتحمل دفع الرزقة ويمكن تلخيصها على الشكل التالي:

أ - الرسوم الإنفاقية: وهنا يتم دفع الرزقة حسب الاتفاق المسبق بين طرفي النزاع ولا يحق لأي منهما التراجع عن هذا الاتفاق مهما كانت نتيجة القضية.

ب - رزقة المبتطل: وقد يتحمل الرزقة هنا الطرف الذي يخسر القضية، ويسمى هذا الطرف (المفلوج)، وأكثر قضايا البادية تكون الرزقة بها هي (رزقة مبطل).

ج - رزقة المشتتر: ويتحمل الرزقة هنا الطرف الذي ربح القضية، ويسمى هذا الطرف (الفالج)، وهذا النوع من الرزقة يتمشى مع القاعدة البدوية المعروفة (من يخسر كناه عسارته).

د - لا يتفق الطرفان في كثير من الأحيان على طريقة معينة لدفع الرزقة، وهنا يقوم القاضي قبل النظر في القضية بتحديد القاعدة من أجل الحصول على الرزقة، كأن يشترط أن تكون رزقة مبطل أو مستر أو أن تكون مناصفة بين الطرفين وغير ذلك، واشتراط القاضي هذا يعتبر ملزماً للطرفين، أما في قضايا العرض فإن الطرف المتهم يتحمل الرزقة في الغالب مقابل (غسيل ثيابه) بلفة البدو، أي براءته من التهمة.

هـ - إن الطرف الذي يحاول أن يتهرب عن دفع الرزقة يعتبر بلفة البدو (مقدوناً) أي أنه يخسر القضية بغض النظر عن ادعائه وحججه.

و - هناك قضاة التزموا باتباع قواعد معينة بالنسبة للرزقة ومنهم:

١ - ابن رباح وهو من عشيرة الشريدة ورزقته تكون دائماً (رزقة مستر) أي يدفعها الطرف الرابع.

٢ - ابن حلوان من عشيرة العلانة، ورزقته تكون دائماً (رزقة مبطل) أي يدفعها الطرف الخامس.

الأموال التي يصح تقديمها من أجل الرزقة:

جرت العادة أن يتفق الطرفان على تحديد الأمور التالية من أجل التقاضي:

١ - القاضي الذي ينظر القضية.

٢ - زمان التقاضي ومكانه.

ففي الموعد المحدد يلتقي الطرفان في بيت القاضي، وبعد أن يتفهم القاضي موضوع الخلاف يطلب من كل منهما أن يسلمه أموالاً تبقى لديه على سبيل الأمانة حتى البت بالقضية، ويلاحظ بأن القاضي يحرص أن تكون هذه الأموال ذات قيمة مادية أو معنوية

حالية عند الطرف الذي يقدمها، كأن تكون اللؤلؤ الذي يركبه أو بندقيته أو سيفه، أي أن القاضي يفترض أن أي طرف يمكن أن يكون هو الملتزم بدفع الرزقة. وبعد أن يتم إبداء أموال الطرفين إلى القاضي فإنه يبدأ بالاستماع إلى أقواله حتى تكتمل مراحل الاجراءات القضائية. وبعد أن يصدر القاضي قراره في القضية يتصرف بالأموال المودعة لديه على ضوء هذا القرار، فإن كانت الرزقة رزقة مسر فإنه يعيد أموال الطرف الخاسر ويتقاضى الرزقة من الطرف الذي ربح القضية، وإن كانت رزقة مبطل فإنه يعيد أموال الطرف الرابع ويتقاضى الرزقة من الطرف الذي خسر وهكذا. ويلاحظ أن القاضي يظل محتفظاً بأموال الطرف الملتزم بدفع الرزقة حتى يقوم بدفعها فعلاً وعندها يعيد إليه الأمانة.

أما الاموال التي يصح تقديمها من أجل الرزقة فهي كما يلي:

أ - الماشية بأنواعها كالإبل والأغنام والماعز.

ب - الخيول.

ج - السلاح مثل: البندقية والسيف.

د - النقود: وفي هذه الأيام أصبحت الرزقة غالباً ما يتم تقديمها بالنقود، فقد اتفق البدو منذ القدم على اعتبار أن ثمن الرباع من الإبل أربعون ديناراً والثني من الإبل ثلاثون ديناراً، وبذلك يجري حساب الرزقة على هذا الأساس وتحول إلى النقود.

أنواع الرزقة:

إن الرزقة اصطلاح عام يطلق على الأموال التي تدفع إلى القاضي البدوي بغض النظر عن نوع القضية، وقد عرف البدو اصطلاحات تعبر عن أنواع الرزقة تبعاً لأنواع القضايا، وهذه الاصطلاحات يمكن تبويبها على الشكل التالي:

أ - **القصاصية:** وهي الأموال التي يتقاضاها (القصاص) لقاء قيامه بتقدير قيمة التعويض عن الجروح والمآهات بالنسبة للأطراف المتنازعة، وبالتالي فإن القصاص يقوم بعملية التقاص بين الطرفين بعد أن يعرف مجموع تعويض كل طرف.

ب - **القرش:** وهي الأموال التي يتقاضاها (المقارشي) من أجل تعيين القاضي المختص للنظر

في قضية معينة أو من أجل تعيين الطرف الذي له حق خطط القضية أي حق تسميتهم.

ج - البشاعة: وهي الأموال التي يتقاضاها (المبشع) لقاء قيامه بعملية التبشيع أي إجراء البشعة على أحد الطرفين.

د - قطاعة الحلال: وهي الأموال التي يتقاضاها (مشوق الحلال) لقاء قيامه بالبت في الخلاف الناشئ حول الهداية أو حول المواشي التي تصلح لوفاء ديون سابقة، ومن المتعارف عليه بين البدو في السابق أن تكون قطاعة كل شاة رهالين.

هـ - النقط: وهي الأموال التي يتقاضاها (المنقط) لقاء قيامه بعملية التقيط للبت بأمر المتهم فيها إذا كان بريئاً أم مداناً أي (وغيثاً) بلفظ البدو.

و - الرضوة: وهي المال الذي يتقاضاه (الرضوي) لقاء قيامه بتثبيت أقوال أحد الطرفين ورد أقوال الطرف الآخر استناداً إلى حل سابق جرى بمعرفة الرضوي، فإذا حاول أحد الطرفين إخفاء حقيقة هذا الحل وتحريفه إلى صالحه يعود الطرفان إلى الرضوي لبيان حقيقة الأمر.

ز - الجمعالة: لم أجد لها ذكراً بين البدو بالرغم من أن المرحوم عارف العارف والمرحوم عودة القسوس ذكراً أنها (الرزقة في القضايا الحقوقية)، وهذا الأمر يخالف الواقع البدوي لأن البدو لا يميزون بين القضايا الجزائية والقضايا الحقوقية، وبذلك يصبح أمر توزيع الرسوم القضائية إلى رزقة في القضايا الجزائية وجمعه في القضايا الحقوقية غير وارد أصلاً لأن أي قول أو فعل إذا خالف عوايد البدو اعتبر جريمة بنظرهم.

الشروط الواجب توافرها في الإجراءات القضائية:

إن دفع الرزقة لا يقتصر على القاضي الذي يتعرض إلى قضية الخلاف الأصلية بل يمتد إلى القضاة الآخرين الذين يضعون الحلول لأمر يتوقف عليها تقرير نوع القضية وشكل الإجراءات التي يجب اتباعها تمهيداً لفصل القضية، ويمكن إجمال الشروط الواجب توافرها في الإجراءات القضائية الذي يستاهل دفع الرزقة بما يلي:

١ - أن يتعلق هذا الاجراء بالقضاء البدوي، وأن يعتبر مرحلة من مراحله، ولذلك فإن التوسط لإجراء الصلح بين الطرفين لا يعتبر إجراء قضائياً وبالتالي لا يتقاضى الوسيط الرزقة.

٢ - أن يكون الإجراء ملزماً للطرفين، ولهذا فإن بيت الخط لا يتقاضى الرزقة لأن قراره لا يلزم الطرفين بعكس (المقارضي) الذي يتقاضى رزقة تسمى (القرش) لأن قراره ملزم للطرفين.

٣ - أن يؤدي الإجراء إلى حل واضح لما هو مطروح من المنازعات، فإذا لم يصدر القاضي قراراً بحسم النزاع بالطرق المتعارف عليها فإنه لا يستاهل الرزقة.

٤ - أن يتم الإجراء بناء على طلب الطرفين واتفاقهما بمقتضى سوادي البدو فإن تم دون ذلك اعتبر القاضي متبرعاً ولا يستحق الرزقة.

الرزقة في عملية سوم الحق (الاستئناف):

حين يتقاضى الطرفان جرت العادة أن يخط لهم ثلاثة قضاة يحذف كل طرف واحداً منهم، ويتقاضى الطرفان من القاضي الباقي بعد الحذف، فإذا كان الطرفان (أ، ب)، فإن خسر الطرف (أ) فإنه إما أن يتقبل الحكم أو يطلب من القاضي الذي أصدر الحكم أن يحيل القضية على أحد القاضيين اللذين سبق حذفهما مخاطباً إياه (استندنا على واحد من أخوانك)، وفي حالة حصول الاستئناف يحتفظ القاضي برزقة الطرفين لديه على سبيل الأمانة حين البت بالقضية عند ذلك القاضي، ثم يحيل الطرفين إلى أحد القاضيين وهنا يستوفي القاضي الذي أحيلت عليه القضية الرزقة من الطرفين أيضاً فإن خسر الطرف (أ) أيضاً فإن باستطاعته أن يطلب سوم الحق عند القاضي الآخر فإن طلب ذلك فإن القاضي الثاني الذي أصدر الحكم يحيل القضية إلى القاضي الأخير، وهنا يحتفظ القاضي الذي أصدر الحكم برزقة الطرفين أيضاً على سبيل الأمانة، فإن خسر الطرف (أ) القضية عند القاضي الأخير فإن هذا القاضي يستوفي رزقته من (أ) على اعتبار أن الرزقة رزقة مبطل، كما أن لكل قاض من القاضيين السابقين أن يحتفظ برزقة (أ) ويعيد رزقة (ب) إليه. أما إذا كانت الرزقة رزقة مستر فإن القضاة يأخذون رزقتهم من الطرف (ب) لأنه كسب القضية ويردون رزقة (أ) لأنه خسرهما.

تبادل الرزق:

إن تجارب البدو الطويلة أدت إلى إيجاد أساليب تؤدي إلى معاقبة من يخالف الأعراف القضائية والعمل على منع التلاعب والعبث في المعاملات.

ومن هذا المنطلق وجدت قواعد لتحديد الرزقة بحيث يتمثلها بالنهاية الطرف

الخاسر، لأنه لو تحملها الطرف الرابع فإن الطرف الخاسر يكون قد نال جائزة مع أنه يستحق العقوبة، فإذا اتفق الطرفان على التقاضي عند قاض يتقاضى رزقة مستر (أي يأخذ الرزقة من الطرف الرابع)، وحجة القاضي هنا أنه (قاضي حق وليس قاضي باطل)، وقبل السير إلى القاضي يقدم كل طرف كفيلاً يضمن تنفيذ الالتزامات التي يحكم بها القاضي، وهنا يتبادل الطرفان الركوبة، فكل طرف يركب فرس أو ذلول الطرف الآخر. ومتى وصلا إلى بيت القاضي فإن كلا منهما يسلم ركوبته (فرساً أو ذلولاً) إلى القاضي كأمانة حتى يصدر القرار، ويلاحظ هنا أن ركوبة الطرف التي سلمها للقاضي هي ملك للطرف الآخر. وبعد أن يصدر القاضي قراره فإنه يمسك ركوبة الطرف الذي ربح القضية على اعتبار أنه يتقاضى الرزقة من الطرف الرابع. ولكن ما حدث عملياً هو أن الركوبة التي يمسك بها القاضي والتي كان قد قدمها الطرف الرابع تعود ملكيتها إلى الطرف الخاسر حقيقة، وبذلك فإن الطرف الخاسر هو الذي يتحمل الرزقة عملياً، وتبقى هذه الركوبة أمانة لدى القاضي حتى تقدم له الرزقة المتفق عليها، وإن لم تقدم خلال مدة يمينها القاضي تصبح الركوبة ملكاً للقاضي بدلاً من الرزقة الحقيقية التي لم تسدد، وبذلك فإن الخاسر هو الذي يتحمل الرزقة في النهاية، وهي عقوبة تضاف إلى خسارته الدهوى.

ومن هنا فإن البدوي إذا لم يكن متأكداً من جدية دعواه فإنه لا يفكر باتهام أي إنسان برىء باللجوء إلى قضاة البدو خوفاً من الخسارة المعنوية والخسارة المادية التي تترتب على خسارته الدهوى. ويسمى خاسر الدهوى (أعوج الطلايب) أي أن طلباته هوجاء بمعنى أنها غير صحيحة، لأنها لو كانت صحيحة لربحها فكانت بذلك مستقيمة وليست هوجاء.

ويستثنى من ذلك الرزقة في قضايا العرض، فإن الذي يتحمل هذه الرزقة إجمالاً هو المتهم وأقاربه بغض النظر عن النتيجة القضائية سواء الربح أو الخسارة، وذلك تمثيلاً مع القاعدة (مسرداً من جلدها)، ولا يتحمل أهل الفتاة شيئاً من الالتزامات أو الرزقة، ففي هذه الحالة يكفي الفتاة ما لحقها من سمعة معنوية وتعرض سمعتها للإشاعات صادقة كانت أم كاذبة لأن ذلك يؤثر على مستقبلها.

الرزقة لدى عشائر الحجابيا والمناحين:

من المعروف أن الرزقة عند تلك العشائر هي (رزقة مفلوج) أي أن الذي يتحملها هو

الطرف الخامس، فعند حدوث القضية وعرضها أمام القاضي، فإن القاضي لدى تلك المشاور يطلب من كل طرف من طرفي القضية أن يقدم الرزقة التي يحدد مقدارها القاضي، وفور انتهاء القضية بصدور القرار فإن القاضي يعيد رزقة الطرف الرابع أي المستر ويتقاضى الرزقة من الطرف الذي خسر القضية أي المفلوج.

وفي حالة إستئناف القرار فإن على كل طرف أن يقدم الى قاضي الإستئناف الرزقة التي يحددها هذا القاضي الذي يحتفظ بها لحين البت بالقضية، وعند إصدار القرار وانتهاء القضية فإن قاضي الاستئناف يعيد رزقة الطرف الذي ربح القضية في المرحلة الإستئنافية في حين يتقاضى الرزقة من الطرف الذي خسر تلك القضية في تلك المرحلة القضائية.

ويلاحظ هنا أن القاضي الذي تقاضى الرزقة في أية مرحلة من مراحل القضية لا يعيدها بغض النظر عن النتيجة التي آلت اليها تلك القضية عند القضية الآخرين لأن البدو يعتبرون الرزقة التي تقاضاها القاضي (مال هافي) لا يمكن المطالبة به في أي حال من الأحوال.

ملاحظة: إذا أهد قاضي الإستئناف (أي قاضي الدرجة الثانية) القرار الصادر عن قاضي الدرجة الأولى، فإن على الطرف الذي خسر الدعوى في المرحلة الثانية أن يعود مع الطرف الآخر الى قاضي الدرجة الأولى، وفي هذه الحالة فإن موضوع قرار القاضي يصبح مربعاً أي أربعة أمثال قيمة ما ورد في ذلك القرار، فإن كان القرار الأول يتضمن أربعة من الإبل فإنه يصبح بعد تأييده من قاضي المرحلة الثانية ستة عشر من الإبل والزيادة هنا تعتبر بمثابة جزاء لعدم صحة ادعاء الطعن بالقرار. لأن من واجب الذي يطعن بالقرار أن يدرس موضوع القرار قبل تقديم الطعن به، وليس أمام الطرف الذي خسر الدعوى إلا أن يقدم أربعة أمثال قيمة ما ورد بالقرار إلى الطرف الذي ربح الدعوى أو أن يلجأ إلى طريق المصالحة مع هذا الطرف عن طريق وساطة يقوم بها طرف حيادي من أجل إنزال قيمة المطالبة إلى الحد المعقول بالنسبة لطرفي القضية. وهذه المبادئ المعمول بها لدى بعض العشائر تعبر عن رغبة المشرع البدوي بضرورة توافر الجدية حين الطعن بالأحكام من ناحية وضرورة وضع حد للمطالبة في تنفيذ تلك الأحكام من الناحية الأخرى.

الفصل الثالث:

قضاة العشائر الأردنية:

ويشمل هذا الفصل المباحث التالية:

- ١ - المبحث الأول قضاة العشائر الأردنية
- ٢ - المبحث الثاني وحدة المبادئ القضائية
- ٣ - المبحث الثالث اختلاف الطرقات القضائية
- ٤ - المبحث الرابع تصنيف القضاة لدى العشائر الأردنية
- ٥ - المبحث الخامس تنظيم الجهاز القضائي عندهم
- ٦ - المبحث السادس الاختصاص القضائي
- ٧ - المبحث السابع القضايا والحلول بين العرف العشائري والقانون الجزائي



جموع من الناس تشهد الجلسات القضائية

المبحث الأول: قضاء العشائر الأردنية:

إن المؤسسة القضائية في المجتمع البدوي تحل مركزاً مرموقاً في تاريخ البادية و المجتمع القضائي بمنزلة رفعة بين عشيرته والعشائر الأخرى باعتباره عنصراً قفالا لا في عشيرته وحدها ولكن في المجتمع البدوي بأسره. فالقضاء بين البدو نظام متكامل الأركان يغطي جميع النشاطات التي تشهدها الصحراء، ويرجع الفضل في تدفق الحياة في شرايين البادية إلى وجود هذا النظام المحكم في وقت لم يكن للدولة أي وجود في المصور الحالية. وقد طوّز قضاء البدو هذا النظام تبعاً إلى أطوار حياتهم بحيث أصبح يكفل استمرار الحياة بشكلها الطبيعي لجميع سكان البادية وأي إنسان يود العيش فيها. فأوجدوا أسلوب الاختصاص في التقاضي فغالباً ما يختص القاضي بالنظر في قضايا معينة وهناك أسلوب الدرجات في التقاضي فلا ي من الطرفين الحق في الطعن بقرار القاضي أمام قضاء آخرين ويسمون ذلك (عرض الحق) أو (سوم الحق) أو (رفع الحق) وقد ترك هذا الأسلوب باب الحق مفتوحاً أمام البدوي بحيث لا يفقد الأمل في الوصول إلى حقه، إذ إن القضاء البدوي يضحي بكثير من الشكليات في سبيل الوصول إلى الجوهر رغم حرصه على بقاء الشكليات بقدر الإمكان. وثقة ابن البادية بالقضاء البدوي راسخة لا تزعزع لأن أحكامهم تستند إلى أعراف العشيرة وتقاليدها والتي تكوّن في دورها العمود الفقري في حياتها فثقته بحكم القاضي نابعة من ثقته بالأعراف والتقاليد البدوية الموروثة، وهذه القاعدة عامة تشمل القبائل البدوية والعشائر المقيمة في القرى وحتى المدن الأردنية، إذ يلاحظ انجلاء السكان إلى الاستمرار في اتباع إجراءات القضاء البدوي رغم أن قضايا أهل المدن والقرى تنظرها المحاكم النظامية، إلا أنهم مع ذلك لا زالوا يعتمدون بعض إجراءات القضاء البدوي لاعتقادهم أنها الوسيلة المفضلة لانتهاء المنازعات الهامة.

يستند قضاء البدو في أحكامهم إلى العادات والأعراف البدوية التي أخذها الاستعمال الدائم ودعت إليها حاجة مجتمعهم الحيوية حفاظاً على تماسكه واستمراره رغم ما يتعرض له من هزات بين الحين والآخر، سواء أكان مصدرها الطبيعة القاسية أو الإنسان المنحرف. وقد تبلورت تلك العادات والأعراف القضائية فيما يسميه البدو (السوادي) أو (العرايد) ومع مرور الزمن وتعاقب الأجيال ازدادت القضايا التي تعرض على هؤلاء القضاة، وقد اشتهر بعضهم بحدة الدكاء وسعة المعرفة بما دعا الآخرين إلى اعتبار أحكام هذه الطيقة من القضاة مبادئاً ترتكز عليها مؤسسة القضاء البدوي، ويطلق على هذه المبادئ

(المثيلات)، وهي ما نسميها اليوم بالسوابق القضائية. وكثيراً ما يطلق البدو على قضائهم لقب (العارفين)، باعتبار أنهم حجج في معارفهم للتقاليد والأعراف والمثيلات المنتشرة في مجتمع البادية. كما يسمونهم (الخاطيط). وقد اشتقوا هذه التسمية من كون هؤلاء القضاة يخطون طريق الحق أمام المتخاصمين، ولكون المدعي والمدعى عليه يختارونهم بأن يمسك كل منهما عصا ويخط على الرمل القاضي الذي يختاره ويقول هذا (خط فلان) ذاكراً اسم القاضي، لذلك فإن اصطلاح (الخاطيط) يطلق على القضاة الذين يخطهم الطرفان.

أهمية القضاء البدوي:

لقد اختلفت الآراء في الحكم على أهمية القضاء البدوي، والحقيقة التي لا مراء فيها ان اصدار الأحكام على أهمية الدور الذي لعبه القضاء البدوي لا بدّ له من توفر عاملين أساسيين هما:

١ - الإحاطة بالصورة الكاملة لهذا القضاء: إذ أن ما كتب في هذا المجال لا يغطي الميادين المختلفة التي تناولها القضاء البدوي وهذا يحول دون رسم صورة كاملة له وبالتالي لا يصح اعتباره مقياساً للحكم على الدور الذي لعبه في القرون الماضية.

ومن بديهيات الأمور أن من يريد اصدار الحكم في قضية (ما) لا بدّ له من التعرف على تلك القضية من جميع وجوها، فإن لم تكتمل الصورة لديه على هذا الوجه يكون حكمه ناقصاً ويحتاج إلى إعادة النظر.

٢ - مراعاة الظروف التي رافقت تطبيقه: إذ لا يمكن الحكم على القضاء البدوي الا إذا جرى تقييم الخدمات التي قدّمها لأبناء البادية على ضوء الأوضاع التي كانت سائدة في الصحراء قبل استقرار الأمن في ربوع البادية، ولا يصح الحكم عليه على ضوء أوضاعنا الحاضرة، لأن مثل هذا الحكم لا يخلو من التجني.

فإذا نظرنا إلى القانون الروماني على ضوء الأوضاع التي رافقت تطبيقه زمن الدولة الرومانية لوجدناه من أرقى التشريعات آنذاك. ولكننا لو أعدنا النظر وتقييمنا هذا القانون على ضوء حضارة القرن العشرين لوجدناه دون أدنى شك قانوناً متاعراً ينافي روح حضارة هذا القرن.

إن ما ذكرته أعلاه يملئ تناقض الأحكام التي صدرت عن كثير من الكتاب المهتمين بدراسات البدو المختلفة ومن ضمنها القضاء البدوي، وأملني كبير في أن تسهم هذه الدراسة العلمية في جلاء صورة الدور الذي لعبه قضاء البدو في القرون الماضية، مما يمكن الباحثين من إعادة التقييم على ضوء هذه الدراسة.



اجواء البادية

المبحث الثاني: وحدة المبادئ القضائية:

كثيراً ما يحار الباحث حين يجد التشابه الكبير بين الأساليب المتبعة لحل المنازعات لدى العشائر البدوية المختلفة، وباعتقادي فإن ذلك يعود إلى تشابه ظروف المعيشة والبيئة، يضاف إلى ذلك الاحتكاك المستمر بين تلك العشائر، فمثلاً المشيرة الواحدة تنتقل من مكان إلى آخر تبعاً لتوفر الماء والكلاء، فتقطع عدة معات من الكيلو مترات خلال السنة الواحدة، ويؤدي ذلك إلى اختلاطها بغيرها من العشائر، أي أنه لا توجد في البادية عشيرة تعيش بعزلة عن العشائر الأخرى. ومن هنا فقد تشابهت العادات والتقاليد. وسأحاول رسم معالم وحدة المبادئ القضائية عن طريق الملاحظات التالية:

١ - هناك ما يشبه الاجماع بين عشائر البادية على تحديد الأفعال التي تعتبر في دائرة المحظورات، وبالتالي تعتبر جرائم كقضايا الدم والعرض وتقطع الوجه الخ..

٢ - كما نجد بالمقابل ما يشبه الاجماع بين تلك العشائر على تحديد الأفعال التي تعتبر فاضلة وشريفة ومن الواجب القيام بها، كحماية المستجير وإكرام الضيف ومساعدة الدخيل الخ..

٣ - وأما بالنسبة لأدلة الإثبات، فمتفق على تحديدها بين جميع العشائر، وقواعدها العامة واحدة، فمثلاً هناك قاعدة رئيسية في الإثبات لا تجيز شهادة الشهود في قضايا الدم والعرض، إذ يقول البدو (الدم ما عليه ورود واليب ما عليه شهود) ونجد أن هذه القاعدة مطبقة بين جميع العشائر البدوية.

٤ - وأما بالنسبة للعقوبات فلكل جريمة عقوبة يحددها القاضي، بعد أن يراعي ظروف كل قضية، ويكاد يكون هناك اجماع على تحديد مقدار عقوبة كل جريمة كمقدار الدية في قضايا القتل العمد والقتل الخطأ وقضايا الاعتداء على العرض والاعتداء على حرمة البيت.

٥ - كما نجد ما يشبه الاجماع بينها أيضاً على تحديد أساليب الإجراءات المتبعة لحل المنازعات فمثلاً يلاحظ أن قضية (ما ارتكبت في عشائر بني صخر وجميع أطرافها من نفس العشائر ويتفق أطراف النزاع على التقاضي عند قضاة الحويطات، كما نجد

المعكس صحيحاً أيضاً. وهذا ما يجري بين عشائر الحويطات وبنى عطية وبدو الشمال وبدو بئر السبع، فكثيراً ما تقع الجريمة في عشيرة منها ويتفق الأطراف على التقاضي من أجلها عند قاضي من عشيرة أخرى.

٦ - ومن مظاهر وحدة الأساليب القضائية بين البدو اتفاق جميع العشائر رغم اختلاف مساكنها على تحديد عائلات معينة للقيام بعملية التبشيع، ومن أشهر المبشعين الذين تعارف عليهم العشائر المختلفة المبشع عاصي من عشيرة الخضيرات، والمبشع علي الدبر من عشيرة العمران، ويقطن الإثنان ما بين العقبة والقوية في محافظة معان، والمبشع الهادي في مصر، وقد كان يقصدهم أطراف النزاع من البلاد العربية المختلفة سواء كانوا من مصر أو فلسطين أو السعودية أو الأردن أو العراق ويزبون بنتائج التبشيع لديهم.

٧ - من حيث الإجراءات الوقائية والتنفيذية فإنها تكاد تكون واحدة بين جميع العشائر البدوية، ومن أوضح الأمثلة هنا الدخالة والجيرة والجلاء والصلح الخ..

٨ - من حيث منازعات أفراد العشائر الكبيرة: إذا ارتكب أحد أفراد عشيرة من العشائر الكبيرة جريمة ما ضد فرد آخر من عشيرة كبيرة أخرى كعشائر الصخور والبلقاء والحويطات وبنى عطية وبدو بئر السبع وبدو الشمال، فقد جرت العادة أن يتبع الأسلوب التالي لحل النزاع:

أ - تقوم عشيرة المتهم بخط (أي اختيار) قاضيين من خيرة قضائها، وتقوم عشيرة المجني عليه بخط القاضي الثالث من خيرة قضائها أيضاً، وهذا هو الأصل لحل النزاع.

ب - إذا عارضت عشيرة المجني عليه باختيار القضاة فيترتب على عشيرة المتهم في هذه الحالة أن تكفي بخط قاضي واحد من قضائها، وتخط القاضي الثاني من عشيرة حيادية ثالثة، وتقوم عشيرة المجني عليه بخط القاضي الثالث من بين قضائها، ويسمون هذه الطريقة (المختلطة).

ج - يتفق الأطراف على تحديد زمان ومكان الاجتماع بكفالة شيوخ معروفين، وفي اليوم المحدد يسير الجميع من أجل إنهاء النزاع في القضية الواقعة بين أفراد العشائر الكبيرة تجنباً لحصول مضاعفات.

خلاصة القول فإن ما ذكرته أعلاه إنما يدل بوضوح على وحدة المبادئ القضائية بين
المشار البدوية على اختلاف مشاربها ومساكنها بالرغم من وجود خلاقات ثانوية في
بعض الأمور التفصيلية.



عملية الرحيل في البادية

المبحث الثالث: اختلاف التفرعات القضائية:

فيما يلي عرض سريع لبعض نقاط الخلافات المتعلقة في القضاء البدوي بين عشائر بدوية متعددة، ويلاحظ من هذا العرض أن هذه الخلافات لا تؤثر في جوهر الأعراف والتقاليد القضائية البدوية، نظراً لتعلقها بالشكل أكثر من تعلقها بالموضوع. ومن هذه الخلافات:

أ - من حيث التداول: ويسميه البدو (المشاورة) أو (المخلوبة) إذ أن القاضي عند بني صخر وبني عطية بعد أن يستمع إلى جميع الطرفين يتسحب مع كبار عشيرته إلى خارج مجلس القضاء للتشاور معهم في أمر القضية المطروحة وبعد للمشورة يعود إلى المجلس فيصدر القرار. أما قاضي الحويطات وبدو بحر السبع فلا يلجأ إلى هذا الأسلوب بل يصدر قراره دون التشاور مع الآخرين.

ب - من حيث البحث عن السوابق القضائية البدوية: إن قاضي بني صخر إذا وجد احراجاً في اصدار القرار فإنه يكلف المدعي بالبحث عن السابقة القضائية ويسمونها (المثيلة) وبعد أن يفتش المدعي عن (المثيلة) فإنه يخبر القاضي بذلك، بعدها يصدر القرار. أما قاضي الحويطات فلا يلجأ إلى هذا التكليف، بينما نجد قاضي عشائر أهل الجبل يقوم هو بنفسه بالبحث عن (المثيلة).

ج - زيادة الرزقة في القضايا المستأنفة: يشترط قضاء بدو الجنوب على الطرف الذي يرغب باستئناف القرار أن يدفع مالاً إضافة إلى الرزقة التي كان قد دفعها إلى القاضي مقابل حصوله على إذن بالاستئناف بعكس بقية القضاة لدى العشائر الأردنية الأخرى الذين لا يطلبون زيادة الرزقة السابقة مقابل إذن الاستئناف.

د - شهادة الفلاح: تنفرد عشائر بني صخر برفض سماع شهادة الفلاح إذا كان ذلك الفلاح يقيم في مناطق نفوذ عشيرة الطرف الذي دعاه للشهادة، وذلك خوفاً من تحيز الفلاح لمصلحة ذلك الطرف.

هـ - من حيث الجلاء: في القضايا الهامة كقتضاي الدم والعرض يوجد جلاء يشمل الجاني وأقاربه حتى الدرجة الخامسة ويقولون عن ذلك (الجاني وخمسته)، وقد أخذت بهذا

المبدأ عشائر الحويطات وبني صخر والبلقاء وبدو الشمال وبدو بئر السبع وبني عطية والرولة وغيرها. وقد جرت العادة أن تتبع ذلك إجراءات طويلة تنتهي بالصلح وبالتالي يعود الجالون إلى ديرة عشيرتهم، بينما يوجد جلاء من نوع آخر في بعض عشائر شمر، إذ يكون الجلاء أهدأ ويقتصر على الجاني وحده ولا ينتهي بالصلح ولذلك لا يعود الجاني وأبناءؤه إلى ديرة العشيرة، بينما حددت عشائر بني صخر والرولة مدة الجلاء بسبع سنوات بحد أعلى.

و - من حيث وجود القصاص: وهو الذي يحدد مقدار التعويض عن الجوارح فإن عشائر الحويطات وبني عطية يوجد لديها قصاصون، بينما لا يوجد شيء من ذلك لدى بقية العشائر، مثل البلقاء وبني صخر وعشائر بدو الشمال والكرك.

ز - أما العطوة: وتعني الهدنة لمدة محدودة وهي معروفة لدى العشائر البدوية باستثناء عشائر الرولة فإنها لا تعرف العطوة وتقوم الدخالة لدى هذه العشائر مقام العطوة.

ح - وأما بدل العطوة: فإن عشائر الحويطات تسميها (علوق الماني) وكانت تتقاضى رباحاً من الإبل في عطوة الإقبال التي تسبق الصلح وفي زمن الأتراك كانت تتقاضى أربعين ريالاً بدلاً من رباح الإبل، أما اليوم فتتقاضى مبلغ أربعين ديناراً، وأما العشائر المستقرة في شمال الأردن فتسميها (فراش العطوة) وتتقاضى خمسين ديناراً لقاء العطوة الأولى، بينما نجد عشائر بني صخر والبلقاء وأهل الجبل لا تتقاضى شيئاً من ذلك.

ط - أما بدل الدخالة: وهو أن يدفع المستجير إلى الدخيل مبلغاً من المال، فغير معروف بين العشائر البدوية إلا أن العشائر المستقرة في محافظة أربد تمودت على دفع بدل الدخالة، ويعود ذلك إلى أسباب تاريخية حين كانت عشائر بني صخر منتشرة في شمال الأردن.

ي - من حيث الاصطلاحات: وهناك بعض الفوارق بين العشائر:

١ - بالنسبة لكبار القضاة فتسميهم عشائر بني صخر (الحاملة) أو (الحوامل) أما عشائر الحويطات وبدو بئر السبع فتسميهم (المناهي).

٢ - إن عشائر بني صخر والبلقاء وبدو الشمال يسمون القاضي الذي ينظر قضايا العرض (قاضي المقلدات) بينما نجد عشائر الحويطات تسميه (المقبّي) وفي

الوقت نفسه فإن عشائر بدو هر السبع تسميه (المنشد).

٣ - ان عشائر بني صخر والبلقاء وبدو الشمال تسمي القاضي الذي ينظر قضايا الوجه (مبيض الوجه) بينما تسميه عشائر الحويطات وبدو هر السبع (المنشد).

٤ - وأما بالنسبة للطنن في قرار القاضي فتسميه بني صخر وعشائر البلقاء (سوم الحق) أو (عرض الحق) بينما تسميه عشائر الحويطات (طوف الحق) أو (الطوفان) بالحق أو (المرفعات).

٥ - كما أن عشائر بني صخر والبلقاء وبدو الشمال يسمون الدخالة (دخالة) بينما تسميها عشائر الحويطات (زبانة) ويقولون (زين على فلان) أي دخل في وجهه.

٦ - أما الصلح فتسميه أكثر العشائر كبني صخر والبلقاء وبدو الشمال (الصلح)، بينما تسميه عشائر الحويطات وبني عطية وبدو هر السبع (طية) ويقولون طايب على القضية أي صالح عليها.

٧ - كما نلاحظ أن بني صخر والبلقاء وبدو الشمال تسمي وضع اليد على الأرض بقصد التملك (طق الأرض)، بينما لجند عشائر الحويطات وبدو هر السبع يسمون ذلك (حجر الأرض).

٨ - كما أن عشائر الحويطات تسمي جريمة غرق حرمة المنزل (صيانة البيت) أما عشائر بني صخر والبلقاء وبدو الشمال فتسميها (حكار البيت).

٩ - أما الخاوة فمعروفة لدى الحويطات وبني صخر والبلقاوية وغيرها من العشائر بهذا الاصطلاح أما عشائر الرولة فتسميها (الودي).

١٠ - أما العادات القضائية بين البدو فتعرف (بالسوادي) أو (العوايد) بين العشائر البدوية هنا، أما العشائر الليبية فتسميها (الدرايب)، أما عشائر شمال سوريا مثل البقارة وجيس فتسميها (العوايد) ولا تعرف اصطلاح (السوادي).

١١ - تقول عشائر الكرك عن مرتكب الجريمة إذا هدر دمه (فلان مفروشة هبائه) بينما تعبر عشائر محافظة أربد عن هذا الشخص بقولها (فلان مشمس).

ك - تبادل الرزقة: هذه العادة معروفة عند عشائر البلقاوية وبني صخر وبني حميدة لكنها

غير معروفة عند عشائر الحويطات والحجابا والمناعين.

ل - بدل الكفالة: وهو أن يدفع المكفول إلى الكفيل أموالاً أو مواشي لقاء كفالته. إن هذه العادة معروفة عند عشائر الحويطات لكنها غير معروفة عند عشائر البلقاوية وبنى صخر وبنى حميدة.

م - قهوة الجاهة: تمتنع عشائر الأردن عن شرب قهوة المزب حتى يجاب طلبها في جاهة الصلح في حين نجد عشائر الرولة والسبعة لا تمتنع عن شرب القهوة بل تمتنع عن أكل طعام المزب حتى يجاب طلبها.

ن - التراض العلم بالأعراف القضائية: إن القاضي من بنى صخر لا يفترض بنفسه أو بالتقاضين عنده العلم بالقواعد العرفية الواجبة التطبيق على القضية المعروضة أمامه، ولهذا فإنه يكلف المتقاضين باثبات تلك القواعد عن طريق ذكر المثيلات (السوابق القضائية)، في حين نجد أن القاضي من الحويطات يفترض بنفسه العلم بتلك القواعد، ولهذا فإنه لا يكلف المتقاضين باثباتها.

من قضاة العشائر الأردنية



حمدان الموسى
الحلف - الببول



حسين بن عودة النجدات
الحلف - الحويطات



عودة بن نجاد
الحلف - الحويطات



نهار بن سبيع
الشميمات



جراد بن غانم
الشميمات



مفلح دأغش ابو تليه
الفريجات - الحويطات



خلف صباح ابو نوير
السعيديين



سليمان سلامة علفان ابن سرور
السعيديين



محمد سويلم بن رمان
السعيديين

من قضاة العشائر الأردنية



محمد أبو خليل
الاحويات



سالم محمد الرشيدة
الرشيدة



الشيخ هانيون بن جازي
الطالقة - الحويطات



محمد صليحي الجازي
الطالقة - الحويطات



علي سلامة بن رشيد
بني عزيمة



حمود عيد الرواجفة
الرواجفة



سالم حمدان أبو طه
المراعية



حماد خضر ثلثك
العمران



عظامه أبو دميك / الدماينة
الحويطات

من قضاة العشائر الأردنية



عبداه جلال أبو رامية
السليمانين



مرضي غطّاس حطّاطي
الطحاظة



جليل هوويل المتنة
المطون



علاش فرحان الجولان
الحويطات



مليح هليل أبو سمير
السميحين



رفيقلان بن ذياب
الذيبات



سلمان بن مطلق
الزوايدة



جدوع محمد بن عودة
العودات - الطحاظة - الحويطات



عبد صباح بن مرزقة
المرزقة / الزوايدة

المبحث الرابع: تصنيف القضاة لدى العشائر الأردنية:

إن البدو عرفوا أنواعاً كثيرة من القضاة خلال تاريخهم الطويل، فهناك قضاة ينظرون القضايا البسيطة التي لا يشترط لإصدار القرار بها توفر اختصاص معين لدى ذلك القاضي، لأنها تتعلق بأمر معروف لدى عامة البدو، وفي الجانب الآخر نجد قضاة الاختصاص، حيث يختص القاضي بالنظر في نوع معين من القضايا التي يحتاج البت بها إلى المعرفة والخبرة التي لا تتوفر في القضاة العاديين. من هنا نرى أن البدو قد عرفوا الاختصاص في القضايا وميزوا بين القضايا التي لا تحتاج إلى قاضي مختص وتلك التي تحتاج إليه، وفي هذا المجال لا بد من بحث نشأة الاختصاص القضائي بين البدو، ثم التعرض إلى تصنيف القضاة لدى العشائر البدوية التي لعبت دوراً هاماً في تاريخ البادية فأسهمت إلى حدود كبيرة في إيجاد وتطوير السوادي البدوية أي التقاليد القضائية المنتشرة بين البدو.

وقد وجدت نفسي منساقاً إلى البحث عن ذلك التصنيف في عشائر بني صخر المنتشرة في القسم الشرقي من الأردن تمتد من وسطه إلى شماله وفي عشائر الحويطات المنتشرة في جنوب الأردن وعشائر الرولة المتنقلة بين الأردن وسوريا والسعودية. وبالحظ بأن عشائر بني صخر وعشائر الحويطات تمتد حدودها من المناطق السورية في الشمال إلى حدود المملكة العربية السعودية في الجنوب. وبالإضافة إلى بني صخر والحويطات توجد عشائر بدوية أخرى تسكن بجوارها لكنها أصغر حجماً وأقل رقعة جغرافية ولديها نفس السوادي المعمول بها بين عشائر بني صخر والحويطات، وغالباً ما تستعين بقضاة هاتين العشيرتين الكبيرتين من أجل حل القضايا الخطيرة لأن القاضي البدوي يضع معرفته وخبرته في خدمة أية قضية تعرض عليه طبقاً للسوادي بغض النظر عن الاطراف المتنازعة، إذ لا تنحصر خدماته في قضايا عشيرته وحدها بل تتعداها إلى قضايا العشائر الأخرى.

أ - تصنيف القضاة عند عشائر بني صخر:

إن هذه العشائر قد عرفت أربعة أصناف من القضاة هي:



لقاضي القطة الإبن الشيخ بركات الزهير من عشائر
بني صخر



لقاضي القطة المشهور المرحوم الشيخ محمد بن
زهير من عشائر بني صخر



من اليمين : خير بدوي في قضايا الاراضي لمؤلف الكتاب لقاضي القطة المشهور عشوب الزين من عشائر بني
صخر، فالعقيد نابل المجاني فاقد أفراد عشائر بني صخر فضابط من شرطة الياضية.

١ - قاضي القلطة: وينظر القضايا الهامة التي تهم الرأي العام وتؤثر في الحياة الاجتماعية لدى سكان البادية، ويوجد عائلتان تتوارثان قضاء قلطة عند عشائر بني صخر هما عائلة (ابن زهير) وعائلة (ابن زين)، ومن أشهر قضاة العائلة الأولى المرحوم محمد بن زهير ومن قضاة العائلة الثانية الشيخ عضوب الزين.

٢ - قضاة الحاملة: ويسمونهم الحوامل ومن أشهر هؤلاء القضاة ابن فايز والخربشا وتشمل هذه الفئة القضاة التاليين:

أ - منقح الدم أو (قاضي الرقاب) وينظر في قضايا القتل وما شابهها.

ب - قاضي العرض ويسمونه (قاضي المقلدات) وينظر في قضايا العرض.

ج - مبيض الوجوه وهو القاضي الذي ينظر قضايا تقطيع الوجه وما شابهها.

٣ - قضاة العارفة: ويسمونهم العوارف وهذا الصنف من القضاة يشمل القضاة الآخرين الذين ينظرون القضايا التي تخرج عن اختصاص قضاة القلطة وقضاة الحاملة. وتشمل قضاة العارفة القضاة الذين ينظرون قضايا الأراضي والمراعي والحيول والديون الخ ..

٤ - قضاة التمهيد: ويسمونهم (بيت الخط) وهم الذين يحلون الإشكال حول تعيين القاضي المختص أو نوع القضية.

ب - تصنيف القضاة عند عشائر الحويطات:

وتصنف هذه العشائر قضاتها في أربعة أصناف أيضاً حسب الترتيب التالي:

١ - قاضي القلطة: ويوجد قاضي قلطة واحد في عشائر الحويطات هو (ابن جازي) وأشهر قضاة القلطة المرحوم حمد بن جازي.

٢ - قضاة المناهي: وهم الذين ينظرون القضايا الهامة وينهون النزاع بها، ويشمل هذا الصنف:

أ - منقح الدم أو قاضي الرقاب.

ب - قاضي العرض ويسميه الحويطات (العقبي).

ج - مبيض الوجوه ويسميه الحويطات (المنشد) وينظر قضايا الوجه عامة.



القاضي القلمة الإبرن في عشائر الحويطات
الشيخ فيصل الجزائري



القاضي القلمة في عشائر الحويطات
المرحوم الشيخ حمد بن جازي



زيارة دولة رئيس الوزراء السيد أحمد اللوزي إلى مشارب عشائر المريجيات في الجبل ويلاحظ القاضي
محمد بن عودة أبو نايه يقف الثالث من اليمين لدولة الرئيس لمحافظة معان لمؤلف الكتاب.

٣ - قضاة الحقوق الأخرى: ويشمل هذا الصنف القضاة الآخرين الذين ينظرون القضايا التي تخرج عن اختصاص قضاة القلعة وقضاة المناهي.

٤ - قضاة التمهيد: وهم الذين يقومون بحل الإشكال بين طرفي النزاع حول تعيين القاضي المختص ونوع القضية، وهنا نجد عشائر الحويطات تعرف نوعين من قضاة التمهيد هما:

أ - قضاة بيت الخط: ويشكلون الدرجة الأولى من قضاة التمهيد.

ب - قضاة المقارشية: ويشكلون الدرجة الثانية والأخيرة من قضاة التمهيد.

ج - تصنيف القضاة عند عشائر الرولة:

تعتبر عشائر الرولة من أكبر العشائر في البلاد العربية، وتعود في أصلها إلى قبيلة المعروفة، ولا زالت عشائر الرولة من البدو الرحل تنتقل طلباً للماء والكلاء بين سوريا والأردن والعراق والسعودية. ونظراً لما في لهذه العشائر من أثر كبير في تاريخ هذه المنطقة كان لا بد من التمرّس إلى تصنيف القضاة لديها.

وبلاحظ الباحث أن عشائر الرولة لا تُعير الاهتمام إلا إلى ثلاثة أصناف من القضاة هم ابن شعلان وقضاة الدم وقضاة العرض.

١ - ابن شعلان: وتتركز بيده الأمور الهامة لهذه العشائر، فهو يتولى القيادة الحربية والزعامة السياسية، ويعتبر أعلى سلطة قضائية، فهو من الزاوية الأخيرة يشبه قضاة القلعة في عشائر الحويطات وبني صخر، إذ يمكن الطعن بأي قرار يصدر عن قاضي رولي إلى ابن شعلان الذي له الحق بنقض القرار المطعون به أو تأييده أو تعديله أو تنفيذه أو عدم تنفيذه.

٢ - قضاة الدم: ويسمون قاضي الدم (مقطع الدم) وأهم قضاة هذه الفئة:

أ - ابن مهيد من عشائر الفدحان ويعتبر المرجع الاستئنافي للطعن بقرارات ابن سمير وابن كويتب في قضايا الدم.

ب - ابن سمير ويسمى ابن حمد من عشائر ولد علي.

ج - الكويتب من عشائر الرولة.

٣ - قضاة العرض: ويسمونهم (قضاة المقلدات) وأشهرهم:

أ - ابن جندل من عشيرة السولمة/ الرولة.

ب - القعقاع من عشائر الرولة.

د - تصنيف القضاة عند عشائر أهل الجبل:

كانت هذه العشائر في الأصل تسكن جبل العرب في الأراضي السورية، ولكنها بعد الحرب العالمية الثانية أخلدت تتوسع إلى الجنوب حتى استقر أكثر أفرادها في المناطق الشمالية من الأراضي الأردنية. وتصنف هذه العشائر قضائياً على الشكل التالي:

١ - القاضي العام لهذه العشائر هو ابن خضير من عشيرة الحسن ولا زالت هذه العشيرة تسكن الأراضي السورية. ويعتبر ابن خضير قاضي الدم لدى عشائر أهل الجبل كلها.

٢ - قضاة العشائر: إن لكل عشيرة من عشائر أهل الجبل قاضي واحد أو أكثر يتولى حل القضايا التي تنشأ بين أفراد العشيرة، وفيما يلي توزيعات القضاة بين تلك العشائر:

أ - عشيرة الشرفات وأهم قضائياً قاسم الصفيان.

ب - عشيرة العظامات وأهم قضائياً ابن معرر.

ج - عشيرة المساعيد وأهم قضائياً ابن بريك وابن سرور.

يتولى هؤلاء القضاة حل القضايا التي تنشأ بين أفراد تلك العشائر، وإذا نشأ خلاف بينهم فبإمكان أي طرف أن يرفع النزاع إلى ابن خضير من أجل البت به. وتشكل هذه العشائر ما يمكن تسميته (الاكتفاء الذاتي القضائي) أي أن حل قضاياها يكون من قبل قضائياتها فقط.

هـ - قضاة العشائر البدوية الأخرى:

إن العشائر البدوية الأخرى تكتفي كل منها بتمين عائلة ينحصر القضاء في أفرادها بتوارثها الواحد عن الآخر، وينظر القاضي أي خلاف ينشأ بين أفراد العشيرة، وأما سوادي هذه العشائر فهي نفس سوادي عشائر بني صخر والحويطات وأهم هذه العشائر:

١ - عشيرة بني خالد: وتسكن في الجزء الشمالي من الأراضي الأردنية، ويسب القضاء بها

هو (بيت القاضي)، ويعرف بأبن سويحه، وسوادبها هي سوادي بني صخر. وتوجد علاقة بنعمة (بني عم) بين هذه العشيرة وعشيرة السرحان.

٢ - عشيرة السردية: وتسكن في مناطق الأردن الشمالية وبيت القضاء بها هو (ابن فواز)، وسوادبها هي سوادي بني صخر.

٣ - عشيرة العيسى: وتسكن في الجزء الشمالي من الأراضي الأردنية وبيت القضاء بها هو (ابن ماضي)، وسوادبها هي سوادي بني صخر.

٤ - عشيرة الحجابا: وتسكن منطقة القطرانة والحسا وسط الأردن، وبيت القضاء بها هو (ابن هداية).

٥ - عشيرة السرحان: وتسكن في مناطق الأردن الشمالية، وبيت القضاء بها هو (ابن بالي) في قضايا الدم و(ابن كمير) في قضايا المواشي و(ابن عخشان) في قضايا الغزو و (ابن معيوف) في قضايا العرض، وسوادبها هي سوادي بني صخر.

و - عشائر لا بد من ذكر قضائها:

في خاتمة هذا البحث لا بد من التعرض الى قضية عشائر بدوية لم يرد ذكرها من قبل نظراً للدور الذي لعبه هؤلاء القضاة في تاريخ قضاء البادية، بالرغم من أن أغلب أفراد تلك العشائر أو كلهم يعيشون في بلاد أخرى غير الأردن:

١ - عشيرة بني عقبة: وقد اشتهر قضاء هذه العشيرة بحل قضايا العرض وما أكثر الروايات عنهم، ويسكن أفراد هذه العشيرة في شمال الأراضي السعودية، ويوجد نفر منهم في بحر السبع، وأشهر قضاء العرض في هذه العشيرة أبو دحيذح.

٢ - عشيرة بني عطية: ويسكن أغلب أفرادها الأراضي السعودية بالرغم من وجود عدد غير قليل في الأراضي الأردنية، وأشهر قضاء هذه العشائر مطير أبو طلع من عشيرة الحمايسة وسالم بن مسعيد من عشيرة السليمان وهما من مناطق الدم.

٣ - عشائر النعيم: وتسكن أكثر هذه العشائر سوريا ويوجد جزء منها في العراق وجزء في الأردن وقاضيتها العام هو ابن طحان.

٤ - عشائر السبعة: وتنتقل بين الأردن والسعودية وسوريا وقاضيتها العام طراد المرشد

وهذه العشيرة من قبيلة حنزة.

ز - ابن زهير ودوره القضائي:

ينتمي ابن زهير إلى عشيرة الفريج من عشائر الكعابنة من بني صخر وهو زعيم عشائر الجهور.

ويعتقد البدو بأن جد ابن زهير من الأشخاص الصالحين: ولذلك نجد عائلة ابن زهير تتمتع باحترام الجميع وتقديرهم.

ويشعر البدوي بالرهبة حين يدخل بيت ابن زهير، لأنه يخشى نفوذه الديني سراً وعلناً، ومن أهم الإيمان عند البدو أن يحلف بابن زهير.

ومن هنا نجد البدو قد استفادوا من توفر هذه الصفات في ابن زهير فوجهوها لخدمة المجتمع البدوي بأسره. ولذلك نلاحظ الدور الهام الذي يلعبه ابن زهير في المجالات التالية:

أ - ابن زهير قاضي القلعة: من المعروف أن ابن زهير هو أرفع مرجع قضائي لدى عشائر بني صخر، والمبدأ الذي يقرره يسير عليه جميع القضاة، وبالإضافة إليه فهناك ابن زين الذي يعتبر قاضي قلعة آخر لدى هذه العشائر.

ب - ابن زهير يداوي الأمراض: فحين يشعر البدوي بالمرض وخاصة مرض شلل الوجه النصفي ويسميه البدو (أبو الوجوه) فإنه يطلب العلاج عند ابن زهير.

ج - بيت ابن زهير مكان لحلف اليمين: من المعروف أن بيت ابن زهير يتخذ البدو مكاناً لحلف اليمين نظراً للرهبة التي يخلفها حلف اليمين في هذا البيت.

د - بيت ابن زهير يبنى للصلح: حين يستعصي حل قضية كبيرة بين عشائر من بني صخر أو حتى من غير بني صخر عندها يلجأ المعتدي إلى استعارة بيت ابن زهير من أجل بنائه ليكون بيتاً للصلح. ويعتبر البدو أنه يصبح من واجب الطرف المعتدى عليه أن يقبل الصلح في بيت ابن زهير، لأنه إن لم يقبل ذلك يعاقبه الله وتنزل عليه لعنة المجتمع البدوي بأسره.

وجرت العادة أن ينقل بيت ابن زهير على رباع من الإبل إلى المكان المحدد لاجراء الصلح، ويبنى هناك. وبعد اتمام مراسيم الصلح يعاد هذا البيت على رباع آخر من الإبل إلى

ابن زهير ويصبح الرباع الأول والرباع الثاني من الإبل ملكاً إلى ابن زهير، ويعبرون عن ذلك بقولهم ان هذين الرباعين هما (حق بيت ابن زهير).

تطبيقات: لقد استعصى حل قضية قتل وقعت بين أفراد من عشائر أهل الجبل حيث لجأت عشيرة الجاني إلى استعارة بيت ابن زهير من أجل اجراء الصلح وفعلاً تم ذلك.

وفي قضية أخرى وقعت بين أفراد من عشيرة بني خالد وأفراد من عشائر بني صخر جرى الصلح في بيت ابن زهير ودفعت عشيرة بني خالد مبلغ ٥٠ ديناراً وهو (حق بيت ابن زهير) وقد انتهت القضية عن طريق السماح وبدون مقابل تكريماً لبيت ابن زهير.

روى لي أحد القضاة^(١) أن أحد أفراد عشيرة الرقاد قد اعتدى على محمد بن زهير سنة ١٩٤٦م وبعد مرور عام واحد توفي المعتدي في الصحراء بسبب العطش، وفي سنة ١٩٤٨م توفي والده، وفي سنة ١٩٤٩م توفي أخوه، وبدل ذلك على أن لعنة ابن زهير حلت بتلك العائلة مما دفع عشيرة الرقاد إلى مصالحة ابن زهير.

ز - لحة عن قضية العشائر المستقرة:

لابدّ قبل اختتام بحث القضية عند العشائر البدوية من التعرض لذكر قضية العشائر التي أصبحت اليوم مستقرة في المدن والقرى حرفاناً بتأثيرهم في حل القضايا أيام كانت عشائرهم من الرحل أو شبه المستقرة، ولا زال بعضهم يلعب دوراً هاماً في هذا المجال حتى يومنا هذا بالرغم من تحويل جميع القضايا إلى المحاكم المدنية.

١ - **قضاة عشائر البلقاوية:** وهي عشائر كبيرة العدد وتسكن المناطق الوسطى من الأردن وكانت تشكل قوة حربية واحدة تمتد بين قرية النعيمة شمالاً حتى وادي الموجب جنوباً وقد كان توزيعها القضائي على الشكل التالي:

(١) القاضي محمد صامد الرقاد عضو محكمة استئناف عمان.



من اليمن: السيد صادق الشرع محافظ إربد قالقاضي بغيت المعرعر من عشيرة العظامات
من عشائر أهل الجبل لمؤلف الكتاب لم عدد من أفراد عشيرة العظامات .



المؤلف مع بعض قضاة وشيوخ عشائر بني حسن وتضم الصورة من اليمين:
القاضي قاسم العيطان شيخ عشيرة المراحشة، فالشيخ ناصر السليمان الشهوان الدغمي
شيخ عشيرة المشاقبة فالشيخ فارس المليان الحسين شيخ عشيرة الخوالدة فالمؤلف

أ - عشائر بلقاوية الشمال: وقاضيهام العام ابن حديد ويسكن قرية القويسمة قرب عمان.

ب - عشائر بلقاوية الجنوب: وقاضيهام العام أبو الغنم ويسكن بلدة مأدبا.

ج - عشائر بلقاوية الأغوار أي العدوان: وقاضيهام العام ابن عدوان ويسكن قرية الشونة.

د - عشائر بلقاوية الدعجة: وتسكن ماركا قرب عمان وقاضيهام أبو جاموس وأبو شوراب، الأول من عشيرة الرشايدة والثاني من عشيرة الشبيكات.

هـ - عشائر بلقاوية السلط: ومن قضايتها ابن حمدان من عشيرة العواملة وأبو حمور من عشيرة الحمامرة وابن حمود من عشيرة المربيات وابن نصر الله من عشيرة الفواخير وابن الحاج من عشيرة القطيشات.

ز - عشائر بلقاوية العجارمة: وتسكن قرية أم البساتين وقاضيهام ابن شهوان.

و - عشائر بني حسن: ومن قضايتها ابن قلاب وأبو دلبوح ودغمي السميز وعيطان الحرحشي.

ح - عشائر بلقاوية القرضة: وتسكن منطقة شفا بدران وقاضيهام ابن حجاج الذي ينظر قضايا عشائر المساف والسكر واللوزين أيضا.

ملاحظة: كان قاضي القلطة لعشائر البلقاوية هو ابن قلاب، كما أنه كان أعلى مرجع قضائي لها. أما قاضي الرعاة فهو من عائلة الغرير من عشيرة الدعجة، وقاضي المعترضة من عائلة الحرواوين من عشائر بلقاوية الجنوب، أما قضاة الفلاحة والأراضي فكانوا من السلطية. ويقول البلقاوية: ان الحق المسطر (النهائي) عند ابن قلاب، أما الحق الثقيل (الشديد) فهو عند أبو الغنم.

٢ - لقضاة عشائر محافظة إربد:

وتوجد عشائر عديدة في هذه المحافظة لكنها لم تكن تشكل قوة واحدة في الماضي، فنجد عشائر: جبل صجلون تقف إلى جانب عشائر البلقاوية، بينما تقف عشائر الكورة إلى جانب بني صخر. وقد كان لعشائر هذه المحافظة توزيعات قضائية أهمها:

أ - ابن رباح وهو الشريفة: ويعتبر القاضي العام لعشائر الكورة في محافظة إربد. ويسكن اليوم قرية دير أبو سعيد.

ب - ابن فريح: وهو من كبار قضاة عشائر جبل عجلون وينظر القضايا الخطيرة وخاصة قضايا العرض.

ج - ابن علوان: من قرية الطيبة ويعتبر قاضي عرض.

د - ابن عزام: ويعتبر القاضي العام لمعشائر الوسطية في شمال محافظة اربد.

هـ - ابن نصير: ويسكن قرية الحصن ويعتبر قاضي الخيول.

٣ - قضاة عشائر الأغوار ووادي عربة:

أ - عشائر عباد: وتسكن الأغوار الوسطى في الأردن وأشهر قضاتها ابن ختلان.

ب - عشائر المشاحنة: وتسكن الأغوار الوسطى أيضاً وأشهر قضاتها من عشيرة الفاخور والربيع.

ج - عشائر الغزاوية: وتسكن الأغوار الشمالية في الأردن وقاضيتها من عشيرة الرهاينة.

د - عشائر البلونة: وتسكن الأغوار الشمالية وقضاتها هما ابن أعسر وابوزليمة.

هـ - عشائر الصقر: وكانت قبل سنة ١٩٤٨ م تسكن غور بيسان وقاضيتها هو ابن قطام.

و - عشائر السعيديين: وتسكن وادي عربة وقاضيتها العام هو ابن سرور.

ز - عشائر الأحويات: وتسكن القسم الجنوبي من وادي عربة وقاضيتها محمد ابو خليل.

٤ - قضاة العشائر في جنوب الأردن:

ويمكن توزيع هؤلاء القضاة على الشكل التالي:

أ - لقضاة عشائر الكرك: وأهمهم ابن مجلي من الجبالي وهو قاضي القلطة والقاضي العام لعشائر الكرك. ومن القضاة الآخرين ابن صرار من الصرايرة وابن معاط من المعاطية والطرو من الطراونة والحبيشي من الحباشنة، أما عشيرة العمرو فقاضيتها ابن هادي وابن ثبيت والأخير كان قاضي القلطة لمعشائر الكرك قبل قدوم عشيرة الجبالي إلى الكرك.

ب - قضاة عشائر بني حميدة: وتسكن هذه العشائر جنوب مأدبا وأهم قضائها ابن طريف وأبو بريمز وأبو شخنب والهرط والرواحنة.

ويمكن تصنيف القضاة لدى هذه العشائر على الشكل التالي:

١ - ابن حاتم من الريجات: قاضي الدموم (قضاها الدم).

٢ - ابن طريف: قاضي العرض والخيول.

٣ - ابن حيد من الحمصة: قاضي الرعاة.

٤ - ابن نافع من البريزات: قاضي المعترضة.

ج - قضاة عشائر معان: وأشهر قضائهم حامد الشراري ومحمود كرشان.

د - أما عشيرة الحجايا فقاضيها: هو ابن هداية.

هـ - قضاة عشائر الطفيلة: وسواي هذه العشائر هي نفس سواي الحويطات، وأهم قضائها الأهور من عشيرة الحميدات والخيسن من عشيرة الكلالدة - والمرافي من عشيرة البحرات والقرهان من عشيرة العبيدين.

و - قضاة عشائر اللواتنة: وتسكن وادي موسى وأشهر قضائها أبو فرج والهلالي وابن معمر.

ز - قضاة عشائر الشوبك: وتسكن عدة قرى في منطقة الشوبك وأشهر قضائها أبو دحية والهابية والشخبي.

المبحث الخامس: تنظيم الجهاز القضائي:

يلاحظ مما تقدم أن تصنيف القضاة لا يختلف في المبادئ والأصول وإنما يقع الخلاف في الاصطلاح أو في الخطوات التفصيلية، ولذلك وجدت من الأفضل أن أجمع بين هذه التصنيفات لأقيم تصنيفاً شاملاً لقضاة البدو من أجل الحصول على صورة أوضح للتنظيمات القضائية عندهم، وقد قسمت قضاة البدو إلى أربع فئات:

أولاً: الفئة الأولى وتشمل (قضاة القلطة):

إن مجتمع البادية قد مرّ خلال التاريخ بمراحل عديدة إذ أنه ليس بمعزل تام عما يدور حوله في المجتمعات الأخرى، فحين تعرض قضية غريبة عن القضاة المألوفة في هذا المجتمع على أحد القضاة البدو فإنه يشعر بالحرج إذا ما تبين حقيقة أمرها. ومن هنا فإنه يدرك مدى خطورة القرار الذي يصدر بها وتأثيره على مجتمع البادية، ولذلك يبادر هذا القاضي برد هذه القضية إلى مراجعها فيخاطب طرف النزاع قائلاً (أنا لا أقط عليها ولا يستطيع أن يقط عليها إلا القاضي فلان لأنه من قضاة القلطة) أي أن القاضي العادي هنا يرد هذه القضية ويمتنع عن النظر بها، بنفس الوقت فإنه يرشح أحد قضاة القلطة للنظر بها. ومن المعروف أن قاضي القلطة حين ينظر هذا النوع من القضايا فإنه يضع مبدأ عاماً يسير عليه القضاة الآخرون، ويصبح هذا المبدأ من سوادي البدو. ويمرّ البدو عن ذلك بقولهم أن قاضي القلطة (إن هدم رشم ما حدا بينه وإن بنى رسم ما حدا يهدمه)، وأهم الطرق التي تصل خلالها القضايا إلى قاضي القلطة ما يلي:

- ١ - قد يدرك طرفا النزاع خطورة القضية فيذهبان مباشرة إلى قاضي القلطة.
- ٢ - يحيل القاضي العادي القضايا الخطيرة التي تحتاج إلى وضع مبادئ جديدة إلى قاضي القلطة لإصدار المبادئ التي يراها.
- ٣ - قد يدرك قاضي القلطة نفسه أو بعض أفراد عشيرته ضرورة إعادة النظر في سوادي البدو بين الحين والحين وعلى ضوء التغير الاجتماعي الذي تمر به حياة البدو، ولذلك يصدر المبادئ الجديدة لتحديث السوادي القديمة.

صلاحيات قاضي القلطة:

ان أهمية الدور الذي يلعبه قاضي القلطة في المجال القضائي وخاصة في مراحل التغييرات الاجتماعية يدعونا إلى استعراض الصلاحيات التي يتمتع بها حتى يتسنى له القيام بهذا الدور بصورة فعالة. ومن خلال هذا الاستعراض يتبين أن أبرز صلاحيات قاضي القلطة هي:

أ - الصلاحية القضائية: يمارس هذه الصلاحية حين يبت بالقضايا المعروضة عليه ودوره هنا يشبه إلى حد كبير دور القضاة البدو من الفئات الأخرى.

ب - الصلاحية التشريعية: حين يشعر هو أو عدد من أفراد العشيرة بعدم صلاحية بعض السوادي البدوية للمرحلة الاجتماعية التي تمر بها العشيرة، فإن قاضي القلطة بعد أن يتأكد من صحة ذلك يجمع قضاة العشيرة ومعتريها ومفكريها من أجل دراسة السوادي على ضوء التطور الجديد لوضع أفضل الحلول التي تساهم في التطور الاجتماعي عن طريق إلغاء أو تعديل أو تعديل تلك السوادي، ويلاحظ بأن قاضي القلطة يمارس هذه الصلاحية دون حاجة إلى إثارة هذا الموضوع عن طريق القضايا المعروضة.

ج - الصلاحية المزدوجة: ويتمتع قاضي القلطة هنا بالصلاحيتين التشريعية والقضائية بنفس الوقت، ويحدث ذلك حين تعرض عليه قضية هامة ويكتشف أثناء النظر بها أن تطبيق السوادي أمر لا تقره العدالة على ضوء التطور الاجتماعي الجديد، ولذلك فإنه يصدر الفرض الذي يراه أقرب إلى العدالة، وبذلك يضع مبدأ عاماً يسير عليه القضاة الآخرون، وبمعنى آخر فإنه يضع الحل عن طريق ادخال تعديل في السوادي البدوية.

تطبيقات:

أ - قاضي القلطة في عشائر الحويطات: على ضوء التغيير الاجتماعي الذي حدث بين عشائر الحويطات، فقد تنبه قاضي القلطة المرحوم الشيخ حمد بن جازي إلى ضرورة إعادة النظر في السوادي القديمة، وبعد المداولة مع قضاة وشيوخ الحويطات خلال سنة ١٩٤٠م وضع مبادئ جديدة عدلت السوادي القديمة، وهذه المبادئ هي:

١ - المبدأ الأول: الزواج الذي يريد ترك زوجته يفقد حقه باسترداد المهر، وهذا

المبدأ يخالف السوادي القديمة التي كانت تتيح للزوج أن يسترد جميع ما دفعه لها حتى ثمن الملح التي خسرها. كما أضاف الشيخ حمد إلى ذلك المبدأ أنه إذا كانت الزوجة عايفة (ترغب ترك زوجها) فإن لزوجها الحق في أن يسترد جميع المراسي والفلوس التي سبق وقدمها مهرأ لها ولكن لا يصح له أن يسترد الذهب والجهاز (أي اللباس والحلي).

٢ - المبدأ الثاني: لا يجوز اجبار الأب على تزويج ابنته من أي إنسان بغض النظر عن درجة القرابة.

٣ - المبدأ الثالث: لقد قرر منع العداية بين عشائر الحويطات بحجة أنها أصبحت عداوة) لكثرة المشاكل والمتاعب التي جلبتها.

٤ - المبدأ الرابع: كما منع قتل الحيوان وقطع الشجر فأرأ جرائم الدم والعرض.

٥ - المبدأ الخامس: كما قرر منع الحيرة التي يلجأ إليها البعض للحيلولة دون زواج فتاة من عشيرتهم بحجة أن المعترض أولى بها من غيره.

ب - قضية القلطة في عشائر بني صخر: ومن أهم المبادئ التي تقررت ما يلي:

١ - زواج ابنة العم:

وفي حوالي سنة ١٩٥٠م اجتمع قضاة القلطة في بني صخر وهما القاضي المرحوم محمد بن زهير والقاضي عضوب الزين وأعادوا النظر في سوادي الزواج المثبتة لدى هذه العشائر، وبعد دراسة التطورات الجديدة في حياتهم الاجتماعية اصدروا مبدأ حرم ما فيه (جيرة ابن العم لابنة عمه) حيث أن السوادي القديمة كانت تتبع القاعدة القائلة (ابن العم ينزل ابنة العم عن ظهر الفرس) أو قولهم (ابن العم يأخذ ابنة عمه من البرزة) أي أن السوادي القديمة أعطت الحق لابن العم أن يمنع زواج ابنة عمه لأنه أولى بها حتى ولو في ليلة زفافها.

ولذلك جاء المبدأ الذي وضعه قاضيا القلطة يحرم ذلك ويفتح أمام الفتاة مجالاً أوسع للزواج خاصة وأن حصر الزواج بابن العم من القديم كان من الأسباب التي أدت إلى انتشار عادة (الطماحة)، أي ان الفتاة ترغم على الزواج من ابن عمها إلا أنها بعد مرور أيام من هذا الزواج الاجباري كانت تتركه وتذهب الى بيت أهلها أو أقاربها الآخرين وتمضي حياتها الزوجية بهذا الأسلوب حتى تحصل على الطلاق.

٢ - شهادة الفلاح (الزارع):

وفي أواخر عهد الدولة العثمانية حين انفرط جبل الأمن والنظام وسيطرت العشائر البدوية على كثير من المناطق، حدث أن نشأت قضية بين أحد أفراد عشيرة من عشائر بني صخر مع طرف آخر وقد اتفق الطرفان على التقاضي عند قاضي معروف، وبعد عرض قضية الطرفين عليه كلف القاضي الطرف الصخري بإحضار شهود لاثبات ما يدعيه ولما كان ما يدعيه غير صحيح، فقد لجأ إلى طريق التهديد والقوة لإجبار عدد من الفلاحين الذين كانوا يخضعون لسيطرة عشيرته وأفهمهم بأن عليهم أن يؤدوا الشهادة بالشكل الذي يناسبه، وتحت تأثير الخوف صحبه الشهود إلى عند القاضي وهناك أسر أحد هؤلاء الشهود إلى القاضي بما حدث وأنهم يشهدون تحت التهديد بالقتل والانتقام، فأجل القاضي البت بهذه القضية وسماع الشهود إلى موعد لاحق لم يحدده، وبفس الوقت رفع هذا القاضي (عملية شهادة الفلاح الذي يخضع لسيطرة من يطلب شهادته) إلى قضاء القلطة لدى عشائر بني صخر وهما ابن زهير وابن زين، وعلى الفور اجتمع قاضيا القلطة المذكوران وأصدرا قرارهما بمنع سماع شهادة الفلاح الذي يقيم في مناطق نفوذ بني صخر لأنه لا يستطيع أن يؤديها بحرية وصدق وتعرضه للانتقام والخوف، وذلك طلباً للعدالة والحقيقة، ولا بد من الإشارة إلى أن الفلاح الذي يقيم في منطقة نفوذ عشيرة من عشائر بني صخر يتمتع من الشهادة لأي فرد من هذه العشيرة ولكنه يستطيع الشهادة إذا كان أطراف القضية من خارج هذه العشيرة، ولو كانوا من عشائر أخرى من عشائر بني صخر والقاعدة (فلاح الكتيبان يستطيع الشهادة في قضايا غير الكتيبان).

ج - قضايا القلطة عند عشائر البلقاوية:

ان تعدد هذه العشائر وكثرة أفرادها وامتدادها على رقعة كبيرة من الأرض ونشاطها الاقتصادي أدى إلى ايجاد مراكز قضائية عديدة، وتخويلها صلاحيات واسعة بالرغم من أن ابن قلاب استمر قاضي القلطة الرئيسي لجميع هذه العشائر، فكان كل قاضي يعالج الحالات المستجدة في منطقة عشيرته، وحين يعرض الحل على ابن قلاب يجيزه ليصبح ملزماً لجميع عشائر البلقاوية على امتداد مناطقها ومن أشهر القضايا ما يلي:

١ - سرقة الضيف:

حوالي سنة ١٩٤٠م حلّ شخص سمودي اسمه مسند بن عثمان ضيفاً على فريق

من عشائر البلقاوية تسكن بيوت الشعر في منطقة جاوة قرب عمان، وكان الضيف يحمل بندقية ومسدساً وفي صباح اليوم التالي فقد الضيف البندقية والمسدس وحصل خلاف بينه وبين المعزب (المضيف) وعرضت هذه القضية على القاضي الشيخ شاهر بن حديد باعتباره قاضي قلعة لعشائر بلقاوية الشمال، وبعد أن استمع إلى كل ما تعلق بهذه القضية أصدر قراره المشهور بأن واجب الضيف أن يراعي حرمة عادة الضيافة وأن لا يؤذي المضيف ولا يسرقه كما أن واجب المعزب (المضيف) أن يحمسك بتقاليد احترام الضيف وأن لا يؤذيه ولا يسرقه والا كان مسؤولاً عن ذلك وقد نشأ عن هذا القرار القاعدة المشهورة (الضيف سالم ومسلوم منه) وقد فرض على فريق البلقاوية، باعتبارهم مسؤولين بالتكافل والتضامن عن سلامة الضيف وسلامة أمواله، دفع مبلغ ٤٠ ديناراً إلى الضيف السعودي باعتبارها تمناً للبندقية والمسدس على أن يكون الحق لهؤلاء البلقاوية بالتحري عن السارق ومقاضاته لأن الضيف ليس باستطاعته ذلك.

ويلاحظ أن القاضي اعتبر المسؤولية جماعية، إذ كان على كل فرد من أفراد ذلك الفريق من البلقاوية أن يسهر على سلامة الضيف وسلامة أمواله، ولهذا يقول البدو (سلامة الضيف من حظ المعزب).

٢ - الجلاء بين عشائر البلقاوية في مدينة السلط:

حوالي سنة ١٩٢٣م اتهم صالح القصير من عشيرة الجزازية بقتل أحد أفراد عائلة أبو السمن من عشيرة الحياصات وجميعهم من السلط ومن حي وادي الأكراد، وقد جلى المتهم وأقاربه إلى منطقة عشائر عباد (وهي مكان الجلاء التقليدي لعشائر السلط)، وبعد مكوثهم في الجلاء عدة أشهر تعرضوا إلى مضايقات من أفراد العشيرة التي جلوا إلى منطقتها.

وعلى أثر ذلك عقد اجتماع عام لأصحاب الحل والعقد في مدينة السلط لوضع أسس جديدة للجلاء تتناسب مع التغير الاجتماعي، مع مراعاة أن أهالي السلط يسكنون بيوت الحجر، وليس الشعر، وبعد استعراض نوع المضايقات التي حدثت لتلك العائلة أصدر المجتمعون القرار التالي:

أ - لا يصح جلاء أي عائلة من السلط إلى منطقة عشائر عباد، وذلك حفاظاً على استمرار العلاقة الطيبة مع تلك العشائر من ناحية، وحفاظاً على صيانة فتيات السلط من

الاختلاط بالغرباء عنهم من ناحية أخرى.

ب - يعتبر حي وادي الأكراد مجلى إلى عشائر حي الحارة، كما يعتبر حي الحارة مجلى إلى عشائر وادي الأكراد. يلاحظ بأن السلط تنقسم إلى منطقتين هما الحارة ووادي الأكراد، كما يلاحظ أن هذه الفقرة قد ألفت عادة تقليدية قديمة في قضايا الجلاء، وقد نهجت هذه الفقرة على نهج عشائر مدينة معان حيث أجازوا الجلاء من حي إلى حي آخر داخل مدينة معان نفسها.

ج - يستثنى من شروط الجلاء وأحكامه الأمور التالية:

١ - السرايا وهي دار الحكومة إذ أباحوا للجالي وأقاربه مراجعة السرايا بغض النظر عن موقعها على اعتبار أن مراجعة السرايا وطلبها من الضروريات لمصالح الناس.

٢ - دور العبادة إذ أباحوا للجالي وأقاربه أن يودوا شعائر العبادة وحضور المناسبات الدينية في المسجد والكنيسة بغض النظر عن موقع دار العبادة، على اعتبار أن العبادة أمر ضروري وحيوي.

٣ - الجنازة إذ أباحوا للجالي وأقاربه أن يرافقوا جنازة قريبهم حتى لو مّوت في ديرة العشيرة المعادية.

وحيث عرض قرار الجلاء المذكور الذي يعيد النظر بأحكام الجلاء التقليدية على القاضي ابن قلاب وغيره من قضاة البلقاوية أقروه وأصبح ملزماً، وعلى أثر ذلك تم ترحيل الختم صالح القصير وأقاربه من منطقة عشائر عباد إلى منطقة الحارة في السلط ليقضي مدة الجلاء هناك.

وحوالي سنة ١٩٤٩م جرى تطور آخر هام على أحكام الجلاء في مدينة السلط نتيجة انتشار التعليم وبيوت الحجر واستقرار الأمن، فحين قتل أحد أفراد عشيرة الفواخيرية سلامة المصطفى من عشيرة الفواخير، والعشيرتان تقطنان حي الحارة، والمكان السليم للجلاء هو وادي الأكراد بموجب قرار سنة ١٩٢٣م إلا أن عشيرة الفواخير تنازلت عن حقها بجلاء الجاني وأقاربه إلى وادي الأكراد وسمحت لهم بالبقاء في منازلهم وفي حي الحارة من المدينة نفسها.

ثانياً: الفئة الثانية وتشمل (قضاة الحاملة) كما يسمونهم (قضاة المحاميل) (وقضاة المناهي):

وهم القضاة الذين يتحملون مسؤولية البت في الجرائم الخطيرة باصدارهم الأحكام التي تضمن انهاءها طبقاً لسوادي البدو. ويمكن تقسيم هذه الفئة من القضاة إلى ثلاثة أقسام:

١ - منقع الدم ويسمى (مقطع الدم) كما يسمى (قاضي الرقاب) وهو القاضي الذي ينظر في قضايا القتل وما يرافقها من جرائم الاعتداء على الأشخاص، وإذا واجه اشكالا في تقدير التعويض كأن يكون كل من الطرفين قد اعتدى على الآخر فإنه يحيل الطرفين إلى القصاص ليقوم بتقدير تعويض كل من الطرفين بعد أن يصدر قاضي الدم قراراً وفرضاً بلفة البدو يتضمن المبادئ الأساسية من أجل إنهاء القضية.

٢ - قاضي العرض ويسمى (قاضي المقلدات) كما يسمونه (العقبى): وينظر في قضايا العرض والاعتداء على حرمة المنازل ويسمى القاضي هنا بالعقبى نسبة إلى عشيرة بني عقبة، لأن قضاة العرض المشهورين قديماً كانوا من بني عقبة. ولقاضي العرض منزلة احترام خاصة، إذ يخاطبه الطرفان على اعتبار أنه والد النساء بقولهم (وش بك يا ابوهن) أي أبو قضايا النساء.

٣ - مبيض الوجه ويسمونه (المشند) وينظر في قضايا تقطيع الوجه وتسويده، ونظراً لخطورة جريمة تقطيع الوجه فإن مبيض الوجه يحتل مركزاً مرموقاً في القضاء البدوي، والعقوبة التي يفرضها تعتبر ركيزة من ركائز الاستقرار في البادية، وبذلك فإنه يضع حداً أمام الآخرين بحول دون ارتكاب جريمة تقطيع الوجه.

ثالثاً: الفئة الثالثة وتشمل (قضاة العارفة):

ويسمونهم (العوارف) أو (المشاهي) أو (قضاة الحقوق): وتشمل هذه الفئة القضاة الذين ينظرون في القضايا الأخرى التي لم ترد في اختصاص قضاة الفئتين الأولى والثانية. ويشترط في قضاة هذه الفئة أن يكون لديهم معلومات وافية كل ضمن اختصاصه. وقد ينظر القاضي الواحد أكثر من نوع واحد من القضايا، فعلى سبيل المثال نجد أن قاضي الأراضي غالباً ما يكون من أصحاب الأراضي الشاسعة، ولذلك يسمونه (قاضي الاقطاعات)، وكذلك نجد قضاة (الربان) غالباً ما يكونون من عائلة مشهورة باقتناء

الخيول الأصيلة، ولذلك يسمونهم (أرباب الخيول)، وقد يجمع القاضي الواحد بين النظر في قضايا الأراضي وقضايا الخيول وغيرها.

وأشهر قضايا الفقه الثالثة هم:

١ - القضاة والخصام: وينظر قضايا الجروح والضرب، ويقوم بتقدير التعويض عن كل جرح استناداً إلى قواعد خاصة مراعية طول الجرح وعمقه ونية المعتدي، كما يراعي موقع الجرح من الجسم، فعلى سبيل المثال نجد التعويض عن جرح الوجه أكثر من التعويض عن نفس الجرح لو كان في مؤخرة الرأس.

٢ - قضية الرسان: ويسمونهم (أرباب الخيول) وينظرون في الخلاف الناشء حول الخيول وأرسانها أي أصلها، فكثيراً ما ينشأ الخلاف حول نتائج شراء وبيع هذه الخيول وينتج عن ذلك عملية (المقاصرة) وهي المقاضاة من أجل الخيول.

٣ - قاضي الرعيان: ويسمى (محاسبي الرعيان): وينظر في النزاع الذي ينشأ بين الراعي ومعلمه أي صاحب الغنم أو الإبل التي أوكّل أمرها إلى الراعي: ويمت هذا في الخلاف المتعلق بأجور الراعي أي (شرطه) بلغة البدو.

٤ - قضية الأراضي: ويسمونهم (أهل الاقطاعات): وينظرون في الخلاف الناشء حول المياه والمراعي والأراضي.

٥ - قضية الحلّة: ويسمونهم (قضاة الحلال) أو (قضاة المواشي) أو (الزبادية) أي زبادي المال: وينظرون في الخلاف الناشء حول المواشي والأموال بشكل عام.

٦ - مسوق الحلال: ويسمونه (مقود الحلال): وينظر في الخلاف الناشء حول العداية وأحكامها، كما ينظر فيما يصح قبوله من المواشي التي تصلح لوفاء مبلغ من المال أو تنفيذ حكم صادر عن قاضي بدوي.

٧ - قاضي الحرام: وهو الذي ينظر في الخلاف الناشء حول ما كسبه العشرة أثناء الغزو، إذ يقوم ببيان حق كل فرد أو فخذ من العشيرة.

٨ - قاضي الضيوف: وهو الذي ينظر في الخلاف الناشء عن عملية (المغالطة) التي تحدث بين المعازيب حين يصير كل منهم على أنه أولى من غيره في إقامة الوليمة للضيف وهذه هي المغالطة. عندها يرفع أطراف الخلاف القضية إلى قاضي الضيوف

ليبين من هو صاحب الأولوية في إقرار الضيف. ومن المبادئ التي يطبقها قاضي الضيوف القاعدة التي تقول (السابقات القاطات) أي أن من يبدأ بالزمية يكون أولى بإقرار الضيف من يأتي بعده. إلا أن لهذه القاعدة استثناءات كأن يكون الذي بدأ بالزمية سبق وأقر الضيف أي قَدَّم واجب الضيافة وعليه هنا أن يترك الأمر لغيره، أو كأن تكون بين الضيف وأحد المعازب معاملة حسنة، ففي هذه الحالة يقدَّم هذا المعرب على غيره لأن البدو يحبرون رابطة الحسناء تستحق الأولوية في إقرار الضيف.

٩ - المرضوي: ودوره يأتي لحل الخلاف الناشئ بين الطرفين حول الحل السابق الذي سبق وتوصلا إليه، إلا أن أحدهما حاول إنكار شروط وأحكام الحل السابق، عندها يأتي دور المرضوي. فقد تعارف البدو على تبني اجراء هام لمنع تجديد المنازعات التي سبق وانتهت بحلول قضائية أو رضائية. ولما كانت الاتفاقات والقرارات في المجتمع البدوي تصدر شفاهاً في سمع وجمع أي حضور شهود عديدين دون كتابتها فقد يحاول أحد الطرفين استغلال ذلك مطالباً الطرف الآخر خلافاً لما تضمنته الحل السابق. فحين يدعي أحدهما على الآخر فإن هذا الأخير يرد ادعاءه، ولذلك فإن كلا من الطرفين يشهد الثين من الموجودين على حديث الآخر. وبعد أن ينشأ هذا الإشكال الخطير فإنه يصبح من الصعب تنفيذ ما ورد في الحل السابق، ولهذا يذهب الطرفان بناء على اتفاقهما إلى المرضوي وهو الشخص الذي كان حاضراً مجلس القضاء بين الطرفين ويعرف تفصيلات الحكم السابق في القضية المطروحة، أما إذا تعلق الخلاف باتفاق سابق فالمرضوي هنا هو الشخص الذي كان حاضراً عقد الاتفاق بين الطرفين. وفي الموعد المحدد يصطحب الطرفان شهودهما ويتجهان إلى المرضوي، وقبل أن يبدأ المرضوي بسماع القضية فإن على كل طرف أن يدفع مالا معلوماً يسمى (رضوة) يودعه لدى المرضوي إلى حين انتهاء القضية. وبعد أن يستمع المرضوي لشهود كل طرف فإنه بالنتيجة يبين حقيقة الحل وتفصيلاته ويعتبر أحد الطرفين حاسراً يأخذ الأموال التي وضعها على اعتبار أنها (رضوة) ويرد مال الطرف الرابع للدعوى ولا يعتبره من قبيل الرضوة. وهناك ما يشبه الاجماع على ان مقدار الرضوة يجب أن يكون عالياً وقد حدده بعضهم بثلاث الممال - المتنازل عليه ليكون اجراء تأديباً لمن يدعي حقوقاً ليست له أو من يقوم بتقديم معلومات كاذبة تخالف الحقيقة التي سبق وظهت أمام الناس.

يلاحظ مما تقدم انه يشترط لوصول الطرفين للمرضوي ما يلي:

أ - أن يكون هناك حل سابق للنزاع.

ب - أن يحصل خلاف حول الحل السابق.

ج - أن يعرقل هذا الخلاف تنفيذ ما نص عليه الحل السابق.

د - أن يرضى الطرفان سلفاً بما يفرضه المرضوي نظراً لأمانته المعروفة.

رابعاً: الفقرة الرابعة وتشمل (القضاة التمهيد) أو (الاعتراض):

وبأني دور هذه الفقرة من القضاة في المرحلة التي تسبق اختيار القضاة المختصين، ويمكن تلخيص وظائف هذه الفقرة بما يلي:

١ - أن قاضي التمهيد هو الذي يحدد موضوع الخلاف بين الطرفين إن كان هذا الموضوع مجال خلاف.

٢ - انه يحدد فئة القضاة المختصة للنظر في ذلك الخلاف.

٣ - إنه يحدد الطرف الذي يدفع الرزقة، علماً بأنه قد جرت العادة أن المتهم هو الذي يتحمل الرزقة في قضايا العرض بغض النظر عن النتيجة.

٤ - إنه يحدد الأحراف القضائية واجبة التطبيق إن كان ذلك موضع خلاف، كأن يكون كل طرف من عشرة تختلف أحرافها عن الطرف الآخر، والقاعدة العامة في هذه الحالة هي أن أحراف عشرة المعتدى عليه (الطرف الطارد) هي التي يجب تطبيقها وليست أحراف الطرف المعتدي (الطرف المطرود).

تتكون فئة قضاة التمهيد من درجتين:

أ - الدرجة الأولى: وتشمل:

قضاة بيت الخط: ويسمونهم قضاة (بيت الملم) كما تسميهم عشرة الشرارات (بيت الوساء): ففي حالة عدم اتفاق الطرفين على تحديد موضوع النزاع أو القاضي المختص فإنهما يذهبان إلى قاضي بيت الخط الذي بعد أن يستمع إلى أقوال الطرفين يقوم بتحديد موضوع النزاع ويقترح القاضي المختص للنظر بالنزاع. ويلاحظ أن صلاحيات قاضي بيت الخط محدودة، وهو يتقيد بالاجراءات التالية:

- ١ - لا يتناول رزقة من أي من الطرفين أي أنه ينظر بالقضية مجاًناً.
- ٢ - يحاول جاهداً لا صلاح الطرفين فإن لم ينجح بذلك فإنه يحاول الحصول على اتفاقهما حول تعيين قاضي ينظر الخلاف الناشئ.
- ٣ - لا يعتبر قراره ملزماً لأي من الطرفين، ولذلك حين يفشل بوضع خطة الحل فإن الطرفين يسيران إلى (المقارشي) وهو قاضي واسع الصلاحيات.
- ب - الدرجة الثانية: وتشمل (المقارشية) ويسمونهم (المويرضية)، كما يسمونهم (الضريبة) ويسمونهم أيضاً (شلة القرش): فعندما يصل الطرفان إلى المقارشي فإنه يستمع إلى أقوال كل منهما قبل أن يصدر قراره، ويلاحظ بأن له صلاحيات واسعة. وهو يتقيد بالأحكام التالية:
 - ١ - يأخذ أجوراً يسمونها (قرشاً) من الطرف الخاسر أي (المبطل).
 - ٢ - لا يأبه باتفاق الطرفين واختلافهما ويركز اهتمامه حول استخلاص نقطتين:
 - أ - من هو الطرف الذي يحق له خط القضية إن كان هذا الموضوع أحد فروع النزاع.
 - ب - نوع الحق المختلف عليه وقيمه من أجل تعيين القاضي المختص.
 - ٣ - بعد دراسة أقوال الطرفين يقوم بإصدار القرار - بتعيين القاضي، ويعتبر قراره ملزماً للطرفين.
 - ٤ - الطرف الذي يصبر على رفض قرار (المقارشي) يعتبر خاسراً للدعوى، أي مفلوجاً سلفاً دون الرجوع إلى أي مرجع آخر.

المبحث السادس: الاختصاص القضائي:

إن البدوي بطبيعته يميل إلى البساطة وعدم التعقيد في معاملاته مع أهله وعشيرته. ومن هنا نراه يلجأ إلى أقرب الطرق وأيسرها لحل الخلاف الناتج. وهذه القاعدة تمتد حتى تشمل العشيرة بأسرها، إذ يلجأ أفرادها إلى حل خلافاتهم لدى قضاة البدو سواء أكانوا من عشيرتهم أو من غيرها، لأن سوادي البدو تكاد تكون واحدة في مبادئها وأصولها بين جميع العشائر. وتسير العشيرة على هذا المنوال حتى يكثر عدد أفرادها وتتشعب قضايها وتمتد ديارها فتشمل مساحة واسعة من الأراضي وبذلك يصعب على الفرد من هذه العشيرة أن يتجشم الصعاب في سبيل الوصول إلى قاضي من غير عشيرته. ومن هنا وفي هذه المرحلة بالذات تبرز أهمية وجود قضاة لدى العشيرة الكبيرة نفسها. يضاف إلى العوامل السابقة وجود أسباب مباشرة تؤدي إلى ذلك كابتعاد العشائر عن بعضها، أو نشوب الحرب بينها، أو اضطراب الأمور الأمنية في الحدود بين العشيرتين، كل هذه العوامل تساعد على تطوير الجهاز القضائي لدى كل عشيرة. ومن هنا تولدت الحاجة إلى الاختصاص القضائي عند البدو:

أ - نشأة الاختصاص القضائي لدى عشائر الحويطات:

ان من أوضح صور نشوء الاختصاص القضائي بين البدو قصة نشوء هذا الاختصاص عند عشائر الحويطات .. ففي منتصف القرن التاسع عشر اعتدى فجيح بن عريقد من عشائر النميمات على ضيف كان نزيراً في بيت الشيخ سلامة بن جازي. وقد اتفق الطرفان على التقاضي عند (ابن دحيدح) من عشيرة بني عقبة، ويرى أن منجماً أسمه أبو غريقان من عشيرة الترايين من بني السبيع كان صديقاً إلى فجيح، وقد نصح فجيح أن لا يقاضي سلامة بن جازي قبل الظهر. لأن حفظ سلامة على قول المنجم يبقى قائماً منذ الصباح حتى الظهر، وقد لمج فجيح بتأجيل موعد التقاضي إلى بعد الظهر. ونتيجة تقاضي الطرفين عند ابن دحيدح خسر سلامة القضية وقدم ذلوله رزقة للعقبى - وبذلك يكون فجيح قد عاد رابحاً. وبعد رجوع سلامة إلى عشائر الحويطات جمع شيوخ هذه العشائر وبحث معهم تطوير جهاز القضاء لديهم، واتفق الجميع على تعيين عائلات تختص كل

منها بالنظر في قضايا معينة، بحيث يرث الأبناء عن آباءهم ذلك الاختصاص، وقد تعاهد الجميع على الامتناع عن التقاضي لدى ابن دحيح وغيره من القضاة لبعدهم عن ديرة عشائر الحويطات. وقد وزع الاختصاص القضائي بين عشائر الحويطات على الشكل التالي:

- ١ - ابن جازي: يعتبر (قاضي قلطة) وقاضي عام ينظر أية قضية.
- ٢ - ابن حليدة: من عشيرة المراعية اعتبر (منقع الدم).
- ٣ - ابن هودة: من عشيرة المطالقة اعتبر قاضي عرض أي (عقي) حسب تعبير الحويطات.
- ٤ - ابن عليدي: من عشائر النعميات اعتبر (قاضي أقطاعات) وينظر قضايا الأراضي.
- ٥ - ابو ركية: من عشيرة السليمانيين اعتبر (قاضي قصاص) وينظر قضايا الجروح والعاهاات.
- ٦ - المؤمسي: من عشيرة البدول اعتبر (قصاصاً) وينظر قضايا الجروح والعاهاات.
- ٧ - الرصاحي: من عشيرة المراعية اعتبر (مسوق حلال) أي (زبادي مال).
- ٨ - ابن ذباب: من عشيرة المطالقة اعتبر (قاضي حرام) أي أنه ينظر في الخلاف الناتج عن توزيع الكسب في حالات الغزو وله الحق بقتل فرس الفارس وعند الضرورة قتله إذا هرب من المعركة.
- ٩ - ابو ثابه: اعتبر (قاضي حرام) وصلاحياته واسعة في هذا المجال لأنه من عقداء الغزو.
- ١٠ - جازي بن فلاح: من الغريجات (قاضي رحيان) ويلاحظ أن لقاضي الرحيان في ذلك الحين شأنًا كبيراً لأنه يعادل محكمة العمال اليوم.
- ١١ - أما (أرباب الخيول) أي (قضاة الرسان) فهما ابن جازي وابن هودة.

ب - متركزات الاختصاص القضائي وماضيها وحاضرها:

ويلاحظ بأن توزيع الاختصاص القضائي بهذا الشكل منذ ما يزيد على قرن ونصف بين عشائر الحويطات يبرر عن الاهتمام الأكيد بأمور القضاء ودوره الفعال في استمرار التماسك الاجتماعي عن طريق الحل العادل المستند إلى السوادى. وقد روعي في توزيع الاختصاص سلوك كل عشيرة واتجاه أفرادها ومركزها بين العشائر الأخرى. فمثلاً نجد أن

ابن ذياب وأبو تايه اعتبرا من (قضاة الحرام) باعتبارهما من عقداء الغزو المعروفين بين البدو، وبذلك تكون التندشة قد هيأت كلاً منهما لهذا المركز الهام في ذلك الوقت. كما يلاحظ بأن قاضي الأراضي كان من عشيرة النعميات التي تقطن في أراضي زراعية تكثر بها المياه. أي أن الاختصاص القضائي كان يسائر نمط الحياة الذي تقيمه العشيرة، فمثلاً يدرك ابن ذياب وأبو تايه أحكام الغزو أكثر من النعمية بينما يدرك النعمية أحكام الأراضي أكثر منهما في ذلك الحين. ومع مرور الزمن تطورت تلك العشائر اجتماعياً فنبغ قضاة من عشائر غير التي شملها الاختصاص، فمثلاً ابن نجاد من عشائر النجدات في قرية القوية حتى أصبح القاضي المرحوم (عودة بن نجاد) من أبرز قضاة الحويطات بل قضاة البدو بشكل عام، كما ظهر (ابن سرور) من عشائر السعيديين المتواجدة في وادي عربة وهضاب الشراة حتى اعتبر القاضي المرحوم عفنان بن سرور من أبرز قضاة البدو في الجنوب.

وقد تعدت الأمور تلك الحدود فلاحظ أن بيوت القضاء المختصة قد تغيرت أحوالها القضائية، فبعضها قد ازدادت قيمته القضائية، فمثلاً نجد اليوم القاضي (جراد بن غانم) من عشيرة النعميات يحتر من أبرز قضاة البدو، إذ ينظر قضايا الدم والعرض وغيرها، بينما نجد أسماء أخرى قد خفت قيمتها القضائية فمثلاً نجد ابن عليدة من عشيرة المرامية يكاد يختفي اسمه في الوقت الحاضر من سجل القضاة وهكذا... ومع تغير الظروف فقد اعتري الجهاز القضائي تغير كبير إذ يكاد يختفي الاختصاص القضائي اليوم. فقد أصبح القاضي الواحد ينظر أي نوع من القضايا، وأصبح الاختصاص القضائي يتوقف على إرادة الطرفين المتخاصمين، فهما اللذان يقرران اختيار القاضي الذي ينظر القضية مدار الخلاف بينهما. ومن هنا أصبح الطرفان ينظران إلى مقدرة القاضي بالدرجة الأولى ولا يمران ماضي عائلة القاضي كبير اهتمام.

يضاف إلى ذلك أن كثيراً من فروع العشائر البدوية، وحتى بعض العشائر بكاملها قد شملتها القوانين المدنية وأصبحت الأحكام النظامية صاحبة الاختصاص للنظر بقضايا هذه العشائر، أي أن رقعة تطبيق السوادي قد انحسرت كثيراً، وحتى تلك السوادي اعترها التغير فتطلعت بعض المفاهيم القانونية الحديثة كمنع تقديم (الفرقة) وهي فئاة كانت تقدمها عشيرة الجاني ليتزوجها أحد أقارب المجني عليه، وكتحديد (مدة الطعن) بقرار القاضي البدوي بثمانية أيام، بينما السوادي الأصلية لا تعرف هذه المدة، وغير ذلك كثير. ومع تطور المفاهيم تطورت القرارات فهناك فرق بين (الفرض) أي القرار الصادر عن قاضي بدوي منذ

عشرين سنة وبين الغرض الذي يصدر في قضية مماثلة عن قاضي بدوي هذه الأيام. وعلى سبيل المثال أصبح القاضي (القصاص) اليوم يقدر قيمة الضرر بالنسبة للجروح الظاهرة، وإذا اعتقد بوجود كسور داخلية في الجسم فإنه لا يقدر قيمة الضرر الناتج إلا استناداً إلى صور الأشعة. كما أن (قاضي الاقطاعات) أصبح حين ينظر قضية أرض يستعين بخبرة المساحين وأدوات المساحة الحديثة. وحتى في قضايا العرض أصبح بعض قضاة البدو يطلب معانة المعتدي عليها لدى الطبيب. هذه هي بعض الأمثلة التي تعطي صورة واضحة عن المرحلة الانتقالية التي يمر بها القضاء البدوي في أيامنا هذه.

ج - التنازع على الاختصاص القضائي:

كثيراً ما يثور النزاع حول تحديد نوع القضية بين الأطراف المتنازعة، كما يحدث في المحاكم النظامية. ويلاحظ أن العديد من قضايا البادية لها أكثر من وجه واحد، ويختلف هذا الوجه باختلاف الزاوية التي ينظر منها طرف القضية، فحين يتجاذب القضية الواحدة عدة اتجاهات جرمية عندها ينشأ الخلاف الذي يؤثر في الطريق التي يمكن سلوكها من أجل الوصول إلى الحل المناسب. وتوضيحاً لفكرة التنازع على الاختصاص في القضايا البدوية أذكر ما يلي:

١ - قد يشكل الفعل الواحد أكثر من جريمة، فقد يعتبر عرقاً لحرمة المنازل وبنفس الوقت قد يشكل جريمة عرض، كأن يحاول المعتدي السرقة من أحد البيوت وأثناء دخوله البيت تطرده إحدى الفتيات فيفر هارباً بعد أن تعرفه. ففي هذه الحالة يحاول المعتدي أن يبرر دخوله البيت بهتني الأعداء، فقد يدعي انه حضر بقصد الحصول على المساعدة، وقد يصل به الأمر إلى أن يدعي بأنه حضر بقصد السرقة تجنباً للათام بقضية العرض، بينما يصبر صاحب البيت أكثر الأحيان على أن وجوده في البيت كان بقصد الاعتداء على العرض. ويلاحظ بأن الفعل هنا تتجاذبه ثلاثة اتجاهات جرمية هي عرق حرمة المنزل وسميها البدو (صيانة البيت)، والسرقة، وأما الاتجاه الثالث فهو جريمة العرض.

٢ - كما أن الفعل الواحد قد يشكل قضية دم وقضية عرض. كأن يقدم شخص على ضرب امرأة. في بيت أحد أفراد العشيرة، ففي هذه الحالة تنشأ قضية التنازع على الاتجاه الجرمي، فيعتبر البعض بأن القضية قضية دم، وبذلك تكون من اختصاص

(مناقع الدم)، وقد يعتبرها البعض الأخر قضية عرض وبذلك تكون من اختصاص (العقبة)، وقد يعتبرها غيرهم بأنها تشكل خرقاً لحرمة المنزل. وهناك من يقول بأنها تشكل الثلاث قضايا مجتمعة أي انها قضية دم وقضية عرض وقضية خرق حرمة المنزل بنفس الوقت.

٣ - وقد يشكل الفعل الواحد قضية (عداية) وقضية سرقة. فالعداية مسموح بها في البادية إذ لكل بدوي نزل عنده ضيف ولم يجد لديه ما يمكنه من اكرامه ان يأخذ رأس ماشية (ذبيحة) من أقرب غنم يلقاها على أن يعيد بدل رأس الماشية فيما بعد خلال مدة معينة. وقد يعتبر صاحب الغنم فعل ذلك الشخص من نوع السرقة لأن للعداية اصولاً وشروطاً معينة إذا لم تراعى تتحول العداية إلى سرقة. وفي حالات أخرى قد تتحول العداية إلى جريمة (عوج)، وذلك حين يتعسف الشخص العادي على الغنم باستعمال حق العداية فيلجأ إلى أخذ كبش الغنم أو أخذ نعجة معشرة في حين توجد خراف في الغنم، فإن فعله هذا يعتبر خارجاً عن حدود العداية المتعارف عليها ويصبح جريمة (عوج)، ويلاحظ أن الفعل الواحد هنا تتجاوزه ثلاثة اتجاهات أحدها شرعي هو العداية والآخران جرميان هما السرقة والعوج.

د - حل النزاع على الاختصاص القضائي:

ان عشائر الحويطات تعبر عن طريقة حل النزاع بقول أحد الطرفين للآخر (لك ثلاثة من خشم تسعة)، ففي الحالات العادية إذا اتفق طرفا القضية على خط ثلاثة قضاة معروفين فيكون هذا الاتفاق ملزماً لهما ولا يحق لأي طرف التصل منه فيما بعد. أما إذا وقع الاختلاف بينهما على خط القضاة كأن يدعي أحدهما أن القضية تدخل في اختصاص (العقبة) من قضاة البدو أي أنها تتعلق بقضايا العرض ويصر استناداً إلى ذلك على التقاضي عند قضاة هذه الفئة، بينما يدعي الطرف الثاني بأن القضية من اختصاص (المناشد) من قضاة البدو أي أنها تتعلق بجريمة المنازل أو تقطيع الوجه ويصر استناداً إلى ذلك على التقاضي عند هذه الفئة من القضاة. وقد جرت العادة في مثل هذه الحالة أن يقول أحد الطرفين للآخر حلاً للاشكال (خذ ثلاثة من خشم تسعة) أي أنه يقترح خط ثلاثة قضاة من كل فئة من ثلاث فئات من قضاة البدو، وهذه الفئات هي (المناشد) و (العقبة) وذلك لتلبية لطلب الطرفين في هذه القضية. وأما الفئة الثالثة التي يقترح خط ثلاثة قضاة منها فهي (شلة القرش) من قضاة البدو باعتبار أن قضاة هذه الفئة الأخيرة يجري خطهم لحسم النزاع على

الاختصاص القضائي، لأنهم أصحاب الصلاحية لتحديد طبيعة القضية ونوعها، وبالتالي تحديد فئة القضية المختصة للنظر بها. ويصح الطرفان الخطوات التالية في هذا المجال:

١ - يتفق الطرفان على عطف ثلاثة قضايا من (شلة المقارضية) وثلاثة قضايا من (المقبة) وثلاثة قضايا من (المناشد)، وبذلك يصبح عدد القضايا الذين اتفق الطرفان على عطفهم تسعة قضايا.

٢ - يبدأ كل طرف بعرض قاضي واحد من شلة المقارضية، وبعد ذلك يسير الطرفان للتقاضي عند القاضي الذي بقي بعد عملية العرف.

٣ - يعين القاضي المقارضي نوع القضية ويحدد الفئة المختصة للنظر بها. ولكل من الطرفين ان يعلن بقراره عند أحد القاضيين المعزوفين من شلة المقارضية.

٤ - حين يحدد قرار المقارضي النهائي الفئة المختصة للنظر بالقضية فإن الطرفين يلزمان بالتقاضي عند هذه الفئة، فإن كانت الفئة المختصة من (المقبة) سار الطرفان عند قضايا هذه الفئة الذين سبق واتفق الطرفان على عطف ثلاثة من قضاياها، أما إذا عيّن القرار (المناشد) فئة مختصة فإن الطرفين يلزمان بالتقاضي عند مخاطبهم السابقين من قضايا هذه الفئة.

ملاحظة:

ذكرت في المثال الوارد في هذه القضية أن الخلاف وقع بين الطرفين على الاختصاص بين قضايا المقبة وقضايا المناشد، أما في قضايا أخرى فربما يكون الخلاف على النزاع بين فئات أخرى من قضايا البدو



جلسة لقائية في عشائر بدو الجنوب في الأردن

المبحث السابع: القضايا والحلول بين العرف العشائري والقانون الجزائي:

وفي هذا المجال يقول البدو (كل قضية ولها حل) كما يقولون (كل عقدة ولها حلال) أي أنهم يعتقدون بوجود التلازم بين وجود القضية ووجود الحل المناسب لها حسب اعراف البدو وسوادبهم، فلا توجد قضية بين البدو ليس لها حل مهما كانت طبيعة تلك القضية وأطرافها.

أما في القانون الجزائي فنجد القاعدة القانونية المعروفة (لا جريمة ولا عقوبة بلا نص) أي أنه إذا وجدت قضية ولم ترتفع إلى مستوى الجريمة بموجب نص القانون فإن القانون الجزائي لا يعاقب عليها، وبالتالي فهو لم يضع حلاً لها مهما كانت أهمية تلك القضية، وبالإضافة إلى ذلك فهناك جرائم عديدة لا تنال العقوبة مرتكبيها لأسباب قانونية نص عليها قانون العقوبات أو قانون أصول المحاكمات الجزائية أو القوانين الأخرى. ومن أوضح الأمثلة على تلك الفئة من الجرائم التي لم يعاقب مرتكبوها:

١ - الجرائم التي اسقطت فيها الدعوى الجزائية أو العقوبة بالتقادم: وتقادم العقوبة يعني مضي فترة من الزمن يحددها القانون تبدأ من تاريخ صدور الحكم البات دون أن يتخذ خلالها إجراء لتنفيذ العقوبة التي قضى بها، ويترتب على التقادم إنهاء الالتزام بتنفيذ العقوبة مع بقاء حكم الإدانة قائماً، وبالإضافة إلى هذا التقادم يوجد نوع آخر هو التقادم المنهني للدعوى الجزائية، والفرق بين هذين النوعين من التقادم هو أن التقادم الذي يسقط العقوبة يفترض فيه صدور حكم بات انقضت به الدعوى الجنائية، أما التقادم الذي يسقط الدعوى فيفترض أنه لم يصدر به حكم، وإن الدعوى لا زالت قائمة، ففي التقادم المسقط للعقوبة لا يجوز اتخاذ إجراءات لتنفيذ العقوبة، أما في التقادم المسقط للدعوى فلا يجوز رفع الدعوى الجزائية، وبذلك يبقى مرتكب الجريمة دون عقوبة في الحالتين.

٢ - الجرائم والعقوبات المشمولة بقانون العفو:

أ - فالعفو عن العقوبة هو إعفاء المحكوم عليه من تنفيذ العقوبة كلها أو بعضها أو إبدال حقوقه بأخف منها.

ب - اما المعفو عن الجريمة، فهو محو صفة الجريمة من الفعل المرتكب، بحيث لا ترفع الدعوى ضد مرتكب الجريمة، اما الدعوى المرفوعة فتتقضي أو يحى الحكم الصادر بحقه، وهذه هو العفو العام.

٣ - الجرائم الواقعة فعلاً والمشتكوك بقا عليها: فمثلاً لو قتل شخص يجلس في فناء بيته برصاصة أصابته برأسه، وكان يوجد في تلك الساعة ثلاث مناسبات أعراس تطلق فيها عبارات نارية ولم يعرف القاتل الحقيقي أثناء التحقيق أو المحاكمة فلا يجوز ملاحقة انسان في هذه الجريمة، ويسمى البدو هذه الجريمة (المظلولة) فيفرضون الدية على أصحاب الثلاثة أعراس بالتساوي حلاً لهذه الجريمة الغامضة، إلا إذا أثبت أحد الاطراف ارتكاب شخص معين لهذه الجريمة، عندها تنتقل المسؤولية الى ذلك الشخص المعين.

٤ - قضاياء البراءة في الجرائم الخطيرة التي تنتج عن بطلان الاجراءات حيث، تثبت الادلة ان الفاعل هو فلان، إلا أن المحكمة ولوجود عيب قانوني في الاجراءات تقرر بطلان تلك الاجراءات وما نتج عنها ولو كان اعتراف الجاني نفسه بارتكاب الجريمة، فما هو ذنب الطرف المجني عليه في هذه الحالة حتى يتحمل مسؤولية افعال أو جهل الموظف المختص بجمع الادلة الجزائية.

وهناك الكثير من الامثلة التي صادفتني في مجال المحاماة والقضاء، حيث كنت أرى أن الجاني الحقيقي يغلت من العقاب والمسؤولية ويبقى حراً طليقاً لأسباب قانونية سليمة. إن هذه الجرائم بحاجة الى معالجة وإيجاد حلول مناسبة لها، لأنه لا يعقل أن يترك الجاني الذي ثبت ارتكابه للجريمة دون عقاب، وقد تنبه المشرع المشائري الأردني لهذه القضايا فأوجد الحلول المناسبة لها عملاً بالقاعدة البدوية المشهورة (كل قضية ولها حل)، وهناك قاعدة بدوية تكمل هذه القاعدة تقول باله (ما يموت حق وراءه مطالب) أي ان الحق عند البدو لا يموت ولا ينقضى بمرور الزمن.

الملاحق:

ويشمل هذا الفصل الملاحق التالية:

- أ - الملحق الأول: يتضمن كشفاً بأسماء قضاة العشائر البدوية.
- ب - الملحق الثاني: ويتضمن كشفاً بمناطق العشائر البدوية.
- ج - الملحق الثالث: ويتضمن كشفاً بالمصطلحات القضائية البدوية.

الملحق رقم (١)

كشف بأسماء قضاة العشائر البدوية:

قضاة بدو الجنوب:

العدد	الاسم	القبيلة	العشيرة
١ -	الشيخ فيصل حمد الجازي	الحويطات	المطالقة
٢ -	الشيخ جدوع محمد العودات	الحويطات	المطالقة
٣ -	الشيخ رقيفان بن ذياب	الحويطات	المطالقة
٤ -	الشيخ محمد صفيق الجازي	الحويطات	المطالقة
٥ -	الشيخ عبد العزيز ضيف الله أبو الصقور	الحويطات	المطالقة
٦ -	الشيخ عفاش راهي الجلودا	الحويطات	المطالقة
٧ -	الشيخ محمد حودة أبو تايه	الحويطات	الفريجات
٨ -	الشيخ جزارع جراد	الحويطات	حيال جازي/ الفريجات
٩ -	الشيخ علوش دافش	الحويطات	حيال جازي/ الفريجات
١٠ -	الشيخ سالم محمد الزلياني	الحويطات	الزلاية
١١ -	الشيخ عبد عتيق بني حواد	الحويطات	الزلاية
١٢ -	الشيخ سليمان بن مطلق	الحويطات	الزوايدة
١٣ -	الشيخ عتيق مرعي العطنة	الحويطات	المطون
١٤ -	الشيخ جليل هويل العطنة	الحويطات	المطون
١٥ -	الشيخ خلف صباح أبو نوير	الحويطات	السلامانيين
١٦ -	الشيخ عبد الله جلال أبو ركيه	الحويطات	الركيبات/السلامانيين
١٧ -	الشيخ سعود مرعي	الحويطات	الركيبات/السلامانيين
١٨ -	الشيخ فياض دعسان أبو سميح	الحويطات	السميحين/الفريجات

العدد	الاسم	القبيلة	العشيرة
١٩ -	الشيخ عطية محمد المصبحون	الحويطات	المصبحون/الفريجات
٢٠ -	الشيخ مهدي بخت	الحويطات	الدراوشة/الفريجات
٢١ -	الشيخ طلب سليم أبو شوشة	الحويطات	العمارين
٢٢ -	الشيخ أحمد علي الرشادة	الحويطات	الرشادة
٢٣ -	الشيخ نهار بن سبع النعمات	النعمات	النعمات
٢٤ -	الشيخ جراد بن غانم النعمات	النعمات	النعمات
٢٥ -	الشيخ سليمان سلامة بن سرور	السعيدين	السرويين
٢٦ -	الشيخ سليمان فرح السرية	السعيدين	السرويين
٢٧ -	الشيخ سويلم سلامة بن مفرج	السعيدين	السرويين
٢٨ -	الشيخ محمد سلامة بن روميضي	السعيدين	الرواضيه
٢٩ -	الشيخ سلامة محمد أبو طافع	السعيدين	الطوافحة
٣٠ -	الشيخ عودة محمد الأقرع	السعيدين	العرنات
٣١ -	الشيخ محمد سالم أبو خليل	الاحويات	الحلاللة
٣٢ -	الشيخ سالم محمد الحليفي	الاحويات	الحلايفة
٣٣ -	الشيخ سالم ناصر أبو قاطوم	الاحويات	القواظمة
٣٤ -	الشيخ مفرج العلياني	الحجابا	
٣٥ -	الشيخ مطلق أبو ذينة	الحجابا	
٣٦ -	الشيخ علي حمد الزبون	الحجابا	
٣٧ -	الشيخ حامد عودة حامي الأصفر	بني عطية	
٣٨ -	الشيخ عودة بن أرشد	بني عطية	
٣٩ -	الشيخ يادي محمد الدماي	الدماي/الحويطات	
٤٠ -	الشيخ عطا الله قاسم أبو دميك	الدماي/الحويطات	

لقضاة عشائر بني صخر:

العدد	الاسم	القبيلة	العشيرة
١ -	الشيخ عضوب الزين	بني صخر	الزين
٢ -	الشيخ صالح حمد النوفل الزين	بني صخر	الزين
٣ -	الشيخ محمد الميطان	بني صخر	الهقيش
٤ -	الشيخ فتطول الزيدان	بني صخر	الهقيش
٥ -	حماد سالم السحيم	بني صخر	الهقيش
٦ -	الشيخ سعود فناطل الرشيد	بني صخر	الهقيش
٧ -	الشيخ نايف حديثة الحريشا	بني صخر	الحريشا
٨ -	الشيخ طافور للمحم	بني صخر	الحريشا
٩ -	الشيخ بركات طراد	بني صخر	الحريشا
١٠ -	الشيخ رفيفان خالد الحريشا	بني صخر	الحريشا
١١ -	الشيخ ظاهر ذهاب الفايز	بني صخر	الذباب
١٢ -	الشيخ بركات محمد الزهير	بني صخر	الجهور
١٣ -	الشيخ مزعل الخليف	بني صخر	خضير
١٤ -	الشيخ جازي الفتيان	بني صخر	السليلة
١٥ -	الشيخ علي الحنان	بني صخر	الكعابنة
١٦ -	الشيخ فنخير الشراري البخت	بني صخر	الفايز
١٧ -	الشيخ سامي مثقال الفايز	بني صخر	الغبين/الفايز

لقضاة عشائر بدر الشمال:

العدد	الاسم	المشيرة
١ -	الشيخ سعود القاضي	بني خالد
٢ -	الشيخ مجعم بن ماضي	العميسى
٣ -	الشيخ غصاف السمران	المرحان
٤ -	الشيخ فرحان الكعير	المرحان
٥ -	الشيخ حمادة الفواز	السردية
٦ -	الشيخ غلف العنيزان	أهل الجبل/الشرفات
٧ -	الشيخ بهجت المعمر	أهل الجبل/المقامات
٨ -	الشيخ عواد البريك	أهل الجبل/المساعيد
٩ -	الشيخ هائل السرور	أهل الجبل/المساعيد

قضاء عشائر بدو السبع - الترابين - المزازمة - التياها - الجهارات
وتوابعهم مع بدو قضاء الخليل:

العدد	الاسم	العشيرة
١ -	الشيخ حماد حمد الصانع	الترابين
٢ -	الشيخ حماد حماد الصوفي	الترابين
٣ -	الشيخ عطية فرحان أبو يحيى	الترابين
٤ -	الشيخ الحاج سلامة أبو صعلبك	الترابين
٥ -	الشيخ محمد حسين أبو صوصين	الترابين
٦ -	الشيخ زيادة اسماعيل أبو خنلة	الترابين
٧ -	الشيخ حماد سليمان أبو خليون	الترابين
٨ -	الشيخ حماد بن سعيد	المزازمة
٩ -	الشيخ فرحان ناصر أبو الخليل	المزازمة
١٠ -	الشيخ سالم حسن المطلعة	المزازمة
١١ -	الشيخ سليمان أبو سرعة	المزازمة
١٢ -	الشيخ علي عيد بن خضيرا	المزازمة
١٣ -	الشيخ الميسى أبو لية	التياها
١٤ -	الشيخ موسى أبو راشد	التياها
١٥ -	الشيخ محمد سعد الهرفي	التياها
١٦ -	الشيخ عواد أبو جقم	التياها
١٧ -	الشيخ محمد أبو شنار	التياها
١٨ -	الشيخ يحيى الوحيدي	الجهارات
١٩ -	الشيخ خليل بن مشرف	الجهارات
٢٠ -	الشيخ محمود أبو جابر	الجهارات
٢١ -	الشيخ سلمان أبو جريان	الجهارات

العدد	الاسم	العشيرة
٢٢ -	الشيخ منصور الدقس	الجهارات
٢٣ -	الشيخ محمد سلامة الهرش	الجهالين
٢٤ -	الشيخ سلامة سويلم أبر داهوك	الجهالين
٢٥ -	الشيخ محمد عهد السبالة	الجهالين

الملحق رقم (٢)

كشف بمناطق العشائر:

مساكن قبيلة الحويطات:

ديرتها أي منطقتها

الرشادية، الحسينية، أذرح، الجرباء، الصدقة. (يطل على أذرح جبل أبو موسى الأشعري). ملاحظة: تسكن الصدقة عشيرة الدبابات من عشائر المطاوعة. الهاشمية، الفجيج، أبو اللسن صيفاً والجفر وبامر والطريق شتاء. قرين، مريفة

المنشية، سويمة، طاسان. ملاحظة: إن المراعية ينقسمون إلى مراعية الشمال في المنشية ومراعية الجنوب في سويمة.

الفردخ، أبل، بسطة، قاح بسطة، بير أبو دنة. وادي عربة لكنها تتركز في المواقع التالية: دلاخة، بير حمد، خرندل، بير مذكور، غور الصافي.

الحميصة^(١)، البتراء.

بير الدباغات.

حوالة.

الراجف.

رأس النقب.

القوية، وادي اليم ويتزعمها ابن نجاد.

رم وما حولها.

العشيرة

(١) عشائر المطاوعة

ويتزعمها ابن جازي

(٢) عشائر الفريجات

ويتزعمها أبو تايه

(٣) عشائر السليمانيين

ويتزعمها أبو نوير.

(٤) عشائر المراحية

(٥) عشائر النميمات

(٦) عشائر السعديين

ويتزعمها ابن سرور

(٧) عشيرة البدول

(٨) عشيرة العمارين

(٩) الرشيدة

(١٠) عشيرة الرواجفة

(١١) عشيرة الطفاطقة

(١٢) عشائر الخلف

(١٣) عشيرة الزلاوية

المشيرة	ديرتها او منطلقتها
(١٤) عشيرة الزوايدة	الديسة، الغال، منيشير، الطويسة.
(١٥) عشيرة المعمران	نفرة وتقع بين رم وتكن.
(١٦) عشيرة الدمانية	الشراة صيفاً والجفر وباير والطبيق وشتاء.
(١٧) عشيرة المعطون	الشراة صيفاً والمندورة والطبيق شتاء.
(١٨) عشيرة الربايعة	وهيلة وتقع ما بين معان وإيل.

(١) كانت الحميمة الواقعة جنوب الأردن تعبر من مناطق اللقاء حين انخلدها بنو العباس ديرة لهم ففيها سكن واستقر علي بن عبد الله بن العباس وأولاده من بعده وعددهم (٢٢) من الذكور ومنهم عبد الله وداود ومحمد وهذا الأخير هو والد القادة الكبار الثلاثة:
١ - الإمام إبراهيم، الطفل المدبر للثورة الذي احتقله الأمويون في الحميمة ثم قتلوه في السجن في حران، حين علم مروان بن محمد أن دعوة أبي مسلم الخراساني له وأنه أي إبراهيم هو المؤهل للخلافة.

٢ - عبد الله السفاح أول خلفاء بني العباس، وكانوا يسمونه (ابن الحارثية) نسبة إلى أمه التي كانت زوجة للخليفة الأموي عبد الملك بن مروان حيث تزوجها بعد وفاته محمد بن علي بن عبد الله بن العباس. وكان من أبنائها من عبد الملك الحجاج بن عبد الملك. وقد ورد في عطلته الأولى بالكوفة قوله (أنا السفاح المبيح والفارح للفتح).

٣ - أبو جعفر المنصور ثاني خلفاء بني العباس وأمه بربرية وهي غير أم السفاح. إن جميع هؤلاء الأبطال الملتزمين قد ولدوا ونشأوا في الحميمة التي ظلت دارهم وديرتهم ومركز دعوهم إلى أن خرج السفاح، حملاً برغبة أبيه الإمام إبراهيم بن محمد، باغوانه وأعمامه وأبناء حميمته الذين بلغ عددهم أربعة عشر رجلاً فقط إلى الكوفة طالباً للخلافة، وكان شعارهم (نسباً أحراراً أو نموت كرماء) حيث استطاع السفاح بمساعدة هؤلاء النشامى الأردنيين من أبناء الحميمة الأشداء أن يستولي على قيادة الثورة ضد الأمويين بعد أن تكاد الأمر يفلت من يديه.

وحين كان قادة الثورة يفتدون إلى مقر هؤلاء العباسيين السري بالكوفة يسألون عن (عبد الله بن الحارثية) أي السفاح وذلك تمييزاً له عن أقاربه حيث كان عدد منهم يسمى عبد الله، وبعد التعرف عليه يعرفونه بأبيه الإمام إبراهيم، ثم يباهونه بالخلافة.

(انظر، ص ٢٥٦ - ٢٥٧ تاريخ الخلفاء للسيوطي وصفحات ٢٩٠، ٣٢١، ٣٤٢ ج ٢ تاريخ البعقوبي، وص ٣٢٢ ج ٤، الكامل لابن الأثير، وص ٢٦٦ وما بعدها ج ٣، مروج الذهب للمسعودي).

مساكن قبيلة بني صخر:

الدبرة

الموقر
المنشية
مغار مهنا
رجم الشرعة قرب الموقر والباهج
في منطقة المفرق
لخرة الحب في منطقة المفرق
التقيرة والمطلة والبريضة
والزيميلات
الذهبية
أم بطمة
الفحصلية
الفحصلية
الفحصلية
الذهبية وكوم الرف شمال
الأردن

العشيرة

- ١ - عشائر الكعابة وتضم:
الخرشان والجبور
أ - الخرشان ويتزعمها الخريشا وتضم:
١ - الخرشان
٢ - القضاة
٣ - الحتاد
٤ - الشرعة
٥ - الهدارين
ب - الجبور يتزعمها ابن زهير وتضم:
١ - الفريج ومنها ابن زهير
٢ - الدحام
٣ - الغياليين
٤ - جهينة
٥ - الديكة
٦ - المعجمة
٧ - الجمعان
- ٢ - عشائر الطوفة وتضم:
الغفل والغبين
أ - الغفل تضم:
١ - العامر ويتزعمها
ابن زين وتضم:
- الدهامشة

قصر الحلابات، جلول، تئل،
حرارة، ومأدبا.
أم الوليد شرقي مأدبا.

الديرة

(أم الرصاص، سالية، قصر
بشير، الرميل).

العشيرة

- المسلم
- الشموط
- العثمان
- السطل

٢ - الهقيش وقرعها المور وتضم:

- المهنا
- الزيدان
- السالم
- السحيم
- السعانة

ب - الغوين وقرعها

ابن فايز وتضم:

- ١ - الفايز
- ٢ - المطيرات

٣ - خضير

٤ - الجحاوشة

٥ - الحامد

٦ - الدخيم

٣ - حشائر أخرى من بني صخر.

أم العمدة، زيزيا
الدليلة جنوب شرق مأدبا
والقنيطرة شرق زيزيا.
ارينة، رجم الشامي، قرية
سالم.
ارينة، رجم الشامي، قرية
سالم.
مريجة الحامد، زنب في
منطقة مأدبا.
الكتيفة جنوب الموقر واللفيفة
شرقي مأدبا.

العشيرة

وهناك عشيرتان تبعان بني صخر:

أ - عشائر السلاطمة

ب - عشائر الكعابة

ويتزعم الأخيرة علي الحنان.

القبيلة

قرية المشيرة جنوب أم الرصاص
منطقة مأدبا (طور الحشاش).

مساكن العشائر الأخرى:

العشيرة	ديرتها أي منطقتها
١ - عشيرة الحجابيا	الحساء، سد السلطانة، القطرانة، محي.
٢ - عشيرة المناحين	الحساء، جرف الدراويش.
٣ - عشيرة بني عطية	المدورة، القطرانة.
٤ - عشيرة بني خالد	حوشا، الخالدية، الرعثري.
٥ - عشيرة السرحان	سما سدود، مغير السرحان، جابر.
٦ - عشيرة السردية	صباحا وصباحة، سبع سير.
٧ - عشيرة العيسى	الدفيانة، أم السرب، الخان.
٨ - عشائر أهل الجبل:	
أ - عشيرة المساعيد	أم الجمال، الرفاعيات، حمرة، حميرة.
ب - عشيرة العظامات	أم القطين، الكوم الأحمر.
ج - عشيرة الشرفات	دير القن، رماح، الشبكة، مكيفة.
٩ - عشائر الرولة	الرهشة.
يتزعمها ابن شملان	القيضة، الاجفور.
١٠ - عشائر السبعة	الاجفور وجسر روهشد.
يتزعمها راكان المرشد	
١١ - عشائر الدلمة	الاجفور.
١٢ - عشائر البلقاوية	تتمتد مناطقها من قرية النعمية شمالا حتى تشمل مادبا ومنطقتها جنوباً ومن نهر الأردن غرباً إلى أم العمد وسحاب والمفرق شرقاً وتشمل عشيرة العدوان وعشائر

العشيرة

الديرة

السلط وعشائر بني حسن وعشائر بلقاوية
الجنوب في منطقة مأدبا برعامة أهر الغنم
وبلقاوية الشمال في منطقة عمان برعامة
ابن جديده وعشائر جبل عجلون وعشائر
الدعجة وعشائر المعجامة، وعشائر القرضة
والعساف والسكر واللوزين وغيرها.

الغور الشمالي.

كريمة.

دير علا.

العارضة وماحص وعراق الأمير والمناطق
المحيطة بوادي السير.

جنوب مأدبا ووادي الموجب.

وادي اليتيم والمنطقة الجنوبية من وادي
عربة.

١٣ - عشيرة الغزاوية

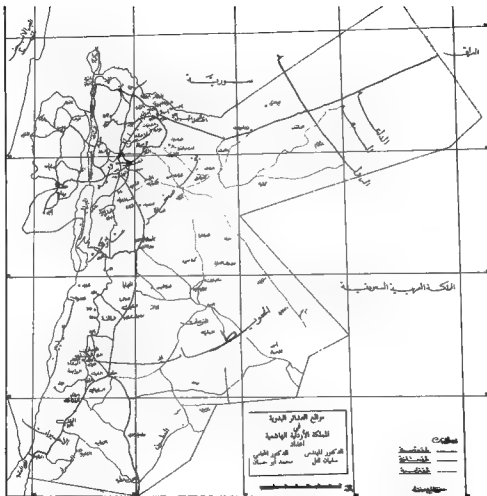
١٤ - عشيرة البلاونة

١٥ - عشيرة المشالحنة

١٦ - عشائر عباد

١٧ - عشائر الحمايدة

١٨ - عشيرة الأحويات



الملحق رقم (٣)

كشف بالمصطلحات القضائية عند البدو:

المصنى	الاصطلاح البدوي
: هو المدعى، إذ إن له الحق بأن يبدأ بحجته الأصلية ثم يرد على حجة المدعى عليه بحجة إضافية.	أبر حجتين
: هو القاضي (المقني) المختص بقضايا العرض.	أبرهن
: سرد الحجة.	احتج
: القضاة الذين ينظرون قضايا الخيول.	أرباب الخيول
: اعتراف متهم على آخر.	الإسناد
: ما يمنحه صاحب المسروقات لمن يرشده إلى مكان وجدها أو إلى السارق.	الأكال
: قضاة الأراضي والمراعي والمياه.	أهل الاقطاعات
: القضاة الذين ينظرون قضايا الخيول.	أهل الرسان
: هو الرسول الذي يبحث أحد طرفي القضية إلى الطرف الآخر لحله على أتباع السرايدي.	البادي
: الذي يغدر برفيقه.	بايق خوره
: الأموال التي يتقاضاها المشع.	البشاعة
: حق اعتراض الغريب على تصرفات قريه.	البداة
: أجرة الشاهد.	بدل العنوة
: وهو الحمل الذي يقدمه قريب الجنائي من	بحير النرم

الاصطلاح البدوي

المعنى

الدرجة الرابعة الى عشيرة المجني عليه مقابل استثنائه من عمليات الجلاء والطرء.

: وهي البشمة وتعبر من وسائل الاتبات في القضاء البدوي.

البلمة

: ان صاحبه يعين نوع القضية والقاضي المختص للفصل بها.

بيت الخط

: وهو البيت الذي تسكنه العائلة البدوية، وهو قسمان الشق للضيوف والمكرم للعائلة.

بيت الشعر

: البيت الذي يجري به الصلح بين الطرفين وهناك عائلات معروفة يتفاعل البدو باستعارة بيوتها لإجراء الصلح بها.

بيت الصلح

: وهو اصطلاح تستعمله عشائر الشراوات للدلالة على (بيت الخط).

بيت الوسا

: بيع الفرس مقابل الثمن بحيث يبقى للبائع الحق بالحصول على المهرة الأولى والثانية من المشتري.

بيع المثاني

: بيع الفرس بعملاً نهائياً بحيث لا يبقى للبائع أي حق بها.

بيع المقلع

: نوع من إعادة الاعتبار أو الاعتراف بالجميل ويقوم بهذه العملية أحد الطرفين.

تبيض الوجه

: التركة.

الترثة

الاصطلاح البدوي

الترميل

المعنى

: إمداد الأسرة الفقيرة بالزمل أي الإبل من

أجل حمل بيت الشعر والأثاث وأفراد

الأسرة أثناء عملية الرحيل من مكان إلى آخر.

تسويد الوجه

: نوع من التعزير والتشهير بصاحب الوجه

الذي قصّر في تنفيذ ما التزم به ويقوم بعملية

التسويد الطرف المتضرر من هذا التصور.

تطويل الخط

: استبعاد القاضي عن طريق تطويل خطه.

تعديل الحجة

: الأقوال الإضافية التي يدل بها المدعي رداً

على الدفوع الجديدة التي أثارها المدعي

عليه أمام القاضي.

التفويل

: وتعني الهداة.

تقطيع الوجه

: إغلال الطرف للمتزم تجاه صاحب الوجه

بتنفيذ التزامه وبذلك يكون قد ارتكب

جريمة تقطيع الوجه.

تقويم صاحب الوجه

: حين يطلب أحد الطرفين من صاحب

الوجه العمل على تنفيذ ما التزم به الطرف الآخر.

التحنيع

: إمداد الأسرة الفقيرة بالملوحة التي تكون

من النوق أو إناث الماهر أو الأخنام الحلوبة

لتنفيذ الأسرة من حليبها ثم تعيدها إلى

أهلها بعد انتهاء موسم الحليب.

النقط

: إحدى وسائل الإثبات عند البدو.

الاصطلاح البدوي

التوسيد

الجار

الجاهة

الجرة

جرة مفلس

الجللاء

الجلوى

جئل الشاهد

جئل النوم

الجهاز

الجبرة

حجر الأرض

الحجة

المعنى

: إحدى وسائل الإثبات عند البدو.

: هو الذي يجاور أفراد آخرين من عشيرته نفسها.

: مجموعة من وجهاء الناس يتوسطون

لدى عشيرة المجني عليه لإنهاء النزاع

وإحلال الصلح بين الطرفين.

: القضية وتقول (جرة عرض) أي (قضية عرض).

: عملية الخطف حين يتمثل الخاطف من

الزواج بمخطوفته.

: ابتعاد الجاني وأقاربه حتى الدرجة

الحامسة من ديرة المشيرة.

: هو الجمالي ويجمعها البدو (جملوة).

: طلب رده.

: هو بحر النوم أو (ناقة المرتع) لأن هذه

الاصطلاحات الثلاثة تؤدي المعنى نفسه.

: ما تأخذه العروس من بيت أهلها إلى بيت زوجها.

: هذلة قصيرة بكفالة طرف واحد والأصح

أنها استجارة أحد الطرفين بطرف ثالث

حيادي من أجل تجميد القضية حتى تحل

طبقاً للسوداي البدوية.

: وضع اليد عليها بقصد الاستغلال والتملك.

: الأقوال التي يدلي بها طرف القضية أمام

الاصطلاح البدوي

المعنى

حجة البيع	سند البيع المكتوب.
الحجيج	: هو الممثل القانون لأحد طرفي القضية وقد يكون الكبير أو غيره.
الحديد	: جوار الأرض.
الحرامي	: السارق والاصطلاح مستمد من كلمة (الحرام).
حر العراقيب	: اللغو أي ذم الانسان بنباهه.
حقان	: القضايا البدوية.
الحق الثقيل	: قرار الحكم الذي يأخذ بالظروف المشددة ويلجأ إلى تشديد العقوبة.
حققة البيت	: مقدارها رباخان من الإبل يقدمها الطرف المعدي الى صاحب البيت الذي استعاره لإجراء الصلح به.
الحق المسطر	: قرار الحكم القطعي الذي لا يقبل أي طريق من طرق المراجعة.
تحكار البيت	: الاعتداء على حرمة المنزل.
الحوطة	: الدائرة المخصصة لحلف اليمين.
الحفاوة	: ضريبة تتقاضاها العشيرة القوية من العشائر الضعيفة.
الحاين	: السارق ويقولون (الحزنة) عن السرقة.
الحنش بالدم	: تغيير جنسية البدوي من عشيرة الى أخرى.

الاصطلاح البدوي

خط القضية

مخلفة

خمسمة الشخص

الخزونة

دافعة كرشها

الدخالة

الدخيلة

دفاة وعفاة

دفن الحصى

الدليخة

الدموم

الدنوية

الديرة

الدية

الذاهبة

المصص

: تسميتهم عن طريق خط رسم على الرمل

يسمى هذا الخط باسم القاضي ويقول (هنا خط فلان).

: ناقة حلوب.

: أقاربه من الدرجة الأولى وحتى الدرجة الخامسة.

: السرقة.

: الزانية التي ينفضح أمرها بظهور بواد.

الحمل عليها.

: هذبة بكفالة طرف واحد مدنها غير محدودة.

: هو القتل المصحوب بإخفاء الجثة.

: تعني أن كفيل الدفاء قد نفذ التزاماته تجاه

الطرف المعني بها.

: اتفاق الطرفين على أن تكون صلاحية

القاضي (مطلقة) للبت في جميع الطلبات

الناجمة عن القضية.

: القتل المصحوب بإخفاء الجثة وهو نفس الدخيلة.

: قضايها الدم.

: مفردھا (ذموي) وتعني أهل المجني عليه.

: منطقة العشيرة.

: أموال الترميض في قضايها القتل والدية:

إما أن تكون دية ابن العم أو دية قبيل أي علو.

: المفقودة يقال (الناقة الذاهبة) أي المفقودة.

الاصطلاح البدوي

الدواب	المعنى
الرحيل	: أسباب رد الشهود.
رد النقا	: هو انتقال العشيرة من موقع إلى آخر.
الرزقة	: إعلان الحرب من قبل عشيرة على عشيرة أخرى.
رزقة المبطل	: الرسوم القضائية التي يتقاضاها القاضي البدوي من أحد الطرفين.
رزقة الميشت	: الرزقة التي يدفعها خاسر الدعوى.
رمن الخليل	: الرزقة التي يدفعها رابح الدعوى.
رمن المال	: سلالة الخليل.
الرضوة	هو المال الذي يدفعه كفيل الوفاء إلى صاحب الدين من أجل عرضه على المدين الذي أخلّ بتفصيل التوام الوفاء وذلك من أجل تثبيت حق الكفيل على للمدين تبعاً للسوداي.
الزبانة	: الرزقة التي يتقاضاها المرصوي.
الزلة	: وتعني الدخالة.
الزودة	: الخطأ يقال (هواة زلة) أي جريمة ضرب بالخطأ.
الزيادي	: الانحراف عن سوداي البدو.
الساحة	: وهو الذي ينظر قضايا الأموال والمواشي.
الساري بغطاة	: الستار الذي يقسم بيت الشعر إلى قسمين هما الشق والمحزوم.
السائلة	: الضيف الذي يسرق مضيفه.
	: الحادثة القضائية السابقة.

الاصطلاح البدوي

السامعة

السبور

السلع

سبع وجمع

سوالف العربان

سوم الحق

السهرة

الشاكية

شاة الخشمة

الشاهد المجتعل

شراء اليمين

شراد الأقران

شرط الراعي

الشق

المعنى

: شهود البشعة أو التتقيط أو التوسيد.

: أشخاص ترسلهم العشيرة الغازية

للتجسس على العشيرة المغزية.

: وتعني (الطلبة).

: المجلس القضائي المزدحم بالأطراف المعنية

والمشاهدين.

: سوادي البدو وتعني السوابق القضائية عندهم.

: استئناف قرار القاضي البدوي.

: جزء من الدية مقداره ١٦ رأساً من الإبل

يقدمها القاتل ووالده وأخوته.

: الزانية التي تعبر عن فعلها خوفاً من

اكتشاف أمرها.

: وهي النجعة التي يجري ذبحها حين تنفخ

الفرد لمشيرته إلهاناً باهتمامه إلى العشيرة الجديدة.

: الشاهد الذي قرر القاضي رد شهادته.

: وهو المال الذي يقدمه الطرف المكلف

بحلف اليمين إلى الطرف الذي كلفه به

لقاء تنازله عن ذلك.

: الذي يمر عن تنازله قريبه عند تلاقي الجمعين.

: أجرته.

: قسم من بيت الشعر مخصص لاستقبال

الضيوف وإقامتهم.

الاصطلاح البدوي

الشومة

شوير امرأته

الصايح

الصايحة

الضريبي

الطارد

الطرود

طلق الأرض

الطُلاية

الطُلاحة

المعنى

:السماح أي القوات ويقابل (المعز)

بالاصطلاح الحديث.

:الشخص الذي يستشير امرأته في أموره

ويُقيد رأيها ويعبر من (قطباها المعاكس).

:الشخص الذي ترسله المشيرة إلى العشائر

الأخرى من أجل طلب النجدة.

:النفقة الملتدى عليها في قضايا العرض الخطيرة.

:ويفصل في نوع القضية ويحدد القاضي

المختص للنظر بها.

:هو الطرف الملتدى عليه.

:الحق الذي ينشأ للطرف الملتدى عليه

بمطاردة الملتدي بجميع الوسائل لإرغامه

على اتباع السوادي.

:وضع اليد عليها بقصد الاستئلال والتسلط.

:موضوع النزاع جمعها (طلايب).

:وهي قطعة من الأرض تخصص للشيخ

كحصة إضافية زيادة عما يستحقه الأفراد

الأخرين مقابل ما يترتب على مركزه

الاجتماعي من مسؤوليات وأعباء، وهذا

الاصطلاح موجود عند عشائر الجنوب

ويقابله اصطلاح (كبرة الشيخ) عند البقاربة.

الاصطلاح البدوي

الطالبة

الطلوع

الطُحُوح

طُوف الحق

الطولة

الطينة

عاقبة السرح

العاقبة

العَدَّ

العَدَّاد

العَدَّاية

المعنى

وهي إما فرس أو بندقية أو هجين أو قطعة أرض يقدمها الطرف الجاني الى الطرف المجني عليه بناء على طلب الأخير.

:الإعفاء من المسؤولية نتيجة لعملية العد المعروفة.
:المرأة التي تكثر التهورب من بيت زوجها لعدم قناعتها به زوجاً لها لتزوج من شخص آخر فتمت به وهي غير العاقبة.

:الطعن بقرار القاضي.

:الانحراف عن سوادي البدو.

:وتعني (الصلح).

:وهي الفتاة التي تتأخر في المرحى الى ما بعد الغروب لم تدعي بأن شخصاً اعتدى على عرضها ويحتبرون تأخرها قرينة على عدم صحة ادعائها.

:هي المرأة التي لا ترضى بزواجها وتسعى لإجباره على تركها.

:عملية تجري بين أقارب الجاني لتحديد مسؤولية كل منهم على ضوء ذلك.

:غيبير الأنساب الذي يقوم بعملية العد في مجلس خاص يُعقد لهذه الغاية.

:أخذ ماشية الغير من أجل إقراء الضيف.

الاصطلاح البدوي

العدولة

عروض الحق

العزبة

المطوعة

المقبى

المعيد

خلوق المعاني

العلوم

العلم

عوارض الدين

العوايد

التعوج

الغورضي

الثرّة

المنعسي

شركة المواشي.

استئناف قرار القاضي.

المرأة المطلقة أو الأرملة التي توفي زوجها.

هدنة باتفاق الطرفين لمدة محدودة.

القاضي المختص في قضايا المرض.

هو قائد المشيرة الحربي.

وهو نزاع من الإبل يقدمه الطرف المعتدي

إلى الطرف المعتدى عليه عند موافقة الأخير

على (عطوة الإقبال).

هي الأخبار، وحين يُسأل البدوي (وشّ

العلوم) فإنه يبدأ الإجابة بقوله (سخر الله يدي).

هو زعيم المشيرة السياسي.

ومقدرها رباعان من الإبل يقدمها الطرف

المتهم بعد أن يحلف اليمين وذلك في

قضايا المرض وحدها.

الأحراف القضائية وهي نفس (السوادي).

الإنحراف عن السوادي.

ويحدد نوع القضية ويعين القاضي المختص

للنظر بها.

فتاة من أقارب الجاني كانت تُساق مع

الدبة ليتزوجها أحد أقارب الجاني عليه وقد

ألغيت اليوم نهائياً.

الاصطلاح البدوي

الغريم

هزّ الراية

الفالج

الفايضة

الفدع

فراش المعطوة

الفرعة

فككاتك الآجال

الفلاج

فنجان الجاهة

فنجان الثأر

المعنى

:العدو أو الطرف الثاني في النزاع.

:ويحبر بها عن إعلان الصلح بين الطرفين،

إذ يمسك أحد أفراد الجاهة قطعة من

القماش الأبيض ويربطها بحصائم يلوح بها

دليلاً على إنهاء الخلاف وإحلال الصلح.

:رابح الدعوى نتيجة لعملية التقاضي.

:الفرس الأم أو المهرية التي تقطع بعد مرور

مائة ليلة على ولادتها وتسلم إلى البائع في

بيع المثاني.

:القتل مع التشهير والتعذيب.

:المال الذي تدفعه عشيرة المعتدي إلى

عشيرة المعتدى عليه لقاء موافقة الأنعية

على المعطوة.

:تجتمع أفراد العشيرة من كافة مناطقها

للدفاع عن نفسها واسترداد حقوقها.

:إعذار التأجيل المقبولة عند البدو.

:أجرة الراعي.

:وهو فنجان القهوة الذي يتناوله أكبر أفراد

الجاهة مركزاً أو سناً ويمتنع عن شربه حتى

يستجيب صاحب البيت لطلبه.

:وهو فنجان القهوة الذي يشربه أحد أفراد

الاصطلاح البدوي

المعنى

العشيرة استعناداً للثأر من طرف آخر
احتدى على عشيرته.

التنازل عن الحق بدون مقابل وذلك من
طريق السماح.

هو البداية أو التفويل.

مدتها ثلاثة أيام وثلاث وثلاثون يوماً بعد ارتكاب
الجرمة مباشرة وتسمى (المهرجات).

الكسب الناتج من عملية الغزو.

وينظر القضايا الخطيرة الهامة.

وهو القاضي الذي ينظر قضايا الغزو.

وينظر قضايا الأموال والمواشي.

هو قاضي الدم.

وهو أعلى مرجع قضائي لدى العشيرة وله
صلاحية تعديل السوادي.

القاضي المختص بقضايا الخيول.

القاضي المختص بقضايا العرض والخيول.

المدو في غير حالات الحرب ويقابله

حلاقة (البنعمة).

رزقة المقارشي وهو يحتل الدرجة الثانية
في مجموعة قضاة التمهيد.

حين يتفق الطرفان على حصر صلاحية

الفوات

الفوال

قوة الدم

الفود

قاضي الحاملة

قاضي الحرام

قاضي الحلة

قاضي الرقاب

قاضي القلطة

قاضي المثاني

قاضي المقلدات

القبيل

القرش

قوت الحصى

الاصطلاح البدوي

المنصبي

القاضي للبت بطلب واحد من القضية دون الطلبات الأخرى.

القَشَط

السروقة باستعمال القوة ولصاحب الأموال المسروقة استرداد أربعة أمثالها.

قَص

قَص وَكَي

تقدير التمويه عن الجروح العادية.

مقدار التمويه عن (جروح الوجه)

ويساوي ضعف مقدار التمويه في

الجروح العادية.

القصاصنة

القَصِير

رزقة القصاص.

وهو الذي يلجأ الى عشيرة غير عشيرته

للإستئناس من وحشة الصحراء فقط.

القَضِيب

الشخص الذي يُلقى عليه القبض من قبل

عشيرة معادية بدون حرب.

قُطَاعَة الحلال

قُطْع الحَق

القُفْلَاعَة

رزقة مسوق الحلال.

البت بالقضية.

جمعها (قلايع) وهي المواشي والأموال

التي يكسبها الفزاة نتيجة لعملية الفزو.

يفصل في أصل القضية وبين القاضي

المتخص للنظر بها.

المقارشى

عملية التقاضي في قضايا الخيول.

المقاصرة

القضايا المستعجلة.

المقصورات

الاصطلاح البدوي

مقطع الدم

مقطع الحق

المقلدة

مقود الحلال

مكبور

المَلَم

الملوذ على قصره

المناداة

المناسفة

مناقع الدم

المناهي

المنشد

المنقط

منقصة الشهود

المنيخ

المسعى

الحد الجغرافي الفاصل بين ديار العشائر

الاختلفة ومجرد تجاوزه يكون مكاناً للجلاء.

القاضي البدوي الذي له صلاحية البت بالقبضات.

ناقة يركبها أحد أفراد العشيرة من أجل

طلب النجدة من العشائر الأخرى.

وينظر قضايها النهاية وصلاحية المواشي

لوفاء الدين ويسمى مسوق (الحلال).

له كبير مسؤول عنه ولا يستطيع التصرف

بدون موافقة هذا الكبير.

:ويعني (بيت الخط).

:وهو الذي حاول الاعتداء على عرض جاراته.

:إحدى وسائل الإثبات عند البدو.

:إتهام كل منهم للآخر بارتكاب الجريمة.

:القضاة الذين ينظرون قضايها الدم.

:القضاة الذين ينظرون القضاة الخطيرة.

:وهو القاضي الذي ينظر قضايها العرض

وتقطع الوجه.

:هو الذي يقوم بعملية التنقيط.

:هم مخصصة الدين.

:الشيخ الذي يملك صلاحية إحلال السلام

مع العشائر الأخرى.

الاصطلاح البدوي

المعنى

الشخص الذي يقع أسيراً أثناء الحرب بين العشائر.

المنيع

الشخص الذي هرب من ساحة المعركة

المنيل

وقد لُطِّخ وجهه أو ملابسه بالنيلة.

مدة ثلاثة أيام والثلاث التي تبدأ منذ

المهربات

ارتكاب الجريمة وتسمى أيضاً (فورة الدم).

القضايا الخطيرة الهامة.

المهلكات

وهي الناقة التي يقدمها قريب الجنائي من

ناقة المرتع

الدرجة الرابعة الى الطرف المجني عليه

مقابل استثنائه من عمليتي الجلاء والطرء.

السرقعة ويسمى السارق (الندوع).

النداعة

السرقعة ويسمى السارق (النتول).

النتالة

الذين يشهدون على أقوال المحتضر وتصرفاته.

نقالة التعش

رزقة المنقط.

المنقط

الساقط تبعاً للسوداي ويُقال (الحق

الهافي

الهافي) عن الحق الساقط عرفاً الذي لا تجبر

السوداي المطالبة به.

ذم الآخرين بغيرهم.

هرج القفاء

جزء من الدية مقداره ٣٤ رأساً من الإبل

الهريجية

يقدمها أقرب الجنائي حتى الدرجة الخامسة.

جرائم الضرب والجرح.

الهرايا

هو الذي يقوم بعملية الوساقة.

الواسق

الاصطلاح البدوي

المعنى

الوجه

: ومعنى الكفالة أو الضمان فإذا قلت (عليها

وجهلك) تعني عليها كفالتك وضمانتك.

الوَدَى

: الأموال التي يقدمها أفراد القبيلة إلى شيخ

المشايع لدفعها إلى الدولة تشبه عملية

التزيم عند الفلاحين، وهي تختلف عن الحارة.

الورود

: الشهود.

الوساقة

: خمس مال الغير عنوة من أجل الحصول

على حق يذمعه الواسق.

الوغيث

: خامس القضية حين تثبت أدلته عن طريق البشمة.

وفاء وكفاه

: تعني ان كفيل الوفاء قد نفذ جميع

التزاماته تجاه الطرف المعني بها.

المسير

: أحد أفراد العشيرة حين يزور بيتاً آخر من

بيوت العشيرة نفسها.

المقند

: هي الساحة لنفسها التي تقسم بيت الشعر

إلى قسمين (الشن للضيوف والمحرم للمائلة).

فهرس المحتريات

٣	مقدمة
٧	تمهيد
٩	الفصل الأول: أسس النظام القضائي العشائري
١١	المبحث الأول: البدو في الأردن
١١	أ - تحديد معنى المصطلح
١٥	ب - القبيلة والدولة
١٩	ج - البدو في الأردن
٢٠	د - الوضع القانوني لدى العشائر البدوية في الأردن
٢٢	هـ - العلاقة بين القرابة والمنازعات ودور القضاء العشائري في حسم المنازعات
٢٥	المبحث الثاني: نظرية العقوبة في نظام البدو القانوني
٢٥	أ - تصنيف العقوبات في النظام القانوني البدوي
٢٧	ب - المرحلة الانتقالية
٢٩	ج - الحق العام والحق الخاص
٣٠	د - مبادئ أساسية في النظام القانوني البدوي
٣٥	هـ - العدالة القضائية ومستقبل الدراسات البدوية
٤١	الفصل الثاني: عملية التقاضي وأجراءاتها
٤٣	المبحث الأول: طريقة تسوية المنازعات
٤٣	أ - طرق تسوية المنازعات
٤٤	ب - طرق الوصول إلى القضاة
٤٤	ج - أهمية التقاضي
٤٦	المبحث الثاني: الصيغ القضائية

- أ - صيغ الإيجاب والقبول في عملية التقاضي ٤٦
- ب - صيغ الحجج القضائية ٤٧
- المبحث الثالث: شروط القاضي ومصادر معرفته ٥١
- أ - شروط القاضي ٥١
- ب - مصادر معرفة القضاة البدوي ٥١
- المبحث الرابع: صلاحيات القاضي البدوي وطريق اختياره ٥٤
- أ - صلاحيات القاضي البدوي ٥٤
- ب - طريقة اختيار القاضي البدوي ٥٦
- المبحث الخامس: فرض القاضي البدوي ٥٩
- أ - موضوع فرض القاضي ٥٩
- ب - الطعن في فرض القاضي البدوي ٦٠
- ج - الأسس المعتمدة في إصدار قرار القاضي البدوي ٦٢
- المبحث السادس: المواعيد والاجراءات ٦٤
- أ - المواعيد القضائية ٦٤
- ب - إجراءات المحاكمة ٦٥
- المبحث السابع: الكباره ٧٠
- المبحث الثامن: الرزقة ٧٣
- الفصل الثالث: قضاء العشائر الأردنية ٨١
- المبحث الأول: قضاء العشائر الأردنية ٨٣
- أهمية القضاء البدوي ٨٤
- المبحث الثاني: وحدة المبادئ القضائية ٨٦
- المبحث الثالث: اختلاف التفرعات القضائية ٨٩
- المبحث الرابع: تصنيف القضاة لدى العشائر ٩٦

- أ - تصنيف القضاة عند عشائر بني صمخر ٩٦
- ب - تصنيف القضاة عند عشائر الحويطات ٩٨
- ج - تصنيف القضاة عند عشائر الرولة ١٠٠
- د - تصنيف القضاة عند عشائر أهل الجبل ١٠١
- هـ - قضاة العشائر البدوية الأخرى ١٠١
- و - عشائر لا بد من ذكر قضائها ١٠٢
- ز - ابن زهير ودوره القضائي ١٠٣
- ح - لمحة عن قضاة العشائر المستقرة ١٠٤
- ١ - قضاة عشائر البلقاوية ١٠٤
- ٢ - قضاة عشائر محافظة أربد ١٠٦
- ٣ - قضاة عشائر الأغوار ووادي حربة ١٠٧
- ٤ - قضاة العشائر في جنوب الأردن ١٠٧
- المبحث الخامس: تنظيم الجهاز القضائي ١٠٩
- أولاً: الفقرة الأولى وتشمل قضاة القلطة ١٠٩
- ثانياً: الفقرة الثانية وتشمل قضاة الحاملة ١١٥
- ثالثاً: الفقرة الثالثة وتشمل قضاة العارفة ١١٥
- رابعاً: الفقرة الرابعة وتشمل قضاة التمهيد أو الاعتراض ١١٨
- المبحث السادس: الاختصاص القضائي ١٢٠
- أ - نشأة الاختصاص القضائي لدى عشائر الحويطات ١٢٠
- ب - مرتكزات الاختصاص القضائي ماضيها وحاضرها ١٢١
- ج - التنازع على الاختصاص القضائي ١٢٣
- د - حل التنازع على الاختصاص القضائي ١٢٤
- المبحث السابع: القضايا والحلول بين المرف العشائري والقانون الجزائي ١٢٧
- الملاحق ١٢٩

- الملحق الأول: أسماء قضاة العشائر البدوية ١٣١
- قضاة بدو الجنوب ١٣١
- قضاة عشائر بني صخر ١٣٣
- قضاة عشائر بدو الشمال ١٣٤
- قضاة عشائر بدو السبع وبدو قضاء الخليل ١٣٥
- الملحق الثاني: كشف بمناطق العشائر ١٣٧
- مساكن قبيلة الحويطات ١٣٧
- مساكن قبيلة بني صخر ١٣٩
- مساكن العشائر الأخرى ١٤٢
- خريطة تبين مواقع العشائر البدوية في الأردن ١٤٥
- الملحق الثالث: المصطلحات القضائية عند البدو ١٤٧
- فهرس المختصرات ١٦٤

منشورات
لجنة تاريخ الأردن
رقم (٣٠)
جمادى الأولى ١٤١٤ هـ
تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣ م

لجنة تاريخ الأردن
بواسطة
المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية
(مؤسسة آل البيت)

العنوان البريدي :	ص.ب (٩٥٠٣٦١) عمان - الأردن
العنوان البرقي :	آل البيت - عمان
التلکس	22363 Albait Jo, Amman - Jordan:
الفاکس	: ٨٢٦٤٧١
الهاتف	: ٨١٥٤٧١ - ٨١٥٤٧٤

منشورات اللجنة العليا لكتابة تاريخ الأردن

التمسلس	الكتاب	المؤلف	الضمن (بالدينار الأردني)
<u>أولاً: سلسلة الكتاب الأم في تاريخ الأردن:</u>			
١	الأردن في العصور الحجرية (الطبعة الثانية)	الاستاذ الدكتور زيدان كفالي	٤٠٠٠
٢	جنوبي بلاد الشام: تاريخه وأثاره في العصور البرونزية	الاستاذ الدكتور عمير عمر ياسين	٤٠٠٠
٣	تاريخ الأردن منذ الفتح الاسلامي حتى نهاية القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي	الاستاذ الدكتور محمد خريسات	٢٠٥٠
٤	قضاء عجلون في عصر التنظيمات العثمانية	السيد عليان الجالودي والامستاد الدكتور محمد عدنان البهيث	١٠٥٠
٥	النشر والطابع والمكتبات	الدكتور فاروق منصور	١٠٠٠
٦	الأردن: دراسة جغرافية	الاستاذ الدكتور صلاح الدين البحيري	١٠٠٠
٧	التعليم العام في الأردن	الاستاذ الدكتور أحمد يوسف التل	١٠٥٠
٨	برامج تعليم الكبار ومحو الأمية في الأردن	السيد عبد الكريم المومني	١٠٠٠
٩	التعليم المهني في الأردن	الدكتور للمهندس منظر واصف المصري	٣٠٥٠
١٠	تطور وسائل النقل في الأردن (١٩٠٠-١٩٨٨م)	الاستاذ الدكتور يوسف صيام	١٥٠٠
١١	القصة القصيرة في الأردن	الاستاذ الدكتور عبد الرحمن ياغي	٣٠٠٠
١٢	الاسكان في الأردن	المهندس حمد الله التابلسي	١٠٠٠
١٣	الحياة النائية في الأردن (١٩٢٠ - ١٩٩٣م)	السيد هاني خبير	٢٥٠٠

الرقم	المؤلف	الكتاب	السلسلة
(بالدينار الأردني)			
١٠٠٠	الدكتور منذر الشرع	تطور التجارة الخارجية في الأردن (١٩٢١ - ١٩٩١م)	١٤
١٥٠٠	السيد محمد سالم الطراونة والاستاذ الدكتور محمد عدنان البخت	منطقة البلقاء والكرك ومان ١٢٨١ - ١٩٣٧هـ / ١٨٦٤ - ١٩١٨م	١٥
١٥٠١	الدكتور عبد الله الخطيب	العمل التطوعي ورعاية للمواطنين في الأردن	١٦
١٦٠٠	الدكتور سعد أبو دة	البيئة السياسية وتطور أعمال البريد في الأردن	١٧

ثانياً: سلسلة كتب المطالعة:

٤٥٠٠	السيد سليمان موسى	امارة شرقي الأردن: نشأتها وتطورها في ربع قرن ١٩٢١ - ١٩٤٦م	١٨
٣٥٠٠	الدكتور حازم لسيبة	تاريخ الأردن السياسي للمعاصر ما بين عامي ١٩٥٢ - ١٩٦٧م (الطبعة الثانية)	١٩
٢٥٠٠	الدكتور أحمد الربابعة والدكتور أحمد حمودة	السكان والحياة الاجتماعية	٢٠
٤١٠٠	السيد سليمان موسى	الحسين بن علي والثورة العربية الكبرى	٢١

ثالثاً: سلسلة البحوث والدراسات المتخصصة:

٢٥٠٠	الدكتور عبدالله نقرش	التجربة الحزبية في الأردن (الطبعة الثانية)	٢٢
١٥٠٠	الاستاذ الدكتور محمد ابراهيم نفضة	الأردن ومؤتمرات القمة	٢٣
١٥٠٠	الدكتور صالح عصفولة	التعاون الأردني الخليجي في مبادى التنمية	٢٤

التسلسل	الكتاب	المؤلف	الضمن (بالدينار الأردني)
٢٥	الأوقاف والمساجد وتطور التعليم الديني	الدكتور محمد راكان الدخمي والدكتور صالح ذياب الهندي	٢٥٥٠٠
٢٦	الاتجاهات الفكرية للثورة العربية الكبرى من خلال جريدة القبلة	الدكتورة سهيلة الرميماوي	١٥٥٠٠
٢٧	العمل والعمال في الأردن	الدكتور منصور العتوم	١٥٥٠٠
٢٨	القضاء العشائري في الأردن	الدكتور محمد أبو حسان	٢٥٥٠٠

رابعاً: سلسلة المصادر والمراجع:

٢٩	فهرس الرسائل الجامعية عن تاريخ الأردن	باشرف الدكتور فاروق منصور	٢٥٥٠٠
----	---------------------------------------	---------------------------	-------

59